وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945-قالمة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التحديات الأمنية في دول الحراك العربي بعد2011

دراسة مقارنة بين (تونس-مصر)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر(LMD) في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية ودراسات أمنية

من إعداد الطلبة:

- عبدالله بوطبة
- وفاء مباركي

إشراف الدكتور:

- عبد اللطيف بوروبي

لجنة المناقشة:

أ. زغوني رابح: أستاذ التعليم العالي جامعة قالمة.....رئيسا .

د. عبداللطيف بوروبي: أستاذ التعليم العالي جامعة قسنطينة.....مشرفا ومقررا.

أ. دندان عبد الغاني: أستاذ التعليم العالي جامعة قالمة ..... عضوامناقشا.

السنة الدراسية2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

بعد حمد الله و شكر توفيقه...

أتوجه بكل عبارات الشكر و التقدير...

إلى أستاذي عبد اللطيف بورويبي، على قبوله الإشراف على هذه المذكرة..وعلى توجيهاته و نصائحه القيمة...

وإلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية لجامعة 08 ماي1945

كما نتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة.....على تكرمهما بإستقراء محتوى هذه المذكرة

إلى كل من رافقني في انجاز هذا البحث المتواضع

إلى كل من علمني حرفا...أو أهداني كلمة...أو ساعدني على كتابة أسطر هذه المذكرة..

عبدالله بوطبة+ وفاء مباركي

إهداء

الى والدتي العزيزة والتى غمرتني بعطفها وحنانها

الى إخوتي سندي المادي والمعنوي

الى أبناء أخي منال(توتة) وسيف الدين

الى جميع أصدقائي

الى كل شهداء الحرية في العالم العربي

أهدي هذا العمل المتواضع....مع احترامي وتقديري

عبدالله

إهداء

إلـــــــــى قمرين متربعين على صفحة سمائي....أبـــــــــي وأمـــــــي

حفظهما الله ورعاهمـــــــــا.

إلـــــــــى شقائق النعمان وأنجم في السمـــــــــــاء ....إخوتـــــــــــي

إلـــــــــى من على ربـــــــاه إحتضن صبـــــــاي... وعلمـــــني...

وبين أشجـــــــاره وسهـــــــوله كبرنـــــــي...

وطـــــــــــــني الحبيـــــــــــب.

أهدي هذا العمـــل المتواضع...

وفـــــــاء

خطة الدراسة

العنوان: التحديات الأمنية في دول الحراك العربي بعد 2011 دراسة مقارنة(تونس–مصر)

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة التحديات الأمنية في دول الحراك العربي.

المبحث الاول: دراسة ايتمولوجية لمفهوم الامن

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

المطلب الثاني :خصائص الامن.

المطلب الثالث: مستويات وأبعاد الامن.

المطلب الرابع: المقاربات التفسيرية لمفهوم الامن

المبحث الثاني: ماهية الحراك

المطلب الأول: مفهوم الحراك.

المطلب الثاني: اسباب الحراك العربي.

المطلب الثالث: المقاربات المفسرة للحراك العربي.

المطلب الرابع: فواعل الحراك العربي.

الفصل الثاني: المعضلة الامنية في الوطن العربي دراسة مقارنة بين(تونس–مصر).

المبحث الاول: بيئة الحراك السياسي التونسي و المصري.

المطلب الاول: دوافع الحراك.

المطلب الثاني: المواقف الدولية والاقليمية من الحراك.

المطلب الثالث: نتائج الحراك السياسي.

المبحث الثاني: التحديات الامنية للحراك السياسي التونسي و المصري.

المطلب الأول: تحديات ذات طابع سياسي–عسكري

المطلب الثاني: تحديات ذات طابع اقتصادي

المطلب الثالث: تحديات ذات طابع اجتماعي –ثقافي

الفصل الثالث: الافاق المستقبلية للدراسة.

المبحث الاول: الافاق السياسية

المطلب الأول: اشكالية التحول الديمقراطي.

المطلب الثاني :معوقات الانتقال الديمقراطي.

المطلب الثالث: متطلبات البناء الديمقراطي.

المبحث الثاني: الأفـاق الأمـنية

المطلب الأول:على مستوى التجارب

المطلب الثاني: على مستوى السياسات

المطلب الثالث: على مستوى الاستراتيجيات.

استنتاجات

قائمة المراجع

مقدمة

مقدمة:

شهد تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة الكثير من الدروس التي تم استخلاصها من التجارب الدولية في مجال الانتقال الديمقراطي بشكل عام و إصلاح القطاع الأمني بشكل خاص ، ولقد تميزت هذه التجارب بمستويات مختلفة من الفعالية والنجاح في الدول التي عاشت الصراعات ، ولعل ما يمكن استخلاصه هو أن سجل النجاح والفشل و إن كانت أفغانستان والعراق لأسباب عديدة تقدمان أسوأ نموذج قد يكون أبرز مظاهره في ما نرى اليوم من وضع أمني غير مستقر في هاذين البلدين بينما أظهرت تجربة الشيوعية السابقة نجاحات أكثر إيجابية ،إن الدرس الأهم الذي يمكن استخلاصه ،هو أن تحقيق السلام الاجتماعي أولا ثم الأمن والأمان قد يغدو مستحيل على المدى الطويل من دون إقامة نظام أمني يكتسب شرعيته من القانون وتقوم فعاليته على أداء ملتزم به في الممارسة العلمية ، وبما يكفل احترام الحقوق .

علاوة على تميزه بالشفافية وخضوعه للمحاسبة والمسؤولية لذلك فان التجارب العالمية توضح بجلاء انه لا وجود لمقارنة او حلول شاملة او جامعة مانعة تنطبق على كل الحالات وتناسب جميع الاوضاع وتستجيب لمختلف التحديات في سياقاتها المتعددة ،ان عملية الاصلاح الامني شأنها في ذلك شان الديمقراطية والتنمية الاقتصادية محتاجة الى ان تأخذ في الاعتبار دروس التجربة العالمية والاسترشاد وبأفضل الممارسات العالمية غير ان النجاح مرهون بمراعاة التنوع الهائل في الديناميات السياسية والثقافية السياسية والتجربة الخاصة بكل بلد،ان تمكن اية مقارنة من بسط خطوط التوفيق هو ادراك الدور الحاسم للأوضاع الاقتصادية و الديمغرافية ووعي يدير النتائج المترتبة على اختلاف الطريقة التي تمت بها الاطاحة بالحكم الدكتاتوري حيث مارست المؤسسات الامنية ادوات قمعية اشبه ما تكون بما تقوم به عصابات الجريمة المنظمة.

لذلك فان هذه المساهمة تناولت التهديدات او التحديات المرتبطة بعملية التحول من النظم التسلطية الى نظم ديمقراطية والمخاطر او التهديدات الكامنة في عملية الانتقال ،كما تعالج التهديدات الأمنية التي تواجهها بلدان الربيع العربي بشكل عام وتحلل الديناميات والسياقات المختلفة التي تمثل محددات لهذه التهديدات وافاقها المستقبلية ،وتنطلق المساهمة من ان هناك تحديات تتجاوز ما ترتب على الربيع العربي وهي تتصل جوهرها بعوامل استراتيجية واقتصادية و ديمغرافية وبينما تتناول المساهمة هذه التهديدات في اطارها العام فان التركيز ينحصر اساسا في بلدان المغرب العربي حيث تمثل اقليما مترابطا تتحكم فيه ديناميات مشتركة بين اقطاره التي تتأثر ايضا بما يجري في بلدان افريقية مجاورة .

تعيش عدة دول عربية حراكا وتحولات هي الأكبر والاعمق والاهم منذ عقود من الزمن ،وان مستقبل الحراك سيرسم واقعا ونظاما عربيا جديدا ،ويؤسس لمرحلة جديدة تؤكد خطأ مقولتين: آن الاستناد العربي دائم ولا يمكن تغييره ،وقد فشل ذلك وأن التغيير في العالم العربي لابد أن يأتي من أطراف خارجية او عن طريق العنف أو الجماعات المتعصبة، فإذا بالتغيير يأتي من طريق ثالث ومن الداخل على وقع الحراك والانتفاضات الشعبية التي يطلقون عليها "ثورات" وهذا كون اسباب الاحتجاجات واحدة من كل الأقطار العربية التي شهدت الحراك من حيث انتشار الفقر والبطالة ،وغياب الحريات وانتشار الفساد الهائل والانفراد بالسلطة مما جعل الشعوب العربية عدم تحمل هذه الاوضاع المذلة ،لتهب للدفاع عن كرامتها وحقوقها ،هذه الأحداث وغيرها شهدناها في مطلع عام 2010 بداية بتونس التي كانت تعتبر الشرارة الاولى لهذه الثورات ليعبر الكثير من المحللين عن هذا الحراك وما يحمله من تحديات امنية على الوضع السياسي للدول التي قامت بها الثورات.

✓ **أهداف الدراسة:**

ا-اهداف موضوعية : ترتبط بحداثة الموضوع وعدم وضوح الرؤية الحقيقة حوله، افتقار المكتبات العربية إلى أدبيات الأمن العربي وثقافة الأمن المشترك ،ورصد اهم جوانب هذه الأحداث التي عرفتها الدول العربية في الآونة الأخيرة.

ب- أهداف ذاتية : رغبة الباحثين للبحث في موضوع يحتل موقعا في قلب الأحداث الراهنة من خلال محاولة فهم الواقع الدولي الجديد في ظل التغيرات الحاصلة في المنطقة العربية بصفة عامة، ومدى تأثير ذلك على الوضع الداخلي لها بصفة خاصة.

✓ **أهمية الدراسة:**

الاهمية العلمية: تعاني دول المنطقة العربية عدم الاستقرار وغياب دور المؤسسات الفعلية وغياب بناء دولة قومية فعالة تقف ضد التحديات الأمنية التي تواجهها ، فعلى الدول توظيف استراتيجيات لمعالجة هذه الإشكالية وتكريس الديمقراطية وتوفير الأمن والاستقرار.

الأهمية العملية: وتتجلى اهميته في حداثة الموضوع ،حيث تثري المكتبة البحثية بموضوع جديد، وتشجع الباحثين في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية على دراسة مثل هذه المواضيع وتقدم رؤية استشرافية في هذا المجال.

✓ **إشكالية الدراسة:**

تعرف دول عربية انتقال ديمقراطي (تونس)،واخرى تحول ديمقراطي(مصر) كيف ذلك؟ ولماذا وماهي الاهداف ؟ وتبعا لهذه الإشكالية المحورية يمكن الوقوف عند مجموعة من الاسئلة الفرعية:

- فيما تتجسد التحديات الأمنية التي تواجه تونس ومصر بعد 2011 ؟

في ظل وجود الحراك السياسي العربي؟

- ماهي الاسباب والدوافع التي ادت الى الحراك العربي؟
- ما هي المحددات والظروف المحيطة بالحراك العربي الداخلية و الخارجية ؟
- ما موقع كل من تونس ومصر من هذا الحراك ،وماذا كانت نتائجه؟
- ماهي الافاق المستقبلية للانتقال الديمقراطي ل (تونس)والتحول الديمقراطي ل(مصر)؟

✓ **فرضيات الدراسة:**

للتعامل مع المشكلة البحثية والاشكالية المنبثقة عنها وما يتفرغ منها من اسئلة فرعية يمكن الاعتماد على عدد من الفرضيات تمثل الاساس الذي ننطلق منه في دراسة التحديات الامنية لدول الحرام السياسي العربي بعد 2011.يمكن تحديدها في:

- كلما زاد التهديد او التحدي الامني زاد عدم الاستقرار لدول المنطقة العربية؟
- هناك علاقة بين التوجه الديمقراطي والاستقرار الأمني في المنطقة؟
- إن النظام السياسي التونسي يتجه نحو الانتقال الديمقراطي بوتيرة أكبر من التحول الديمقراطي في مصر؟

✓ **المنهجية** : تتطلب دراسة التحديات الأمنية لدول الحراك العربي ، العديد من المقاربات والمناهج لشرحها وتفسيرها ، وقد تم الاعتماد على مجموعة من المناهج وذلك لإيجاد إطار عام للتحليل وتتمثل هذه المناهج في:

✓ **المنهج :**

1- **المنهج الوصفي:** من خلال وصفنا لأهم الأسباب التي أدت الى وقوع هذا الحراك ودراسة اهم الدوافع والفواعل المحركة له وكيف كانت الشرارة الاولى التي ادت الى تغيير سياسي في المنطقة.

2- **المنهج التحليلي:** إذا كان التحليل عبارة عن عملية فك الكل الى جزاء مصغرة وتقسيم الاجزاء التي يتكون منها الكل يهدف الوصول الى نتائج محددة ، استخدمنا هذا المنهج لتفكيك إشكالية الأمن العربي من أجل الوصول إلى حقيقة عملية الإصلاح السياسي ونجاح هذه الانتفاضات أم العكس.

3- **المنهج المقارن:** حيث يفرض المنهج المقارن على الباحث أن يهتم بوصف وتحليل حالات وظواهر بهدف الوصول من خلالها إلى عوامل التشابه والاختلاف. ويبرز هذا الجانب إلى اتخاذ نموذج تونس ومصر وإجراء دراسة مقارنة من حيث التقديرات.

4- **منهج دراسة حالة:** ويبرز ذلك من خلال التطرق لدراسة التجربة التونسية والمصرية كأحداث من الربيع العربي والتطرق لأهم تفاصيلهما.

✓ **خطة الدراسة**

لقد تمت معالجة هذا الموضوع بتقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول ،تصدرها مقدمة كمدخل عام لإيضاح الاطار النظري والمنهجي الخاص بالإشكالية قيد الدراسة مع مختلف المضامين والابعاد الأساسية المتعلقة بها.

***الفصل الأول:**حاولنا الوقوف على الجانب النظري الذي يتضمن مختلف المفاهيم المتعلقة بمفهوم الامن ،خصائصه، مستوياته وأبعاده ،واهم المقاربات المفسرة لهذا من جهة ،ومن جهة اخرى تم التطرق الى ماهية الحراك السياسي ،أسبابه ،فواعله واهم المقاربات المفسرة له.

***الفصل الثاني:**محاولين تسليط الضوء علة دراسة حالة (تونس- مصر) وما موقعهما من هذا الحراك السياسي العربي بعد 2011 مع مقارنة ،الأسباب والدوافع التي ادت الة تحريك الوضع السياسي، والتطرق الى المواقف الدولية الإقليمية من هذه الثورات، واهم التحديات الأمنية التي تواجه كلا البلدين .

***الفصل الثالث:** تطرقنا فيه الى الأفاق المستقبلة للدراسة حيث تطرقنا في الشق الأول على مستوى الأفاق السياسية والشق الثاني على مستوى التحديات الأمنية.

اسباب إختيار الموضوع:

ا- **الاسباب الموضوعية:** محاولة رصد التحول السياسي الذي تمر به المنطقة العربية (تونس- مصر) وإبراز اهم المواقف الأقليمية والدولية من هذا التحول واهم التحديات التي تواجهه .

ب- الاسباب الذاتية: تقديم بحث اكاديمي لتزويد المكتبة العربية لمزيد من الدراسات التي تعنى بها مسألة الحراك العربي ،والفوضى التي شهدها العالم العربي.

- ✓ **أدبيات الدراسة :**

لمعالجة هذا الموضوع تطرقنا للتعمق في دراسة بعض الكتابات التي تناولت التحديات الأمنية لدول الحراك العربي، خاصة التجربتين التونسية والمصرية للثورات والحراك العربي ، كان لزاما علينا التعمق في دراسة عدد من الكتب والمجلات والمقالات التي تعرضت الى موضوع الثورات العربية واهم أسبابها السياسية والإجتماعية، وهذا الموضوع حظى بدراسة العديد من الباحثين والمختصين ،لما له اهمية من وزن وتأثير كبير على المستوى الإقليمي والدولي ، وقد وقفنا في دراستنا إلى ما يمكن تسميته بأدبيات الدراسة على نقطة تركيز وإفادة لنا كباحثين في مجال الدراسات الأمنية.

01- **دراسة عزمي بشارة، "الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها" ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2012**.يعتبر من اهم الكتب المعتمد عليها في هذه الدراسة، نظرا لثرائه بالمعلومات وإتساع نطاق بحثه في معالجة الثورة التونسية بداية من انتفاضة سيدي بوزيد الى قيام الثورة في كل ارجاء تونس، الى دراسة اهم المواقف الدولية تجاه الثورة التونسية ،ألا أن الكاتب اغفل في هذا الشأن المواقف الإقليمية العربية وغير العربية منها.

02- **دراسة حسين على ظاهر "الربيع العربي "الأسباب والتداعيات الإقليمية والدولية** .ركزت هذه الدراسة على اسباب الحراك العربي بصفة عامة، وهل هي انتفاضات ؟ام هي مؤامرة ؟وفي جانب آخر تناول التداعيات الإقليمية تجاهها والتي اغفل فيها موقف الجانب الدولي ،وكيف كان تأثيرها على الدول المجاورة. واهم التحديات التي تواجه هذه الدول التي اندلع فيه الحراك.

03- **دراسة مجموعة مؤلفين، "الثورة المصرية** حيث تناول في هذه الدراسة الدوافع والاتجاهات والتحديات ،انطلاقا مناسبات قيام ثورت25 يناير ،محاولين فهم نمط الثورة وطبيعتها الى الانتقال في الجزء الآخر الى محددات ومسارات التحول الديمقراطي في مصر مغفلين اهم التحديات التي تواجهه ،الى تناول ايضا دور الإعلام في انتشار فتيل الانتفاضة.

- ✓ **صعوبات الدراسة :**

ليس هناك صعوبات حقيقية تكبح هذه الدراسة خاصة في ظل وجود وتوفر الوسائل التكنولوجية المساعدة على ذلك ،فقد يظهر العائق الوحيد لهذه الدراسة هو ضيق الوقت، ونقص المعلومة وعدم حيادتها وكثرة النفاق السياسي، إضافة الى هيمنة الثقافة المستعمر الغربي من ناحية الانقسامات الفكرية.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي

لدراسة التحديات الأمنية في دول الحراك العربي

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة التحديات الأمنية في دول الحراك العربي.

تعتبر أرسخ و أوضح بديهيات المعرفة الإنسانية مطلب الأمن، بمعانيه ومتطلباته العامة والخاصة الدالة على الطمأنينة وسلامة الوجود وضمان ديمومة الإستمرار ومقوماته وحمايته من التهديدات والمخاطر هو أول المطالب الطبيعية للكائن الحي ليكون بذلك مطلبا متعدد الأوجه قادرا على تحريك كل مفردات الحياة. إذ تفرض الحياة الإجتماعية للإنسان بعدا سياسي تفرضه عليها حاجاتها إلى التنظيم والتوجه والتحكم وتجسد فيها أشكال التنظيم السلطوي السياسي المختلفة اللازمة لذلك.

المبحث الأول: دراسة إيتمولوجيا لمفهوم الأمن.

لقد شكل الأمن من التاريخ الهاجس الاكبر لرجال الدولة وصناع السياسة الذين اعتبروا ضمان ظروف البقاء والاستمرار أعلى أولويات السياسة الخارجية والداخلية على حد سواء وهو يمثل مشكلة من نوع خاص بالنسبة للدارسين والأكاديميين.

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

يعتبر مفهوم الأمن مفهوما غير واضح ،كما أنه ليس دقيق الملامح،حيث سنتطرق إلى عدة تعاريف للأمن:

أولا: التعريف اللغوي.

يعرف الأمن في **اللغة العربية** على أنه **الاطمئنان من الخوف،** قال تعالى: ﴿ **وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا**﴾ (سورة البقرة الآية: 125)، وطبقا لما جاء في الآية

فإن الأمن يعني :(صيانة أراضي البلاد وحريتها من العدوان الخارجي أما الأمن الداخلي فهو حفظ النظام داخل البلد).

و اشتقت كلمة الأمن في القرآن الكريم من كلمة أخرى هي "**الإيمان**"، فالأمن في الأصل هو الإطمئنان الناتج عن الوثوق بالله، وهذا ما ينجر عنه راحة النفس إذ نـجد قوله تعالى ﴿ فاعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف﴾(سورة قريش الآية: 04)، وقوله تعالى أيضا:﴿ وليبدلهم من بعد خوفهم أمنا﴾ (سورة البقرة الآية: 181)، وقوله كذلك: ﴿ وإذا جاءهم أمر من الأمن والخوف أذاعوا به﴾ (سورة النساء الآية: 83.[1]

وهذا تأكيد على أن الأمن هو ضد الخوف الذي ظهر عند الغرب في فترة حديثة وكان قد ذكر في القرآن الكريم وعرفه العرب منذ أزمنة طويلة،و قال عنه البعض أنه بتضمن "عدم توقع مكروه في الزمن الآتي وأصله طمأنينة النفس وزوال الخوف"[2]، والخوف في معناه الحديث هو التهديد الشامل (global threat) و الذي يتضمن التهديد الإقتصادي والإجتماعي والسياسي، الداخلي منه والخارجي[3].

وفي **اللغة الأجنبية** ترجع الكلمة الانجليزية security إلى أصلها اللاتيني securitas/securus المستنبطة من الكلمة المركبة cura، sine، حيث تعني sine: "بدون" وتعني cura: التي أصلهاcurio "اضطراب"،ومنه تعنيcura، sine "بدون اضطراب ولا أمن".

---

[1]- رياض حمدوش ،" **تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"**، مداخلة ضمن: الملتقى الدولي ، الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق، جامعة منتوري، قسنطينة ، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، الجزائر،مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، 2008، ص. 271.

[2]-" قاموس المحيط الالكتروني"، على الموقع التالي: **www.moheet.com**

[3]- زكريا حسين، "الأمن القومي"متاح على:
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2000/11/article2.shtml

ثانيا- التعريف الاصطلاحي للأمن.

تعددت التصورات و الطروحات حول مفهوم الأمن، كما تعددت مرجعيات وأشكال تعريفه، إذ هناك من يعتقد أن الأمن لا يجب أن يكون له تعريف معمم وثابت، بل لا بد من مراجعة تعريفه في كل مرة يهدد فيها،و فيما يلي نسوق العديد من التعريفات التي وضعها دارسو العلاقات الدولية، لنتعرف أكثر على دلالة هذا المصطلح و في هذا الصدد يعرف "ميكائيل ديلون Michael DILLON " الأمن على أنه مفهوم مزدوج، إذ لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، لكن يعني أيضا وسيلة لحد من نطاق انتشاره، وبما أن الأمن أوجده الخوف، فالأمن مفهوم غامض يتضمن في الوقت ذاته الأمن و اللاأمن، ما عبر عنه "ديلون" بـ: (in)security [1]، وهنا نظر" ديلون "للأمن من خلال التهديد وإجراءات الحد والتقليل من آثاره وذلك عبر وسائل هذه الوسائل موضوع للأمن، لذا عرف الأمن على أنه وسيلة instrument.

و يرى البعض من الدارسين أن مفهوم الأمن يعرف بناء على مفهوم التهديد (Threat)، لذا فان "كنيث وولتز Kenneth waltz " قد عرف الدراسات الأمنية بأنها تلك الدراسات التي تدرس التهديد، بينما عرفه "ريتشارد أولمن" على أنه:"الفعل أو الحدث الذي:

- يهدد بطريقة كارثية وفي مدة زمنية قصيرة، مستوى حياة سكان الدولة.

- يهدد مجموعة الخيارات الخاصة بصياغة السياسة العامة المتاحة أمام دولة ما أو أمام مسيري التنظيمات والتكتلات الخاصة

[1] - عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، (الجزائر:المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص .14.

(شركات، تكتلات اقتصادية، منظمات دولية غير حكومية)" [1].

– و يعرف "باري بوزان Barry buzan" (1998) الأمن على أنه العمل على التحرر من التهديد وهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، التهديدات و الانكشافات قد تبرز في أي منطقة من العالم، سواء أكانت عسكرية Military أو غير عسكرية non-military، لكن لتصنيف هذه التهديدات ضمن نطاق الدراسات الأمنية، يجب وضع مؤشرات محددة والتي من خلالها تم التفرقة بين التهديدات الأمنية والمشكلات المنعكسة عن مسار صنع السياسات العامة، والتي تعج انعكاسات طبيعية، ومنه فان التهديد موضوعيا هو نفسه من حيث كون كل مناطق العالم معرضة له، لكن في الواقع فان التهديد له مفهوم ذاتي مرتبط بالحالة التي تواجه الدولة، وهنا يعرف الأمن وتصاغ السياسة الأمنية للدولة بناء على نوع التهديد ومصدره وحدته،وقد عرفه "هنري كسنجر" على أنه (تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء).

– عرفه (أرنولد وولفر) بأنه (غياب التهديد ضد القيم المكتسبة هذا من جانبه الموضوعي أم في جانبه الذاتي فهو غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم) [2].

– بينما قدم "واييفر Waever" مفهوما للأمن هو الأمن المجتمعي "societal security"، حيث يرى أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة بسبب جملة من الظواهر كالعولمة، والظواهر العابرة للحدود…وغيرها، هذه الظواهر تهدد هوية المجتمعات[3]لأنها تنافس قيمها الأصلية على

---

[1] -Peter Hough, **understanding global security**. London routledge, 2004, p. 7.

[2]-عادل زقاغ،"إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج بحث في الأمن المجتمعي"، متاح على:
http://www.geocities.com/adel. Zeggagh/links.html.

3-عبد النور بن عنتر، مرجع سابق،ص. 25-26.

أساس أن رموز الحضارات المتطورة تدل على الرفاهية والتقدم، حتى أطلق على تبني هذه المظاهر مصطلح "تحديث modernization"، وحتى الحضارات الغربية تخاف من القيم التي تنقلها الجماعات المهاجرة الآتية من الدول المتخلفة لاسيما وأن هذه القيم –من منظور الدول المستقبلة لهذه الجماعات– هي مصدر للعنف و اللاإستقرار لذا فإنه في سياق العولمة، والاعتمادية بين الدول صار المجتمع مرجعية الأمن لا الدولة .

– يثير الأمن في الأذهان معاني البقاء والتكامل داخل الدولة الواحدة وبينها وبين الدول المجاورة لها، ضف إلى ذلك التماسك الاجتماعي أي التماسك بين طبقات الشعب وحماية المصالح سواء كانت مصلحة الأفراد بمختلف أبعادها وجوانبها أو مصلحة المجتمع والدولة ككل، ثم حماية قيم المجتمع من التهديدات[1].

كما يعرف الأمن على انه مجموعة من التدابير الكفيلة بحفظ النظام وضبط العلاقة بين الأفراد وهو عكس التهديد في كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سواء كانت داخلية أو خارجية[2]. و أن تكون آمنا يعني أن تكون سليما من الأذى أي الحاجة إلى الإحساس بالأمن كقيمة إنسانية أساسية وشرطا مسبقا للعيش بشكل محترم[3].

1-أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين، **المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية**، (القاهرة :المكتب العربي للمعارف، ،2003)، ص. 3.

[2]- هيثم اللمع، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية عربي- فرنسي- ا نجليزي**،(د.ب.ن:المؤسسة الجـــامعية للدراسات و النشر والتوزيع، 2005)، ص. 77.

[3]- مارتن غريفيش وآخرون، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج، (دبي ، 2008)،ص.78.

ثالثا- تحول مفهوم الأمن.

شهد مفهوم الامن تحولا في مضمونه على إثر انهيار الاتحاد السوفياتي وانتصار الفكر الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث فرض التوزيع الجديد للقوى على باحثي العلاقات الدولية إعادة النظر في اعادة النظر في تصوراتهم و طروحاتهم حول مفهوم الأمن، فبعدما كان مفهوم الأمن مرتكزا حول القطاع العسكري (المتمركز حول مفهوم الدولة- الأمن القومي-)، توسع إلى مجالات أخرى من جراء ظهور نوع جديد من المخاطر التي زادت وتيرة انتشارها بفعل مسار العولمة، اصبح على الدولة مواجهة تحديات آتية من مجالات عدة: الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي....الخ، و ليس فقط مواجهة التهديد العسكري القادم من وراء الحدود[1]، لذلك أصبح مفهوم الامن قضية مجتمعية سياسية واقتصادية وليس عسكرية فقط. ادى ذلك الى ظهور عدة تيارات تبحث في كيفية تحقيق الأمن وتجنب الحرب[2].

هذه الفترة الانتقالية في اعادة مراجعة مفهوم الأمن أطلق عليها مرحلة **الثورة في الدراسات و الشؤون الأمنية**. خاصة مع تزايد أهمية ووتيرة ظاهرة الاعتماد المتبادل بين مختلف فواعل النظام الدولي، فظهور مجموعة من المشاكل والقضايا العابرة للحدود جعل الدول عاجزة عن معالجتها،هذا العجز اضعف من مستوى اداء الدولة لوظائفها،ومن مدى ادائهالحاجات المواطنين مما جعلهم يلجئون الى فواعل اخرى لتحقيق حجاتهم[3].

ليكون بذلك اتساع مفهوم الأمن ليشمل مستويات و مجالات أخرى تتعدى المعنى الضيق

---

[1]-Annette JUNEMANN," Euro-Mediterranean relations after 11September". Frank Cass, London, 2004. from: **www.gigapedia.org**

[2]-زكريا حسين، مرجع سابق.

[3]- James N. ROSENAU , **The United Nations in a Turbulent World, London**: Lynne Rienner publishers, 1992. p 28.

للأمن القومي الذي ساد الدراسات التقليدية حول الأمن.

- **المفاهيم الدالة على مفهوم الأمن.**

غياب اتفاق حول مفهوم الأمن ،وذلك نتيجة لعدم وجود تعريف شامل جامع مانع للأمن ، وهذا راجع لعدة أسباب التي من بينها وجود عدة مستويات، وحسب كل مستوى يمكن إعطاء تعريف للأمن. هذا أدى إلى حدوث خلط بينه وبين بعض المصطلحات أو المفردات التي قد تتصل به وعلى سبيل المثال نذكر منها ما يلي:

أولا– **الدفاع:** هو حماية المصالح الإستراتيجية للدولة من التهديدات بتسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية وهذا يعني أن الأمن يقترن بالدفاع، أي من أجل توفير الأمن للدولة لا بد أن تكون في أتم الاستعداد للحرب ولها القدرة على الدفاع حتى تحقق الأمن على المستوى الوطني وتحقق الأمن لمواطنيها وبالتالي فإن قوام الأمن الدفاع[1].

ثانيا– الرفاهية: تعني قدرة الدولة على تحقيق أمنها الشامل مما يؤدي إلى تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للشعب ويؤدي هذا إلى رفع معنوياته وتوفير الحياة الميسورة له وإشباع حاجاته. فالرفاهية هدف وغاية في حد ذاتها تساعد على تحقيق الأمن الإنساني بتوفير كل ما يطلبه في مختلف المجالات مثل: **الأمن الغذائي، الاقتصادي، الصحي.** فالرفاهية آلية تساعد على تحقيق الأمن في كافة مستوياته خاصة على المستوى الفردي والوطني[2].

---

[1]- بوزغاية جمال، **"**مفهوم الدفاع**"،مجلة الجيش،** مديرية الإعلام والتوجيه ، الجزائر، العدد: 462 ، (جانفي 2002)، ص. 8.

[2]- أحمد وآخرون ، مرجع سابق. ص. 18.

المطلب الثاني: خصائص الأمن.

إن كل موضوع تقريبا لديه مجموعة من الخصائص والمميزات التي يتميز بها، تكون صفات دائمة وملازمة له تساعد في معرفته وتوضيحه أكثر. والأمن يتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي:

أولا- **النسبية:** إن سعي الدولة لتحقيق أمنها يتم عبر علاقات تفاعلية مع البيئة الخارجية المشكلة من مجموعة من الوحدات السياسية (دول)، والوظيفية كالمنظمات الدولية. قد يكون أمن دولة معينة ذا طابع إقليمي وقد يكون دوليا، وعليه فإن مفهوم الأمن متغير باستمرار تبعا لشدة التغير في البيئة الخارجية، ومن ثمة يصبح الأمن مسألة نسبية. فأمن دولة ليس هو أمن الدول الأخرى، أي أن الدولة قد تحقق أمنها في مجال معين ولكنه نادرا ما تحقق أمنها في جميع المجالات وبمستوى عالٍ جدا، ما يجعل الأمن أمرا نسبيا.

ثانيا- **الانعكاسية:** وتعني أن الدولة تهدف من وراء تحقيق أمنها الوصول لهدف أعمق هو الحفاظ على مصالح وقيم معينة، لأن تهديد هذه الأخيرة يعتبر تهديدا لوجودها المادي، بمعنى أن دفاع الدولة عن أراضيها وأفرادها هو انعكاس ضمني للدفاع عن قيم معينة[1].

أي أن الدولة عندما توفر أمنها وأمن مواطنيها فهي بذلك تعكس استمرار قيمها ومبادئها ومصالحها، لأنه في حالة زوال الدولة فإنه تزول معها أفكارها وقيمها مثل الاتحاد السوفياتي، استمراره في الدفاع عن نفسه بمعنى بقاؤه وفي نفس الوقت استمرار فكره الشيوعي الاشتراكي، و

[1]- أحمد وأخرون، مرجع سابق، ص. 11.

بزواله زالت تقريبا أفكاره، وهذا ما تعنيه صفة أو خاصية الانعكاسية (أمن الدولة أمن قيمها ومصالحها).

ثالثا- **الديناميكية:** يتخذ الأمن مفهوما مرنا، باعتباره ظاهرة ديناميكية خاضعة للتطور تتسم بالتغير السريع والدائم، والذي يفترض تكيفا ايجابيا معها، فالأمن ليس مفهوما جامدا ولا حقيقة ثابتة ما يبعده عن خاصية الركود والتوقف[1].

فالأمن ظاهرة تتغير وتتماشى والتطورات الدولية، فهو كان قديما مرتبط بالدولة عندما كانت الدول ترى أن مصدر تهديدها هو العدو الخارجي الواضح والمحدد، ولكن بعد الحرب الباردة ظهرت عدة تحولات أدت إلى تغير مفهوم الأمن ليصبح أمنا إنسانيا، الذي ساير التغيرات الدولية وتماشى ومتطلبات الفرد المتغيرة الذين يدعون إلى تحقيق أمنهم في مجالات متعددة. و يبقى الأمن مرتبط بهذه التحولات ما يجعله بعيدا تمام على الجمود، أي في حركية مستمرة .

المطلب الثالث: مستويات و أبعاد الأمن.

بالنظر الى مناقشة مفهوم الامن السابقة، فانه يعني تهيئة الظروف المناسبة لإيجاد استراتيجية مخططة وشاملة بهدف تأمين الدولة من الداخل والخارج مما يحقق لها الاستقرار والتقدم كذلك.

من هذه الشمولية في مفهوم الأمن فإنه يمكن الحكم عليه على أن له ابعاد اهمها:

1- البعد السياسي:يتمثل في الحفاظ على كيان الدولة السياسي وعلى مكانتها داخل النظام الدولي.

[1]- أحمد الرشيدي، نفس المرجع، ص. 14.

2- البعد الاقتصادي:الذي يرمي الى توفير المناخ المناسب لتحقيق النمو الإقتصادي،الإكتفاء الغذائي(الأمن الغذائي) وتوفير حاجات الشعوب الإقتصادية.

3- البعد المعنوي والإيديولوجي:الذي يؤمن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم.

4- البعد الإجتماعي:الذي يرمي الى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من التنمية الإجتماعية والشعور بالإنتماء والولاء.ويتم صياغة الأمن على اربع ركائز اساسية:

أ- ادراك التهديدات الداخلية والخارجية.

ب- استراتسجية لتنمية قوى الدولة.

ت- توفير القدرة على مواجهة التهديدات ،وذلك بتوفير معطيات قوة بأشكالها المختلفة.

ث-إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معهاومع تتصاعد التهديدات .[1]

المطلب الرابع: المقاربات التفسيرية لمفهوم الأمن

لقد شكل الأمن موضوعا مركزيا في برامج بحث الأطر النظرية التقليدية وحتى المعاصرة، فهو إحدى المسائل المعقدة التي عكف دارسو السياسة الدولية على البحث في مدى إمكانية تحقيقها وتطويرها. فكانت المحاورة التنظيرية الأولى بين الواقعية والمثالية ،في فترة مابين الحربين العالميتين، فالمثاليون رأوا أنهم الأقدر على تفسير القضية الأمنية،وتنطلق

[1]- سمية طويل ، **الإستراتيجية الامنية الامريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة مابعد الحرب الباردة**،رسالة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص:علاقات دولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر،باتنة2010/209،ص.43-44.

من عناصر مركزية في تحليلها، كانطلاقها من نظرة الطبيعة الخيرة وهدفهاالأمن الجماعي، وتركز على المقاربة الأخلاقية والقانونية، إلا أن قيام الحرب العالمية الثانية أكد قصور هذا التصور مع انهيار نظام الأمن الجماعي الذي مثلته عصبة الأمم.أما الواقعية فقد قدمت تصورات كان الأقرب لتفسير حالة الصراع على مدار فترة الحرب الباردة من خلال استقراءها لمسألة الصراع والحرب كسمة ملازمة للعلاقات بين وحدات أساسية وهي الدول. وقد سيطرت في هذه الفترة مفاهيم "الردع" "الضربة الأولى" "الحرب النووية" "التدمير المتبادل الأكيد" وهي من مفاهيم المعجم الواقعين الأمني[1].

وعرف الاتجاه التقليدي أيضا إسهامات النظرية اللبرالية باتجاهيها البنيوي والمؤسساتي ومع نهاية الحرب الباردة احتدم النقاش بين التصورين الواقعي واللبرالي للأمن، وأثارت القضايا الجديدة إشكاليات عديدة بالنسبة لمفهوم الأمن :كالكوارث الطبيعية، الأزمات الإقليمية، الفقر، التلوث البيئي، الهجرة السرية، الإرهاب،...إلخ[2].

يمكن تحديد أهم ملامح الظاهرة الأمنية في الواقع المعاصر على النحو التالي:

- الظاهرة الأمنية متعددة الحدود .
- اتساع نطاق مصادر التهديد الأمني .

ظهور نوعية جديدة من التهديدات الأمنية والتي لم تكن معروفة سابقا أو كانت خفية.

[1]- مارتن غريفش وآخرون،مرجع سابق، ص. 80.
[2]- محمد سعد ابوعامود،" المفهوم العام للأمن"، متاح على: **www.policemc.gov.bh/reports/2011/april 12-4-2011/63437362642979445.pdf**.

تغيير مضمون التهديدات الأمنية التقليدية، وتغيير الوزن النسبي لأهميتها وإذا كان تشكل نظام دولي جديد وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية مهيمنة وتفردها في رسم مشاهد السياسة الدولية هي أبرز الانعكاسات السياسية والإستراتجية لنهاية الحرب الباردة فإن تداعيات هذا الحدث على المستوى التنظيري للعلاقات الدولية برزت على مستويين [1]

التحول في وحدات العلاقات الدولية حيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد والأساسي نتيجة لمزاحمتها من قبل عدد جديد ومتزايد من الوحدات التحول في موضوع العلاقات الدولية : وهنا غلب العامل الاقتصادي على المتغيرات السياسية والاجتماعية مما ادى الى بروز نظريات ومقاربات جديدة حاولت تفادى القصور المنهجي والفكري الذي وقعت فيه النظريات التقليدية.

فيما يلي سنحاول عرض أهم نظريات العلاقات الدولية حول مفهوم الأمن، والتي تتلخص في المفهوم التقليدي والمفهوم الجديد الموسع للامن.

1-المقاربة الواقعية:

يعتبر هانس مورغانتو اكثر منظري الواقعية وضوحا في المبادئ والاعمال التي تقدم بها حلول النظرية الواقعية، كماساهم الكثير من الباحثين في اثراء هذا الإتجاه ،نذكرمنهم:ريمون ارون،كنيث والتز، هوفمان،كسنجر...ويركز الفكر الواقعي على مبادئ واسس لتفسير مفهوم الأمن نختصرها في:

[1] - عبد الحي وليد، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية** ،(الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994)،ص.449.

-**النظام الدولي الفوضوي:** أي ان النظام الدولي ذو صبغة فوضوية في ظل غياب سلطة مركزية يمكنها ضبط سلوك الدول، وتنظيم علاقاتها ببعضها البعض . وبالتالي تتميز بنية النظام الدولي بغياب الثقة بين الدول، وهو ما يولد الريبة ويزيد من احتمال قيام الحروب على الدوام بين الدول[1].

وأكبر ما يمكن أن تقوم به الدول هو السعي إلى تحقيق توازن مع القوى الأخرى لمنع أي منها من تحقيق السيطرة الشاملة، وهو ما أكده كُتاب المدرسة الواقعية الكلاسيكية

انطلاقا مما سبق، فإن الواقعية تنطلق في مفهومها للأمن من بنية النظام الدولي الفوضوي الذي ميز بالأمن، وتسعي الدول في هذا النظام تحقيق التوازن، وفي ظل هذه الفوضوية يبقى الأمن هو الغاية الأسمى للدول.

- **محورية الدولة:** ترى الواقعية أن الدولة هي الفاعل الأساسي لأي عملية تفاعلية في العلاقات الدولية،و هي الفاعل الوحيد والعقلاني التي تتميزبالصراع الدائم وتعتبر المصلحة الوطنية من أهم أولويات الدولة التي يأتي مبدأ البقاء على رأسها وعليه فالأمن هو الالتزام الأول للدول، ويقول ريمون آرون:(انه في حالة الطبيعة،الأمن هو الهدف الأول بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية)[2].

[1] - Charles-Philippe David et Jean Jaques Rouche, **Théories de la sécurité internationale,** Paris :Édition Montchrestien, 2002, p. 90 .

[2] - عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ، ص.17.

ويقول كنيث والتز (K.Waltz):« في ظل الفوضى الأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضمونا، ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء والربح والقوة»[1].

أما هوبز فيري أن :الدول كالإنسان الذي يعتبر ذئبا لأخيه الإنسان وهي في تفاعلاتها الخارجية إنما تسعى إلى تحقيق الأمن الذي يعد أولوية قصوى من أولويات سياستها الخارجية[2].

وعليه، ترى النظرية الواقعية بأنه لا يمكن إقصاء عنصر الدولة في دراستنا للواقع الدولي لأنها حسبهم هي العنصر الأساسي الذي تدور حوله مختلف المفاهيم والتصورات.

-**القوة(البعد العسكري كبعد وحيد للأمن)** :يعتبر مفهوم القوة من المفاهيم المركزية في الدراسات الواقعية للسياسة الدولية، فموضوع القوة حسب مورغانتو يشكل محور التفاعل الدولي في حالتي السلم والحرب .فالدولة في حالة بناء دائم لقوتها من أجل « تشكيل سياسات القوة، ويعرف "هانس مورغانتو" القوة أنّها السيطرة على عقول وأعمال الآخرين".[3]

ترى الواقعية أن التهديدات التي يمكن أن تعزز أمن الدولة تأتي من خارج حدودها أي من الفاعلين الدوليين الآخرين المتمثلين في بقية الدول، وإن تلك التهديدات التي طبيعتها

---

[1]-Kenneth N. WALTZ, **Theory of international politics,** New York, MC. GR- HILL, 1979, p.102.

[2] -محمد طه بدوى، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية، (**لبنان : دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1972)، ص.58.

[3] -جيمس دورتي وروبرت بلتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، (بيروت :المؤسسة الجامعية للنشر1985) ،ص.61 .

العسكرية ومن ثم يتوجب أن يكون الرد عليها عسكريا من أجل المحافظة على بناء الدول وحماية أمنها.[1]

لقد سيطرت المقاربة الواقعية التقليدية على تحليلات المختصين في الدراسات الأمنية، باختزالها للأمن في المجال العسكري حصرا، حيث ينظر إليها من زاوية القوة الوطنية في المقام الأول [2].

فالتصور الواقعي يربط أساسا التهديدات الأمنية بالتهديد العسكري والعدوان الخارجي، ففي الحرب الباردة سيطر على الباحثين فكرة الأمن القومي التي عرفت بشكل واسع في إطار المجال العسكري، أي تعني القدرة الشاملة للدولة، على حماية قيمها ومصالحها من التهديدات الخارجية والداخلية.[3]

ب-المقاربة اللبرالية: تأثر الفكر اللبرالي أساسا بكتابات :جون لوك، ايمانويل كانط، أدم سميث، وجون ستوارت ميل، والمدرسة اللبرالية كان لها تأثير بارز على الدراسات الأمنية على الرغم من غياب بناء نظري موحد، إلا أّنها مثلت نسقا فكريا متعدد التيارات، وهو ما عبر عنه ستيفن والت (S.Walt) بالعائلة اللبرالية،لقد أعاد اللبراليون النظر في مسألة الأمن من اتجاه أكثر اتساعا وشمولية من خلال فاعلين من غير الدولة، ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة ضد تهديدات الدول الأخرى، وإّنما من تهديدات فاعلين غير دوليين،وهي أبعاد أكثر تأثيرا من العامل العسكري في إقامة السلام ترتكز النظرية اللبرالية

---

[1] -محمد شلبي، **الأمن في ظل التحولات الدولية الراهنة في الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة،** (الجزائر: جامعة الجزائر، منشورات العلوم السياسية والإعلام،2004) ،ص.151 .

[2]- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص. 17.

[3] -عادل زقاغ،" إعادة صياغة مفهوم الأمن برنامج البحث في الأمن المجتمعي"، متاح على:
www.politics-ar.com/n/index.php/permalink/3106.html .

بشقها البنيوية والمؤسساتية، على مبادئ وأسس لتفسير مفهوم الأمن، ويمكن اختصار الأفكار اللبرالية للتصور الامن في:

- **نشر القيم الديمقراطية** :إن نشر القيم الديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى زيادةالأمن الدولي، فانتشار الديمقراطية تحد من النزعة الاستعمارية وتحث على التسوية السلمية للخلافات.تركز اللبرالية البنيوية التي اقترنت بكتابات مايكل دويل (Miche doylel)، وبروست راست Rausset Bruce على المتغير الديمقراطي في التحليل الأمني .إن إنتشار الديمقراطية وترسيخها على مستوى الدول وعلى مستوى بنى النظام الدولي من شأنه أن يكرس أطر السلام الدائم .وبني هذا الإتجاه استنادا لفكرة الطرح السلمي الديمقراطي" لكانط "التي مؤداها أن "الدول الديمقراطية لا تذهب إلى الحروب"، يشير مايكل دويل إلى العناصر الثلاثة التي قدمها كانط إزاء الأمن الدولي:

- التمثيل الديمقراطي الجمهوري ،الإلتزام الإيديولوجي لحقوق الإنسان،الترابط العابر للحدود الوطنية.

هذه العناصر تفسر اتجاهات الميل إلى السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية ،فانعدام هذه المعايير يجعل سلوكها نزاعا وميالا إلى العنف والحرب بالشكل الذي يهدد الأمن الدولي، وبذلك نكون أمام بيئة دولية تتسم بالصراع المستمر،والسلام الديمقراطي (Democratic peace)، يعتبر الأمن الجماعي(Collective Security) ،من أهم تصورات اللبراليين للأمن، إذ يستبدلون مفهوم الأمن القومي بمفهوم آخروهو الأمن

الجماعي (Security Collective) ، عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تلعب دورا مساعد، في تحقيق الأمن والاستقرار بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول.[1]

المبحث الثاني: ماهية الحراك.

شهد الشارع العربي في الاشهر الاخيرة لنهاية العقد الاول وبداية العقد الثاني من الالفية الثالثة حراكا شعبيا وسياسيا وتواترا للثورات الساعية للتغيير ،وعلى الرغم من اختلاف الامكنة والازمنةمن حيث التوقيت، الا ان الدوافع كان واحدا هو البحث عن الحرية والكرامة.

المطلب الاول: مفهوم الحراك.

يعد الحراك الاجتماعي social mobility سمة مميزة للمجتمع الحديث ، بل هو أحد المقومات الرئيسية للمجتمع المتحضر، والذي يتميز عن المجتمع الإقطاعي التقليدي، الذي يعد مجتمعا مغلقا، لا يتحرك الفرد فيه خارج الجماعة التي ينشا فيها لوجود حواجز اجتماعية تربط الفرد بجماعته. ويعرف الحراك الاجتماعي بأنه " الوضع الذي يشير إلى إمكانية تحرك الأشخاص أو الجماعات إلى أسفل أو إلى أعلى الطبقة أو المكانة الاجتماعية في هرم التدرج الإجتماعي" ومن ثم يكون الإنتقال من وضع اجتماعي لآخر داخل البناء الإجتماعي القائم بمثابة حراك إجتماعي، ويتحدد مدى الحراك الإجتماعي بناء على عدة عوامل تساعد على حدوثه داخل المجتمع ، ومن هذه العوامل التعليم ، الهجرة، والتحولات

[1] -عادل زقاع،" إعادة صياغة مفهوم الأمن برنامج البحث في الأمن المجتمعي"، متاح على: **www.politics-ar.com/n/index.php/permalink/3106.html** .

السياسية، وحيث أن تلك العوامل ليست مانعة جامعة إلا أنه ينظر لها على اعتبارها أهم محفزات عملية الحراك الاجتماعي[1].

وتوفر لنا الأحداث المعاصرة اقترابا أكثر ملائمة لفهم طبيعة وأهداف هذا الحراك ، وعلينا بداية إلقاء الضوء على بعض المفاهيم لإزالة بعض الغموض حولها فهناك خلط شديد بين الحراك الاجتماعي والحركات الاجتماعية كذلك هناك تداخل بين الحركات الاجتماعية والاحتجاجات الشعبية ، فكما أشرنا سلفا إلى مفهوم الحراك الاجتماعي إلا أن الحركات الاجتماعية في معناها الجزئي عبارة عن جهود منظمة تبذلها مجموعة من المواطنين كممثلين لفئة شعبية تفتقد التمثيل الرسمي ، وتهدف إلى تغيير أوضاعها لتكون أكثر قرباً من القيم التي تؤمن بها الحركة[2] .

وفى معناها الكلى هي أشكال متنوعة من الإعتراض ، تستخدم أدوات جديدة يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرفض أو لمقاومة الضغوط الواقعة عليهم ، و تأثيراتها تختلف من نظام سياسي لآخر ، ومن مرحلة لأخرى وهذا يعتمد على مدى تقبل وتفاعل النظام السياسي مع تلك الإحتجاجات.ومن ثم تثير هذه الأخيرة ذات الكتل البشرية الكبيرة أهمية خاصة عند مواجهتها للسلطة القائمة .

[1] - هيثم مزاحم ، "في معنى الثورة ، نصوص معاصرة "، مركز البحوث المعاصرة في بيروت" ،متاح على: **http://www.nosos.net/main/index.php**

[2] - هيثم مزاحم،مرجع سابق.

وأشار البعض بأن المقصود بالحراك العربي هو الثورات السلمية – متمثلة في الأحداث الواردة بالتعريف السابق – التي حملت الزهور في وجه الأنظمة لتثمر في النهاية حرية وديمقراطية [1].

المطلب الثاني: أسباب ودوافع الحراك السياسي.

عرفت المنطقة العربية منعطف سياسي خطير أدى الى أحداث تغييرات اثرت على واقع الساحة العربية ولها تداعيات طويلة الأمد،هذة النقاط تجعلنا نبحث عن أهم أسباب هذا الحراك.

أ-**الاسباب الداخلية للثورات العربية:** لم يكن أحد يتوقع أن تكون الأيام الأولى من العام 2011 إنطلاقة لاحتجاجات وثورات صاخبة تجتاح المنطقة العربية، ويكون نتيجتها الإطاحة بأنظمة قديمة ، متمسكة بالحكم بقبضة من حديد ،وحريصة على البقاء بالسلطة الى أمد غير محدد، على الرغم من وجود العديد من المؤشرات التي سبقت تلك الإحتجاجات ، والتي كانت تؤشر الى اقتراب ساعة الصفر لبدء إنطلاقة شرارة الثورات .

أخذت التفسيرات والتحليلات التي تناولت تلك الاحتجاجات والثورات العربية ، تنحوا بإتجاهات مختلفة في تشخيص أسباب ونتائج هذه الأحداث الجارية في العديد من الدول العربية ،إن أبرز أسباب الاحتجاجات والثورات التي شهدتها المنطقة العربية ، كانت الضغوط الداخلية (سياسية ،اقتصادية واجتماعية وثقافية وتربوية، وغيرها)، والتي ينطوي تحتها السواد الأعظم للشعوب العربية في ظل فضاءات مضطربة تتسم بالفساد وخنق الحريات وتراكم الفشل في

[1] - ريم محمد موسى ،" ثورات الربيع العربي ومستقبل التغيير السياسي "،**صحيفة سودانايل** ، صحيفة إلكترونية تصدر من الخرطوم : **http://www.sudanile.com**

إخراج البلاد العربية إلى بوتقة العالم المتحضر ، والدليل على ردة الفعل ، أن الثورات العربية لم تحصل لو لا الفشل الهائل في تحقيق طموحات الشارع العربي[1].

1- احتكار عملية إتخاذ القرار.

تتميز معظم أنظمة الدول العربية بالتسلط وذلك لإ احتكار نخب معينة للسلطة مع غياب أي ممارسة ديمقراطية حقيقية ،ويكون هذا الإحتكار بأساليب القمع والإضطهاد ،او نتيجة قبول شعبي بالإكراه اذ لا يعبر عن نفسه في صورة مشاركة حقيقية ، مع غياب دور كامل لمشاركة المجتمع المدني في إدارة السلطة[2].

اذ كان النمط السائد في مسيرة السلطات في الحكم قائم على مصادرة حق التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وغياب الحرية في التعبير ،وحرية الإعلام بل هذه الاحوال تعد في خانة المحظورات فضلا على انتهاكات صارخة لحقوق الانسان ، مع تباين أشكال هذه المصادرة التي وصل بها الحال الى حد تحريم إقامة الاحزاب في الكثير من البلدان العربية ، وتم تقنين نظام الحزب الواحد الذي اخذ صيغته في العراق ومصر والسودان وتونس ...وغيرهم.[3]

على هذا الأساس يمكن القول بأن جميع الأنظمة السياسية العربية تتسم بنفس الخصائص والسمات في إدارة السلطات السياسية وثمة قوى سياسية في بعض الدول العربية تحظى بهامش حرية نسبية ، ولكن بالمحصلة لا يوجد تداول للسلطة ، وأدى ذلك الى فقدان الأمل في أي

---

[1] - مهدي ابوبكر حمة علي ، "الشرق الاوسط والربيع العربي كأفاق المستقبل "،**الحوار المتمدن**،العدد: 3615 ،(2012)،ص 65.

[2] - وحيد عبد المجيد ،" الديمقراطية في الوطن العربي" ، **المستقبل العربي** ،(بيروت:د.د.ن، 1991)، العدد:138، ص، 118.

[3] - سعد الدين ابراهيم ، "عوامل قيام الثورات العربية"، **المستقبل العربي** "،(**بيروت** :د.د.ن، 2012)،العدد: 399. ايار ، ص. 126.

تحسن أو تغيير في ظل تلك الأنظمة التي كانت مهيمنة في بلدان الثورات بمقاومة الحكام لجميع مبادرات الإنتقال إلى الديمقراطية الحقيقية وإستخدام القمع والإرهاب لفرض الخضوع والطاعة للشعوب العربية لهؤلاء الحكام ، والذين تتجسد فيهم نزعة الإستئثار بالسلطة وقمع جميع مظاهر التحرر من قبضة السلطة الحاكمة ، والتي باتت تعرف بمفردات محددة مثل الشخصانية ،أو الفردية أو الشمولية وغيرها من المسميات .

ا – غياب التشريعات القانونية الضامنة لحقوق الانسان وحرياته العامة .

ب – وجود ثقافة استبدادية متأصلة في شخصية الحكام تتعارض مع قيم ،ومبادئ الشعوب العربية

ج– محاولات استيراد نموذج من تجارب الغرب في الديمقراطية لا تتوافق مع قيم وعادات وظروف المجتمع العربي[1] .

وعليه فان من الأسباب البنيوية للثورات العربية ناتج في جزء منها من حالة عدم الإستقرار والتي تتباين حدتها من دولة إلى اخرى ،وهو ما يوضح عدم الاستقرار السياسي خلال الفترة من نهاية عام 2010 حتى بداية عام2011.استنادا لمؤشرات سياسية واقتصادية واجتماعية موضحة في الجدول ،**(انظر الملحق رقم01)**.

[1] - مهدي ابو بكر ، مرجع سابق،ص.66.

2- التباينات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي

تعد ظاهرة التباين الإجتماعي والإقتصادي او عدم المساواة الإجتماعية والإقتصادية ظاهرة واضحة في جميع الأنظمة السياسية العربية ،إذ إن البلدان العربية مقسمة إلى فقراء وأغنياء تبعاً لمواردها الاقتصادية مما اسهم في إندلاع الإحتجاجات والثورات العربية، أيضا يلاحظ وجود مشكلات إقتصادية وإجتماعية مشتركة بين الدول العربية التي اندلعت فيها الثورات، فضعف برامج الإصلاح الإقتصادي بصفة عامة وتسببها في العديد من المشكلات الإجتماعية هذا الامر يرتبط بمدى وجود تجانس في المجتمع وعدم انقسامه الى طوائف واثنيات ، وكيفية تحويل هذا الإنقسام الى صيغة ديمقراطية توافقية اجتماعيةمفهوم المفكر الهولندي (ارنت ليبهارت)، وقدرتها في الحد من ظواهر الفقر والبطالة وتوفير فرص العمل[1].

في هذا الاطار لا يمكن اغفال ما يمكن تسميته بالاستقطاب الاجتماعي ، ببعده الاقتصادي والثقافي الاستقطابات الثنائية نقلت النسق الاجتماعي والثقافي العربي من حالة تجانس واتساق من الذات الى تشتيت وتوتر ، وبالنتيجة قابلية للانفجار والتصارع وفق وقع تسارع وتيرة تلك الثنائيات المتضادة[2].

كشف التقرير العام للامم المتحدة للتنمية الانسانية لعام 2012 ، بأن العالم العربي يعاني من حالة التخلف والتبعية بكل ما يرتبط بالتنمية الانسانية قياسا لدول العالم المتحضر ، اذ بلغت نسبة البطالة في العالم العربي 12-15 % من القوى العاملة ، وهو من اعلى معدلات

[1] - عبد القادر عبد العالي ، "التغيير الجديد في الوطن العربي وفرص التحول الديمقراطي "،**المستقبل العربي** ، العدد: 406 ،كانون الاول ، (2012) ،ص.68.

[2] -هناء عبيد ،"من الحرمان الى التوقعات : الاقتصاد السياسي للتحولات الثورية في المنطقة العربية" ، **السياسية الدولية**، العدد :187 ، كانون الاول، (2012) ، ص.54-55.

البطالة على مستوى العالم ومما يزيد من خطورة هذه الظاهرة ان البطالة تتركز بين اوساط الشباب وهم الفئة العمرية التي تتراوح اعمارهم ما بين 15 الى 24 سنة تقريبا، وهذا رقم مخيف ويعد من اعلى النسب ويعتقد ان هذه النسبة سترتفع الى25% مستقبلا بسبب عدم وجود استراتيجيات تنموية حقيقية وكذلك عدم وجود توسع في سوق العمل لاستيعاب الطاقات والايدي العاملة العربية[1]،مما يبرز عدم قدرة الاقتصادات التنموية العربية على خلق فرص العمل انه مع مطلع 2011 بلغت نسبة المشتغلين 43 % ،في حين كانت تزيد على 61 % على مستوى العالم وتصل الى 71 % في شرق اسيا،كما هو مبين في الجدول،**(انظر الملحق رقم02)**.

- **الجانب الاقتصادي** : فهو اكثر الاسباب اثارة لما يجري في الساحة العربية من احداث صاخبة ، انه المحرك الاهم لكل ذلك ، فالدول العربية هي الاعلى على المستوى العالمي بمعدلات البطالة كما ذكر انفاً .والتي ساهمت في اندلاع شرارة الثورات العربية ، ايضاً وجود مشاكل اقتصادية ما بين الدول العربية التي اندلعت فيها الاحداث في كثير من القطاعات الاقتصادية ، والتي اثرت في نوعية وحياة الشعوب العربية والنتيجة توسع دائرة الاحباط والضغط التي اصيب بها شعوب هذه الدول ، وتسببها في العديد من المشاكل في كثير من القطاعات الاقتصادية واخفاقها في القضاء على معدلات الفقر والبطالة .[2] يضاف الى ذلك ضعف المساءلة والشفافية واستشراء الفساد وانخفاض التجارة البينية ، والاستثما رات العربية داخل الوطن العربي وغياب العدالة في توزيع الثروات ومن الاسباب الاقتصادية المهمة للثورات العربية ما يلي :

[1] - سامح راشد ، ""دول الجوار الاقليمي في عصر الثورات العربية ، **شؤون غربية** ، العدد: 147 ، خريف (2011) ،ص 98.

[2] -سمير رضوان ، "التحدي الاقتصادي : ثورة في التوقعات ونقص حاد في الموارد بعد الثورات العربية "، **السياسة الدولية** ، العدد :188 ، نيسان،(2012) ،ص. 97.

أ – تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وشعور المواطن العربي بعدم تحسن مستويات المعيشة .

ب – التفاوت الملموس في مستوى البناء الاقتصادي والاجتماعي

ج– ارتفاع معدلات البطالة عن العمل في البلدان العربية لاسيما في اوساط الشباب، الامر الذي انتج شريحة من الشباب ان تعيش حالة من اليأس والإحباط من سوق العمل .

د– التجزئة وحالة الانقسام بين فئات الشعوب العربية ، واعاقة التنمية بسبب السياسات الخاطئة

و – ارتفاع معدلات الفقر من السكان في العديد من البلدان العربية .

هـ– تراجع جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين في اغلب البلدان العربية ، مثل الصحة .

ي – ارتفاع معدلات التضخم المالي ومعاناة الشعوب من ارتفاع الاسعار ونقص وسوء التغذية في ظل ارتفاع الاسعار .

هنا يعتقد احد الباحثين(فهد العرابي الحارثي) ان التنميات العربية ، تنميات ملفقة ، عمياء عرجاء وانعزالية صممت للاستهلاك السريع وليس للأبداع والرسوخ والشراكة الحقيقية في المنجز البشري على مستوى الكون ، وهي خلقت ثقافة مجتمعية مصابة بأنواع من العلل المستعصية ، ابرزها ثقافة البطالة المتنوعة التي اكتسبت شرعيتها من نظام اقتصادي واجتماعي مختل ، يحتاج الى اعادة ترتيب جديدة تضع في اول مهامها تنمية الانسان والارتقاء به كغاية ، وتفجير طاقاته وامكاناته خدمة للبلد[1].

[1] - محمد ياقوت ، "ازمة البحث العلمي في العالم العربي مالحل ؟"، متاح على : **http : llwww .k 128 .com**

ب- الأسباب الخارجية للثورات العربية: تعد الاسباب او المحددات الداخلية الأساس في انفجار الثورات العربية ، كما توجد عوامل مؤثرة خارج حدود تلك الدول ، التي انفجرت فيها الثورات والتي يمكن تسميتها بالأسباب الخارجية ، وحول دورها في مسار الثورات العربية يوجد اتجاهان :

الاتجاه الاول : مؤيدو هذا الاتجاه ينظرون الى الاحتجاجات الثورات العربية من منظور ان اسبابها ودوافعها مرجعه عوامل داخلية بحته ، مؤكدين انه لا دور لأي عوامل خارجية تذكر، بل يذهب البعض الى ابعد من ذلك مشددين على ان الغرب عامة والولايات المتحدة على وجه الخصوص، ليسوا فرحين بالأحداث الجارية على الساحة العربية ، ولكنهم تعاملوا معها على انها واقع فرض نفسه بإرادة الشعوب العربية المضطهدة ، وقد تأثرهذا الاتجاه بالمواقف والتصريحات الخاصة بالولايات المتحدة الامريكية والتي نظرت بقلق الى ما حدث في تونس لاسيما ان نظام (زين العابدين بن علي) كان معروفاً بولائه لأمريكا ، الامر الذي جعل الأخيرة ان تنظر بقلق إزاء الاحداث في حينها ،ولكن مع تطور الاحدث وابتدأ من اواخر سنة 2010 وبداية سنة 2011 والتي انتهت بسقوط رئيس النظام "بن علي" [1].

الاتجاه الثاني : ينظر اتباع هذا الاتجاه الى ان العوامل الخارجية لها الدور المؤثر في تحفيز الرأي العام العربي للاحتجاج والتحرك نحو التغيير في العالم العربي ، هذا الطرف ينطلق في تصوره استناداً الى وثائق سرية كشفها موقع ويكليكس وورد فيها : ان الولايات المتحدة الأمريكية دفعت عشرات ملايين الدولارات الى منظمات ديمقراطية في مصر ، وبحسب الوثيقة السرية

[1] - عادل العبيدي ، "تونس : ما دور الولايات المتحدة الامريكية في الربيع العربي"، متاح على : **http:// www. Alameda .tn/management/article-7483.**

التي سربها الموقع والصادر عن السفارة الامريكية في القاهرة في 6 ديسمبر 2007 ، فإن الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (يو آس ايد) خصصت مبلغ 5.66 مليون دولار عام 2008 و 75 مليون دولار في عام 2009 لبرامج مصرية لنشر الديمقراطية والحكم الجيد ،ايضاً يرى هذا الطرف ان وثائق ويكليكس والموقع نفسه له دور مؤثر بما حدث من ثورات في المنطقة العربية ،اذ ان هذه الوثائق قد كشفت عن اسرار وامور عديدة تخص الحكام العرب وحاشيتهم ، ومنها حجم الثروات والفساد في ذمة الحكام ومقربيهم ، وهنا قال محمد حسنين هيكل :ان هذه الوثائق قد كشفت عن اسرار غاية في الاهمية لاسيما في تونس تحت حكم بن علي ، ولكنها لم تكن سبب في الثورة ولم تؤثر على مسيرتها على ارض الواقع ، وانما أعطت صورة عن حالة وحجم الفساد في أسرة بن علي .[1]

فقد كانت سيولة الاتصالات سببا رئيسا في تسهيل اندلاع الاحتجاجات والتحركات الثورية في المنطقة العربية ، فمعرفة كل ما يجري من احداث وتطورات باللحظة في اصغر مكان ،وفي ابعد دولة في العالم ، او ما يحدث في قرية او مكان ،لذا شهدت السنوات الاخير تطورا ملحوظا في الوسائل الحديثة للتعبير والتواصل والتفاعل مثل المواقع الالكترونية والشبكات الاجتماعية(الفيسبوك والتويتر) اذ اصبح الفضاء الالكتروني ساحة كاملة للحوار ، وفي الوقت نفسه اداة للاحتجاج والتغيير، بل للتنظيم والتحرك لتغيير الانظمة المستبدة ، وهنا ايضا لا يمكن التغاضي عن تأثير التركيبة الجيلية للشعوب العربية ، فالشريحة العمرية من 15-45 عاما اصبحت هي الغالبية العظمى في التركيبة السكانية للمنطقة العربية،الامر الذي سهل من عملية الانفجار واصبحت المطالب والحركة اسرع ، فضلا عن الفجوة الذهنية بين النخب

[1] - هناء عبيد ، مرجع سابق ، ص. 54.

الحاكمة والتي تتجاوز أعمارهم فوق الستين عام وابناء الشعوب الشبابية وتفكيرهم الاكثر انفتاح والانطلاق من قدرة الانظمة على الاستيعاب والتعامل مهم .[1]

المطلب الثالث: المقاربات المفسرة للحراك السياسي.

تعددت المداخل المفسرة لظاهرة الثورات العربية وكل مدخل حسب طبيعة تفسيره لهذه الظاهرة التي مرت على الدول العربية منذ بداية مطلع عام2010.

المدخل النفسي: وهو ينظر للصراع علي أنه تعبير عن دوافع ونزعات الإنسان للتصارع والتسلط. ففرويد يري في الصراع فرصة لإرضاء مثل هذه النزعات، بينما يفسره كينيث والتز بأنه "سوء توجيه النزعات العدوانية". غير أن الافتراض بأن الإنسان أو أي جماعة تميل بطبيعة غرائزها إلي التصارع يجافي فكرة أن البيئة المحيطة تلعب دورا مطلقا أو مقيدا لتلك الرغبات. فلا يمكن النظر إلي الصراعات الداخلية في دول الحراك العربي من الناحية النفسية على مجرد رغبة في التسلط، وإنما هي نتاج تأثيرات البيئة المحيطة،فلقد خلفت الأنظمة العربية البائدة مع طول بقائها ظواهر نفسية معقدة لدى المجتمعات العربية، مثل: الحرمان، والظلم، والإحباط، وعدم إشباع الحاجات، وغيرها. ومثل هذه الظواهر رافقت المجتمعات العربية في مراحلها الانتقالية بعد الثورات.

– **الحرمان النسبي،** وهي من أشهر النظريات التي تفسر الصراعات داخل المجتمع .ويقصد بالحرمان النسبي ، كما يشير "تيد جير" الحالة التي يحرم فيها شخص أو جماعة من أمور يعتقدون أنهم أحق بها، في حين أن شخصا آخر أو مجموعة أخري تمتلك هذه الأمور. إذن

[1] -ايمان احمد رجب ، "اللاعبون الجدد: انماط وادوار الفاعلين غير الدول في المنطقة العربية" ،**السياسة الدولية** ،العدد: 187 كانون الثاني ، (2012) ، ص .36.

فالحرمان هو نسبي بين طرفين يمكن استشعاره عبر آليتين، هما التوقعات والإمكانيات. فعادة ما تمر المجتمعات بمراحل ترتفع فيها مستويات التوقعات بعد أي تغيير اجتماعي كالثورات، كما يمكن أن تنخفض التطلعات بعد المرور بكارثة. في الوقت نفسه، فإن كل مجتمع لديه إمكانيات لتحقيق تلك التوقعات، وهي تتفاوت بناء علي عوامل كثيرة من مرحلة إلي أخري. [1]

اللافت أن الحرمان النسبي كظاهرة ترتبط بالتغيير الاجتماعي، قد يتحول إلي "حرمان معاكس"، أي منع الآخرين من الحصول علي ما سبق أن حصلوا عليه، (مثال حرمان رموز الأنظمة التسلطية من المشاركة في العملية السياسية كما في مصر وليبيا وتونس) .

– **الإحباط الجمعي**، إذ يري "جيمس ديفيز" في نظريته أن الصراعات الداخلية تعبر عن حالة إحباط جمعي في المجتمعات، فهو تباين بين ما تريده الجماعة وتراه من حقها، والواقع الفعلي، فهو متغير وسيط يعقب الشعور بالحرمان، وقد يؤدي إلي الصراعات ،وهناك عدالة توزيعية تتعلق بتوزيع عوائد التنمية. والناس عادة يهتمون بالعدالة الإجرائية أكثر من التوزيعية (فإهانة الكرامة قد تلعب دورا حاسما كما حدث في مصر وتونس) عدم إشباع الاحتياجات الأساسية، وتفترض هذه النظرية التي تبناها جالتونج أن جميع البشر لديهم احتياجات أساسية مادية (مأكل، مسكن) وغير مادية (حريات) يسعون إلي إشباعها، وأن الصراعات تنشأ عندما يجد الفرد أو الجماعة أنها لا تشبع، وأن آخرين يعوقون إشباعها[2].

---

[1] - أحمد فؤاد رسلان، **نظرية الصراع الدولي. دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة** ، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1986)، ص. 7.

[2] Ted Gurr ،"Psychological Factors in Civil Violence: World Politics ،"Vol. 20 ،No. 2 ،(Jan ، 1968)، **http://www.uky. edu - ~clthyn2 - PS439G - readings - gurr -. 91968pdf .**

تطورت تلك النظرية من الحاجات إلي إشباع الدوافع، فالإنسان يسعي أولا إلي تحقيق حاجاته الأساسية (ثورة الفقراء). فإذا حقق هذه الاحتياجات الأساسية، تظهر لديه دوافع للحصول علي احتياجات أخري، مثل حقوقه السياسية، فتظاهرات تونس، ومصر، وليبيا، وسوريا كانت تشير إلي ثمة دوافع تتعلق بالكرامة والحريات، تتجاوز الاحتياجات الأولية. كما أن استمرار تلك الشرائح في الصراع مع الأنظمة الجديدة يشير إلي احتياجات أخري[1] .

2-المدخل الاجتماعي: وهو يمثل مدخلا أوسع لتفسير الصراعات الداخلية، فهو يرتبط بالمحيط الاجتماعي للفرد أو الجماعة المتصارعة، فذلك المحيط يتضمن عوامل أكثر شمولية في تفسير الصراعات، كالقيم والإدراك، والموارد، والأصول العرقية، والاجتماعية والاقتصادية وغيرها. وينطلق هذا المدخل من أن الصراع يحدث نتيجة غياب الانسجام والتوازن والنظام والإجماع في محيط اجتماعي معين، أو تعبيرا عن مصالح ترتبط بأصول دينية أو وأثنية أو أخطاء في الإدراكات المتبادلة داخل المجتمع[2].

هناك تطورين محوريين في هذا المقترب، يساعدان علي فهم النظريات المفسرة للصراعات الداخلية :

- تحول النظر للصراعات من أنها ظاهرة ضارة إلي إيجابية ، أي تساعد علي التطور الاجتماعي، وبالتالي فلم يعد مقبولا العودة لنظريات "القوة" التي تري الصراع في أن القوي يسلب الضعيف، إذ ظهرت نظريات من رحم البنائية الوظيفية تري الصراع دليلا علي حركية المجتمع وحيويته، وأن الجمود مؤشر علي القابلية للتفكك والانفجار .

[1] - هاشم رامي،" من الكبت إلي التعجل:الأبعاد النفسية لـلتحولات الثورية في المنطقة العربية"، **السياسة الدولية**، العدد: 189 أبريل (2012).

[2] - منير محمود بدوي،" مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع"، **مجلة "دراسات مستقبلية"**، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، العدد: الثالث ،يوليو، (1997) ، ص ص. 9 – 14.

– تراجع الاعتماد علي النظريات ذات البعد الواحد المفسر للصراعات، ومن أشهرها التحليل الطبقي لماركس. فالصراعات أضحت مصادرها متنوعة كالإدراك، والقيم، والأصول العرقية، أو الإثنية، والطبقية، والأيديولوجية، والاقتصادية، وبالتالي فإدراك تلك المصادر يمكن من فهم الأوزان النسبية في الصراعات، وأيها الأكثر حسما في نشوب الصراع. وثمة تفسيرات لنشوب الصراعات في نظريات المدخل الاجتماعي، تقترب من حالات الصراع في دول الحراك العربي، ومن أبرزها :

– الصراع مصدره عضوية الفرد في جماعة دينية أو طبقية أو قبلية. وفي هذا السياق، تفترض "النظرية الأولية "أن المجتمع يتشكل من جماعات متلاصقة ومتجاورة، ترتبط بانتماءاتها الأولية، كاللغة، أو العرق، أو النسب، أو الدين. وينشأ الصراع حينما تقوم إحدي الجماعات باحتكار مصادر القوة في المجتمع ، وتبرر هذا الاحتكار بالانتماء الأولي للجماعة، وهو ما يدفع للصراع مع الجماعات الأخرى. [1] .

ويبدو أن ثمة علاقة نظرية بين اشتداد حدة الصراع وبروز الانتماء العضوي للجماعة، فالانتماء للطائفة العلوية بات عاملا واضحا في الصراع السوري في مواجهة المعارضة، بالرغم من أن تلك الطائفة لا تعبر قط عن هوية دينية، بل شبكة من الامتيازات السياسية والاقتصادية التي وجدت أنها مهددة بالثورة علي نظام بشار الأسد .

والأمر ذاته ينسحب على التحليل الطبقي لكارل ماركس، فالانتماء للطبقات الفقيرة والمتوسطة لشرائح عديدة في مصر، تشعر بالظلم الاجتماعي تجاه من يملكون، لا يحرك فقط الصراعات.

[1] - John Paul Lederach ،**Building peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies**. (Washington ،D. C.: United States Institute of Peace Press ،1997) pp.23 - 27.

"فجورج كييه" يلفت النظر إلي أن اندماج مفهوم الطبقة بفعل العولمة والتغلغل الرأسمالي في الخصائص المجتمعية والثقافية يعقد من الصراعات[1].

– صراع علي القوة والموارد والسلطة، فالجماعات المختلفة داخل المجتمع تسعي لإعادة تخصيص مصادر القوة والموارد والسلطة عقب أي تغيير اجتماعي، وهنا يفضي هذا التغير إلي إعادة توزيع الموارد، بحيث يستفيد البعض، ويضار البعض الآخر.

– صراع يرتبط بالمدركات والأيديولوجية. وفي هذا السياق، ثمة نظريات عديدة تفترض أن السلوك الصراعي نتيجة إدراك أحد أطرافه لخصومه أو لأعدائه بشكل لا يتوافق مع مصالحه، الأمر الذي يسهم بدوره في تبني الطرفين لسبل غير متوافقة لتحقيق أهدافهما. كما أن التناقض في الرؤي الأيديولوجية يجعل الصراع محتدما. ولعل جانبا من الصراعات التي خلفها الصعود الإسلامي مع التيارات الليبرالية واليسارية في مصر وتونس وليبيا أن كلا منهما يقدمان رؤية أيديولوجية مختلفة للحياة، بما يجعل مصالحهما صراعية.

– **مدخل الهوية:** وهو أحد المداخل المهمة للصراعات ، فالهوية تعني للفرد أو الجماعة فهمنا لمن نحن، ومن الآخرون، وهي تتشكل من السمات المشتركة بين أعضاء الجماعة بما يميزها عن غيرها .وثمة مقاربات نظرية عديدة للهوية علي أسس الجغرافيا، والعرق، والثقافة، والدين، والطائفة، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .فسكان القرى والأرياف في تونس اكتسبوا هوية التهميش في مواجهة المركز في المدن الراقية بالعاصمة علي مدي أكثر من خمسة عقود، وتلك الهويات قد تتعايش أو تتنافر مع هوية الدولة الوطنية

[1]- - George Klay Jr. Kieh and Ida Rousseau Mukenge a ،**Zones of Conflict in Africa: Theories nd Cases,** (Lndon: Praeger Publishers ،2002) pp.9 - 14.

بشروط تتعلق بمدي شرعية وعدالة الدولة [1].

وترتبط الهوية بتفسير الصراعات الداخلية، عندما تبرز عددا من المتغيرات، خاصة عقب أي تغيير اجتماعي.

- **مدخل الإستبداد لـ: عبد الرحمان الكواكبي:** في كتابه بعنوان طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد والذي أهداه في مقدمته للشباب "شباب الثورة" نشره في سنة 1901م يطرح الكواكبي مقاربة أو مدخلا أساسيا في محاولة منه لفهم الأسباب التي تجعل المجتمعات العربية تثور في وجه أنظمتها السياسية وذلك من خلال تركيزه على ظاهرة مرضية هي الاستبداد السياسي من خلال ثلاث متغيرات أساسية أو عوامل مساعدة لبروز ظاهرة الاستبداد وهي الظلم والفساد والجهل بالارتكاز على فئة الباتريمونيالية أي الزبونية أو ما يسميه الكواكبي بـ: المتجمدين بالإضافة إلى ما تفرزه ظاهرة الاستبداد من مظاهر التخلف و الانحطاط في جميع المستويات والمجالات مما يدفع حسبه المجتمعات إلى محاولة التغير بطريقة مرضية[2].

من خلال إسقاط هذا المفهوم على الدول العربية وخاصة منها التي شهدت حراكا نجد تطابقا مع الشعارات التي كانت ترفع أثناء ذلك الحراك سواء مصر أو سوريا أو ليبيا(الطاغية، والمستبد) ومن جهة أخرى مع خصائص المستبد و الاستبداد.

[1] - أحمد زايد،" سيكولوجية العلاقات بين الجماعات. قضايا في الهوية الاجتماعية وتصنيف الذات"، **سلسلة عالم المعرفة**، أبريل 2006، ص .25-28.

[2] - عبد الرحمن الكواكبي، **طبائع الاستبداد و مصارع الاستعباد**، (لبنان،:دار النفائس، 2006)، ص. 37-39.

المطلب الرابع: فواعل الحراك .

نبتت الثورات العربية من جوف النظم السلطوية في الدول العربية وهذا لايغيب عن البال فقد وفرت تلك النظم الظروف الموضوعية والنفسية لتفجير تلك الثورات،حيث شهدت مجموعة من الفواعل التي ساعدت بشكل او بآخر في قيامها.

1- **قوي الإسلام السياسي** :وهي القوي التي شاركت في الثورة، وإن كان متأخرا، واكتسبت شعبية واسعة في معظم دول الثورات العربية. وهي قوى، على الرغم من وطنيتها، فإنها تتسم بوجود علاقات وارتباطات إقليمية وعالمية يمكن أن تؤثر في شكل العلاقات الإقليمية وبصورة خاصة مع إيران وتركيا، والتي ينظر إليهما تاريخيا باعتبارهما من الدول المناوئة للمصالح القومية العربية، ومصدر لتهديد الأمن القومي العربي، وعلى الرغم من أن هذه القوي تدعو إلي تطبيق الشريعة الإسلامية، فإنها لا تزال مذبذبة بين فكرة الدولة المدنية وهوس ما يسمي بالدولة الدينية، وهو مفهوم لم يوجد في التقاليد الإسلامية، وقد اختفي من العالم كله عقب معاهدة صلح وستفاليا عام 1648، والتي كانت بداية إنشاء الدولة القومية. ولا شك في أن الاختيار بينهما لابد أن ينعكس بالضرورة علي العلاقات الإقليمية بين أطراف النظامين العربي والشرق أوسطي، كما ينعكس بالضرورة علي رؤية مصادر تهديد الأمن القومي العربي.

2 - **القوي الليبرالية**:وهي القوي التي مهدت للثورات العربية، وقادتها في تونس ومصر، وهي تنتمي إلي الشرائح العليا من الطبقة المتوسطة في تونس، ومصر، واليمن، وليبيا، وسوريا، وتؤمن بالدولة المدنية، وبالحريات العامة، وبفصل الدين عن الدولة، وقادت حركات الاحتجاج

والتمرد علي النظم السلطوية قبل تبلورها في شكل ثورات فاعلة، وهي لم تحقق نجاحا كبيرا في الانتخابات البرلمانية، فيما عدا ليبيا، ومع ذلك، فإن تأثير هذه القوي في الوضع الداخلي لايزال فاعلا، وإن اتسمت أخيرا بالتشرذم. [1]

3 – **المؤسسة العسكرية:** فقد تولت المؤسسة العسكرية في مصر إدارة البلاد سياسيا منذ 11 فبراير 2011. وهكذا تحولت قياداتها من العمل العسكري الخالص إلي الإدارة السياسية، بما تعنيه من اتخاذ قرارات تشريعية وتنفيذية، وأحيانا قضائية، تمس مستقبل الدولة والمواطن،وتزداد أهمية هذا التساؤل في مصر عقب إحالة أهم قيادات المجلس الأعلي للقوات المسلحة إلى التقاعد،أما الوضع في تونس، فقد اتخذت المؤسسة العسكرية منذ البداية موقفا محايدا وغير سياسي،واقتصرت على وضعها المهني في حماية البلاد. أما في اليمن وسوريا وليبيا، فقد اصطدمت المؤسسات العسكرية بالقوى الثورية،وإن تم تحييد المؤسسة العسكرية في ليبيا، فإن المؤسسة العسكرية اليمنية لا تزال تؤثر في التطورات السياسية والعسكرية، وإن كانت تساندها قوي خارجية.

4 – **بقايا النظم السلطوية السابقة:** نظرا لعدم صدور قوانين فاعلة لحظر عودة بقايا النظم السلطوية إلي مباشرة الحياة السياسية، فقد لوحظ أنها تعيد تجميع شتاتها بسرعة متناهية لدرجة أنها صارت فاعلة في الحياة السياسية. فمما لا شك فيه أن بقايا الحزب الوطني الديمقراطي في مصر، ونظام علي صالح باليمن، سواء من رجال أعمال ارتبطت مصالحهم بالنظام السلطوي، أو من بعض الفئات المدنية التي تخشي من سطوة التيار الديني، تتجمع وتتحالف بقصد العودة

[1] - عبد المنعم المشاط ،"سياقات مغايرة: الأمن القومي في ظل الدولة العربية الجديدة"،**مجلة السياسة الدولية**، 2015.

مرة أخري إلي تحقيق المصالح المتصلة بالنظام القديم، وعلي الرغم من عودة هذه العناصر بقوة، فإن ذلك لم يؤد إلي استقطاب حاد بينها وبين القوي الدينية الصاعدة، بل يمكن أن نلمح شبكة تحالفات جديدة تتشكل بين هذه البقايا وبعض الفاعلين ممن عارضوا النظم التي ثارت الشعوب ضدها،وهذه التحالفات يغذيها إما الاستقطاب الديني – المدني في بعض الدول أو الانتماءات الأولية، قبلية كانت أو مذهبية، كما يبدو في دول أخري. وربما يشكل ذلك أحد مصادر تهديد الأمن القومي للدولة العربية الجديدة في دول الربيع العربي.

5 – المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية:وهذا المكون الاجتماعي برزت أهميته أثناء الثورة المصرية، حينما أسهمت قواه وآلياته في تقديم الدعم للثوريين من ناحية، والحفاظ على الأمن الداخلي، في شكل لجان شعبية من ناحية أخر،ومما لا شك فيه أن هذه القوى المدنية تلعب دورا مهما في حالة انكماش الطبقة المتوسطة كوسيط بين نظام الحكم والمجتمع، ومن ثم فإن تقويتها تعد ركنا أساسيا من أركان الاستقرار والأمان الداخلي أو الوطني، بيد أن المنظمات غير الحكومية ووجهت، في مصر، بهجمة سياسية ضخمة بحجة تلقيها أموالا أجنبية، أو لأنها كانت تقوم بالتنسيق مع بعض المنظمات غير الحكومية الأجنبية[1].

في الأخير يمكن القول ان لكل حراك دوافع ،اسباب ،فواعل .....ساهمت وتساهم في اشعال فتيل البحث عن التغيير وعدم القبول والرضوخ للواقع المعاش،اين يشعر المواطن انه مكبل باغلال الظلم ،واين يشعر انه ليس في امان ومأمن.

[1] -عبد المنعم المشاط ،مرجع سابق.

الفصل الثاني

المعضلة الأمنية في الوطن العربي دراسة مقارنة بين (تونس ومصر)

الفصل الثاني: المعضلة الأمنية في الوطن العربي دراسة مقارنة(تونس– مصر).

يمر بالمنطقة العربية منعطفا سياسيا خطيرا من إضطرابات امنية وتغيير في طبيعة الزمن إندلاعت موجة عارمة من الثورات والإحتجاجات في مختلف انحاء الوطن العربي، بداية من تونس مطلع عام 2010 ،التي أطلقت الشرارة في كثير من الأقطار العربية ،وعرفت تلك الفترة بربيع الثورات العربية،حيث شهدت كل من تونس ومصر موجة من التغيير لعدة أسباب وعوامل ،وتحديات كان لها الأثر البليغ في في هذا التغيير.

المبحث الأول: بيئة الحراك السياسي (تونس– مصر).

هناك خصوصية لكل ثورة كحدث سياسي واجتماعي وثقافي، فليس هناك ثورة تتشابه تماما مع ثورة أخرى، هناك تشابه في الاسباب التي ادت لقيام الثورة، ولكنها تختلف بحسب طبيعة البلد التي قامت بها.

المطلب الأول: الدوافـــــع.

انطلقت الحركة الإحتجاجية في كل من تونس ومصر ،كردة فعل للأوضاع المزرية وإنتشار الفساد والركود وسوء الاوضاع المعيشية،إضافة الى التطويق الأمني والسياسي،هذة اهم السباب التي ادت الى انفجار الحراك،كما سنتطرق الى أهم دوافع الثورتين.

أ- الثورة التونسية:

-الأسباب السياسية غير المباشرة التي أدت إلى قيام الثورة.

تمثلت الأسباب سابقة الذكر إلى احداث فتيل الثورة ،الى وجود أسباب اخرى:

1- تدعيم الحكم الفردي: لم يحقق بن علي لا الحرية ولا الديمقراطية للشعب التونسي بل إن الشيء الوحيد الذي نجح فيه بحكم تكوينه المخابراتي وتجربته الطويلة على رأس جهاز الأمن في نظام بورقيبة هو تحويل تونس إلى سجن كبير، إلى بلد يشار إليه بالإصبع في كافة أنحاء العالم باعتباره موطنا لإحدى الدكتاتوريات البوليسية الرهيبة التي لا تزال قائمة إلى اليوم[1].

فقد عزّز بن علي الحكم الفردي المطلق ، فجمّع بين يديه على غرار سلفه بل أكثر منه كافة السلطات مما جعله يتصرّف في تونس بجهاز بوليسي ضخم لمراقبة المواطنين والاستبداد بهم ودعّم هيمنة الحزب الحاكم على الدولة وجعل من الانتماء إليه شرطا أساسيا للتمتع بأبسط الحقوق المدنية كالعمل والسكن والمنحة الدراسية ، وسخّر القضاء بشكل لا سابق له لحماية مصالحه ومصالح عائلته والأقلية الفاسدة التي يستند إليها في حكمه وتلك السياسية كانت على نفس غرار ما كان يحدث في مصر في عهد الرئيس السابق مبارك والذى كان سببا اساسيا لقيام ثورة الخامس والعشرون من يناير.

2- **استشراء الفساد والرشوة:** غياب المحاسبة، والتوغل الأمني للنظام السياسي، وفر أرضية خصبة لترعرع الفساد والرشوة، واستشرائهما وسط النخبة الحاكمة حيث أدى التداخل

[1] -علي عبده محمود،"17 سنة من حكم بن علي: دكتاتورية، استغلال، فساد وعمالة"،متاح على:
http://www.albadil.org/spip.php?article346

الكبير بين العائلة والسلطة والثروة، مع غياب آليات المساءلة والمحاسبة الديمقراطية، إلى تفشي الفساد بشكل واسع، وإلى ظهور طبقة استخدمت علاقاتها بالسلطة لتحقيق ثروات طائلة".[1]

3–تفاقم القمع: استغل نظام بن على الحملة الدولية التي شنتها الإدارة الأمريكية بعنوان "مكافحة الإرهاب" للغلوّ في تجريم كل معارضة للنظام واعتبارها "عملا إرهابيا"، كما أنه لم يتورع عن إصدار قانون باسم "حماية المعطيات الشخصية "يسمح للإدارة بانتهاك ما يتعلق منها بالمواطن ولكنه يجرّم كل من يفضح أعمال الفساد والنهب والإثراء غير المشروع "العائلة الحاكمة" والمقربين منها،وقد تم احتكار وسائل الإعلام ووصل القمع لحرية التعبير والصحافة ،منذ عام 1998 يُرَتَّب الرئيس السابق بن على ضمن العشرة رؤساء دول وحكومات الأوائل في العالم في مجال معاداة حرية الصحافة ، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقد أُطردت جمعية مديري الصحف التونسية من "الجمعية العالمية لمديري الصحف" (1997) وجُمّدت عضوية الجمعية التونسية للصحفيين في الفدرالية الدولية للصحفيين (مارس 2004) لنفس السبب وهو الإخلال بواجب الدفاع عن حرية الصحافة وكرامة الصحفيين في تونس والتواطؤ مع الدكتاتورية في انتهاكهما[2].

وقد اعتقل ما بين 35 ألف و40 ألف مواطن خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة لأسباب سياسية. ووقد تسبب هذا النظام في هجرة الآلاف من المعارضين للعيش في المنفى. وجعل من ممارسة التعذيب أسلوب حكم أودى بحياة العشرات من المعارضين وخلّف عاهات جسدية ومعنوية ،مما جعل الحديث عن تونس في تقارير المنظمات والهيئات الإنسانية مقرونا بشكل

[1] – دينا شحاتة، ومريم وحيد،"محركات التغير في العالم العربي"،**مجلة السياسية الدولية**،العدد :184،أفريل (2011)،ص.14.

[2] – توفيق المديني،**سقوط الدولة البوليسية في تونس**،(بيروت:الدرا العربية للعلوم ناشرون،2011).

دائم بالحديث عن التعذيب فيها، الذي كان سببا في حصول بن علي على إدانة في مناسبتين (1998–1999)من لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب[1].

4–انتهاك السيادة الشعبية: لقد استمر النظام التونسي السابق في انتهاك مبدأ السيادة الشعبية جاعلا من الإنتخابات مجرد عملية صورية معروفة النتائج مسبقا ،وحول المعارضة الرسمية إلى مجرد ديكور يضفي به على نظامه طابعا تعدديا زائفا. وقمع الأحزاب والمنظمات والجمعيات التي حاولت بهذه الدرجة أو تلك الحفاظ على استقلاليتها. ودجن الحركة النقابية وحول الاتحاد العام التونسي للشغل ومعظم المنظمات المهنية إلى هياكل فارغة تأتمر قياداتها بأوامر الرئيس التونسي السابق بن على وتنفذ سياسات نظامه لأنها مدينة بوجودها وبقائها له .

5– انتهاك حقوق الإنسان: تتفق الأنظمة الاستبدادية الحاكمة في الوطن العربي، وان اختلفت من حيث الدرجة، بانها لا تطيق المعارضة ايا كان نوعها، ولا التعبير السلمي عن الراي مهما كان مهذبا، ولا منظمات المجتمع المدني وتلجأ السلطات الى قمع النشطاء والكتاب والصحف والأحزاب والمنظمات المدنية، وتتفنن في إتباع الأساليب لتحقيق ذلك. ويمتاز النظامان البائدان في تونس ومصر والأول ربما بدرجة أكبر، بانهما اتبعا درجة عالية من القمع للأفراد والجماعات بشكل أدى إلى حدوث كبت سياسي واجتماعي واقتصادي ،جعل الثورة بما تمتاز به من مفاجأة هي الأسلوب الوحيد للتغيير،لم يبد النظام التونسي السابق أي احترام لسيادة القانون وهو ما كان أحد الأسباب الهامة التي أشعلت نار الثورة لتضع نهاية لمعاناة الشعب التونسي سنوات طويلة. فالنظام لم يترك أي مجال

[1] –علي عبده محمود، "17 سنة من حكم بن علي: دكتاتورية، استغلال، فساد وعمالة"،مرجع سابق.

أو هامش لفئات وسيطة بين الدولة والشعب أو حتى لمعارضات نصف فعلية يمكنها أن تربك حركة الشارع بشعارات مزدوجة كما كانت تفعل الأحزاب المصرية مثلا[1].

وقد أبرزت منظمة حقوقية تونسية في تقرير لها ارتفاع نسبة الانتهاكات للحريات الفردية والعامة ولحقوق الإنسان في تونس خلال العامين السابقي،.حيث أشارت منظمة "حرية وإنصاف" إلى أن الانتهاكات خلال العام الماضي اتسمت خصوصا بما أسمته الاعتداء على النشطاء الحقوقيين والسياسيين وتصاعد وتيرة المحاكمات السياسية ومحاكمات الرأي ومضايقة المساجين السياسيين المفرج عنهم،وبينت المنظمة أن نسبة المحاكمات السياسية بلغت أكثر من 20%من مجمل الانتهاكات المسجلة.[2]

6- غياب المشاركة الفاعلة: تمثل المشاركة السياسية الفاعلة أهم مصادر الشرعية للأنظمة السياسية .والمقصود بالشرعية هنا قبول المواطنين بالنظام القائم اشخاصا ومؤسسات، وبالتالي عدم الثورة عليه. والمقصود بالمشاركة السياسية الفاعلة هو تلك المشاركة التي تجعل المواطن قادرا على التأثير في عملية اختيار القادة السياسيين الذين يمارسون السلطة فعليا، وتولي المواقع العامة، والتأثير في صنع السياسات العامة، ومساءلة الحكام،ولعل ما يتفق فيه النظامان المنقرضان في تونس ومصر هو انهما عانيا من تناقض واضح بين الطابع الجمهوري للنظام مع ما يعنيه ذلك من شراكة حقيقية في السلطة بين قوى المجتمع من جهة؛

[1] – على عبده محمود،"الثورة التونسية:الأسباب وعوامل النجاح والنتائج"،متاح على:
http://www.sis.gov.eg/VR/34/8.htm

[2] – لطفى حجى ،"تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان في تونس"،متاح على:
http://www.aljazeera.net/humanrights/pages/1ebf5416-16bf-47f0-a3b5-95feaa0a3d25

وبين الاستبعاد السياسي الممارس على صعيد الواقع من جهة أخرى. وهذا التناقض الفاضح تعاني منه مع اختلاف في الدرجة معظم ان لم يكن كل الأنظمة العربية الجمهورية، ما يميز تونس ومصر من بينها في العالم العربي هو المبالغة في إقصاء الشركاء وقمع الخصوم وتفريغ الآلية الانتخابية من مضامين المشارك، واغلاق المؤسسات الرسمية والدستورية للمشاركة في وجه الطلب المتزايد الى الدفع بالناس الى الشوارع التي تثبت الأنظمة الاستبدادية دائما عجزها عن السيطرة عليها،وقد ادت الى سد قنوات الاتصال بين النظام والمواطن، وأفقدته الإستجابة لأي مطلب.

7– انتكاسة الانفتاح الديمقراطي: كان هناك استقطاب بشكل كبير تحت حكم بن على بين النظام الحاكم والحركة الإسلامية وخاصة عقب اقناع النظام بأن الإسلام السياسي هو عدو النظام الأكبر، واستمر النظام في قمع الحركة الإسلامية خاصة عقب حرب الخليج وإعلان الحركة تأييد العراق وإعلان النظام تأييده مساندة الكويت ، ومن ثم قام النظام باعتقال عدد كبير من نشطاء الحركة الإسلامية ،هذا بالإضافة إلى سيطرة الدولة على المجتمع المدني ،وعلقت نشاط العديد من مؤسساته فكلما كانت هذه المؤسسات قوية كلما كان المجتمع أكثر ديمقراطية ووعيا بحقوقه وهذا مالا يريده النظام ،وفى الوقت نفسه تضخم نفوذ وزارة الداخلية حيث سميت رأس وزارة السلطة التنفيذية ، وزاد عدد افراد هذه الوزارة على عدد افراد الجيش وبالتالي كان هناك تضخم كبير لهيكل وزارة الداخلية في عهد بن علي ،وفى ظل الاستقطاب السياسي بين الحزب الحاكم والحركة الإسلامية استعان الحزب ببعض المثقفين الليبراليين لضرب الايدلوجية في تونس والحركة الفكرية أي الاستعانة بقوى المعارضة المختلفة لضرب الحركة الإسلامية ،وقد تمكن النظام من تحقيق فكرة الدولة البوليسية أي احتكار الدولة

لمظاهر ومصادر القوة والسلطة في المجتمع ، وقيام شرعية النظام على القهر والتعذيب والاعتقال .

- الأسباب السياسية المباشرة التي أدت الى قيام الثورة.

كانت هناك مجموعة من الأحداث التي مثلت شرارة إشعال لقيام الثورة وتمثلت هذه الأحدث فى الأسباب المباشرة التي أدت لي قيام الثورة . ما عرفته تونس من أحداث وانتفاضات في العقدين الأخيرين مثلت سلسلة من الإنذارات للرئيس بن علي الذي لم يستوعبها وتمادى في انتهاج سياسة القمع ، وكانت هذه الأحداث بمثابة مؤشرات لقيام الثورة التونسية[1].

ومن أبرز هذه المؤشرات:

–اندلاع مواجهات دامية في ولاية باجة الواقعة بالشمال الغربي أواخر التسعينات من القرن الماضي بين المواطنين وقوات الأمن على خلفية مباراة رياضية انحاز فيها الحكم إلى فريق" الترجي الرياضي التونسي "الذي يرأسه آنذاك سليم شيبوب أحد أصهار الرئيس التونسي المخلوع، وقد رددوا خلال تلك المواجهات شعارات سياسية مناهضة لنظام الحكم .

–اندلاع احتجاجات ومواجهات دامية أواخر الألفية الثانية من القرن الحالي في الحوض المنجمي بمدينة الرديف التابعة لولاية قفصة بالجنوب التونسي بين قوات الأمن والسكان الذين تظاهروا سلمياً مطالبين بحق أبنائهم في العمل، وقد سقط في تلك الأحداث قتيل واحد وكثير من الجرحى في صفوف المتظاهرين ووقعت اعتقالات وتعذيبات عديدة .

[1] – علي عبده محمود ،"مورخون ثورة تونس الأعنف في تاريخها"،متاح على:**WWW.MAKTOOB.COM**

– اندلاع مظاهرات ومواجهات عنيفة في ولاية مدنين الواقعة في أقصى الجنوب احتجاجا على إقدام السلطات التونسية على غلق المعبر الحدودي الرابط بين تونس وليبيا والذي يمثل شريان الدورة الاقتصادية لأهل الجهة الذين يواجهون تضخم نسبة البطالة وتدهور القدرة المعيشية.

–إقدام محمد البوعزيزي شاب جامعي يعمل بائع متجول على الانتحار في ولاية سيدي بوزيد وسط تونس، احتجاجا على مصادرة عربته التي يستخدمها لبيع الخضر والفواكه. وأعقبها حادث آخر مشابه لشاب جامعي يعاني من الفقر والبطالة[1].

هذه المؤشرات المتلاحقة مثلت إشعاراً باقتراب التونسيين من نهاية مرحلة قد ينتج عنها أمر وحدث كبير، وهو ما حدث بالفعل وقامت ثورة الأحرار، ثورة الكرامة في تونس عام 2011.إن كان قيام محمد البوعزيزى بإشعال النار في جسده بمثابة الشرارة الحقيقة للثورة في تونس[2].

2– الأسباب الإقتصادية والإجتماعية.

يسمع باستمرار المواطن التونسي عن "المعجزة الاقتصادية التونسية" وعن نعت تونس بـ"القوة الاقتصادية الصاعدة" وبـ"نمر شمال إفريقيا". ومن بين الآراء الشائعة أيضا لدى تلك الأوساط ولدى بعض من الصحفيين والإعلاميين والمراقبين الأجانب أن بن علي إذا كانت "حصيلة حكمه في المجال السياسي قابلة للنقد لاتسامها بـ"إفراط غير مبرر في التشدد" فإن الحصيلة الاقتصادية إيجابية ونموذجية" ويخلصون إلى أن تونس لا تحتاج إلا إلى بعض الإصلاحات السياسية لتحقق التقدم المناسب لتقدمها الاقتصادي،وكأنه توجد قطيعة بين الاقتصاد والسياسة، بل إن هذا الموقف الذي لا يخدم إلا مصالح الدول والشركات الاحتكارية الامبريالية وعملائهم في تونس يهدف إلى طمس حقيقة أن الدكتاتورية بما تعنيه من قمع للحريات وإلغاء لمبدأ السيادة الشعبية وانتهاك لحقوق الإنسان ما هي

[1] – جبلاني العبدلي،"قراءة في عوامل نجاح الثورة التونسية"،متاح على:**www.aljazeera.net**

[2] – نفس المرجع.

إلا إطار سياسي لتكثيف استغلال الشعب ونهب خيراته لفائدة أقلية ،دون أن تكون له إمكانية الدفاع عن حقوقه .[1]

–الأسباب الإقتصادية غير المباشرة :

حكم على أي سياسة اقتصادية لا يتم إلا من زاوية قدرتها على الاستجابة الفعلية لمقتضيات النهوض بالبلاد في مختلف المجالات وإخراجها من دائرة التبعية للدول والاحتكارات الامبريالية أوّلا وعلى تلبية حاجات الشعب الأساسية المادية والمعنوية ثانيا ،وليس من زاوية ما توفره من منافع لأصحاب رأس المال المحليين والأجانب. وقد تمثلت تلك الاسباب فى سياسات النظام الحاكم السابق الاقتصادية[2].واصل بن علي منذ إزاحته لبورقيبة في نوفمبر 1987 تطبيق "برنامج الإصلاح الهيكلي" الذي تم الشروع في تنفيذه قبل عام بتوصية من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. كما أردف هذا البرنامج بآخر مملى من الاتحاد الأوروبي وهو "برنامج التأهيل الشامل" (1995) في إطار اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية" التي تهدف إلى خلق منطقة تبادل حر مع تونس، أي تحويلها إلى مجرد سوق للرأسمالية والبضائع الأوروبية وبالانخراط في منظمة التجارة العالمية التي تحددت توجهاتها وأهدافها حسب مصالح الدول والشركات الاحتكارية الامبريالية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية،وقد كان لهذه الاختيارات الاقتصادية التي تندرج ضمن النهج الرأسمالي المتوحّش الذي يسود عالمنا نتائج وخيمة على الاقتصاد التونسي يمكن حوصلة الأساسي منها في النقاط التالية:

– لقد تم تبديد الممتلكات العمومية بعنوان "الخصخصة" التي شملت كافة القطاعات بما فيها الاستراتيجية كالإسمنت والكهرباء والغاز والاتصال والنقل. وقد استأثر الرأسمال الأجنبي إلى حد الآن

[1] –علي عبده محمود،" ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات"،متاح على:
http://www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=lbb212180-185028&search=books

[2] – ابو محمد العبيدى"،الثورة المصرية لماذا وكيف وماهى النتائج"، متاح على:
http://www.almansore.com/Art.php?id=22641

بـ75% من عائدات هذه الخصخصة تفاقمت هشاشة الاقتصاد التونسي في عهد بن علي بسبب توجه النشاط الاقتصادي عامة إلى القطاعات غير المنتجة (الخدمات) على حساب القطاعات المنتجة بحثا عن الربح السهل والسريع.[1]

وخلافا لما زعمت السلطة فإن اعتماد "برنامج الإصلاح الهيكلي" لم يؤدي إلى التخفيف من عبء المديونية الخارجية لتوفير ظروف أنسب لتطور الاقتصاد التونسي وحتى لا تبقى ثمرة مجهود البلاد مخصصة لتسديد الديون بل إن النتائج أكدت تفاقمها إذ أنها زادت في ما بين 1987 سنة وصول بن إلى الحكم، و2002 أي بعد 12 سنة من حكمه بنسبة 3,6 مرات. ومن الملاحظ أن نسق تطور خدمة المديونية الخارجية كان خلال العشر سنوات الأخيرة أهم من نسق تطور الناتج الداخلي الخام في نفس السّياق لم يسجل الميزان التجاري تحسنا ذا مغزى من شأنه أن يبرر اختيارات السلطة، إن إنشاء الفضاءات التجارية الكبرى التي تمثل فروعا لاحتكارات تجارية عالمية أضر كثيرا بصغار التجار.ومما زاد الأمر سوء غياب التسيير الرشيد للنشاط الاقتصادي. ويتجلى هذا الغياب في:

أولا: التسيير البيروقراطي للحياة الاقتصادية وما يعنيه من تغييب للعاملين وللشعب عامة في تقرير الاختيارات الاقتصادية ومراقبة تنفيذها وتقييم نتائجها وفي كيفية صرف الأموال العمومية حيث تنعدم الشفافية.

ثانيا: تفاقم ظاهرة الفساد التي أصبحت في عهد بن علي ركيزة من ركائز النظام يمثّل أفراد "العائلة المالكة" والمقربون منها الطرف الضالع فيها رئيسيا .وهي تتمثل في استغلال هؤلاء نفوذ بن علي للحصول على عمولات هامة من التوسّط في الصفقات العمومية واستغلال عملية الخصخصة للاستحواذ على مؤسسات وأراض عمومية بأثمان بخسة واحتكار بعض الأنشطة بتواطؤ من الإدارة

[1] – عبد الله الفقيه"،"أسباب الثورات في تونس ومصر واحتمالات انتقالها الى اليمن"، متاح على:http://www.altagheer.com/arts7336.html

والبوليس والقضاء ، وافتكاك الممتلكات الخاصة.[1]

أما في المجال الاجتماعي الذى لايمكن فصله عن الاوضاع "الاقتصادية ، فإنه ألحق أضرارا فادحة بالشعب التونسي بكامل طبقاته وفئاته الكادحة ومنها:

1–تفاقم البطالة والتهميش: حكم بن علي لم يزد ظاهرة البطالة والتهميش إلا حدة واتساعا .فالعمل ليس حقا أساسيا من حقوق المواطنة يضمنه المجتمع بل تظمنه الدولة لمواطنيها لسد حاجاتهم وضمان كرامتهم. فقد أصبحت مسؤولية البحث عن العمل ملقاة على كاهل الفرد كما أصبح العاطل عن العمل مسؤولا على عطالته وهي طريقة لتبرير تخلي الدولة عن واجباتها خصوصا أنها قلصت الاستثمارات والنفقات العمومية وإطلاق يد أصحاب رأس المال المحليين والأجانب لتكثيف استغلالهم لليد العاملة والتصرف فيها كما يشاؤون بعنوان "مرونة التشغيل". وفي هذا السياق يسرت مراجعة قانون العمل الطرد الجماعي للأجراء.

2– تدهور الخدمات الاجتماعية: تدمير الخدمات الاجتماعية هو إحدى النتائج الأساسية لسياسة بن علي الاقتصادية. فهو ما انفك، تطبيقا لتوصيات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي يقلص من حجم التمويل العمومي لقطاعات الصحة والتعليم والنقل والسكن .إن المنطق الرأسمالي الوحشي يعتبر النفقات المخصصة لهذه الخدمات أموالا "ضائعة" لأنها لا تذهب إلى جيوب أصحاب رأس المال. وبعبارة أخرى فهذه الخدمات لا ينظر إليها كحق أساسي من واجب المجتمع وبالتالي على الدولة السهر على توفيرها لكل فرد تكريسا للمساواة وضمانا للمقومات الدنيا للعيش الكريم بل ينظر إليها

[1] – سالم زواوي،"سبب احداث العنف في تونس"،متاح على:
http://www.shabwaonline.com/vb/showthread.php?t=72219

كـ"عبء" على الدولة أن تتخلص منه لتلقي به على كاهل الفرد ولتوفر الفرصة لأصحاب النفوذ بالربح الوفير.[1]

– الأسباب الإقتصادية المباشرة .

تمثلت هذه الاسباب في نتائج النهج الاقتصادي البائس الذى اتبعه نظام بن على وكانت حجج قوية استند إليها الشعب التونسي في قيامه بثورته العظيمة ومنها:

–هيمنة النخبة الحاكمة على مجتمع المال والأعمال في الدولة التونسية، ومن ذلك امتلاك "صخر الماطري" زوج ابنة الرئيس السابق زين العابدين بن على لبنك الزيتونة، وهو أول بنك إسلامي في تونس ويعد الماطري من أبرز رجال الأعمال في تونس وهو ما زال في أوائل الثلاثينيات من عمره، كما كان الماطري رئيسا لمجلس إدارة شركة النقل للسيارات، وامتلاكه أيضا صحيفة الصباح أوسع الصحف التونسية اليومية انتشارا وإذاعة الزيتونة الإسلامية[2] .

–.انتشار معدلات البطالة في المجتمع التونسي فقد أدى ذلك إلى تنامي مشاعر الاشمئزاز بين العديد من التونسيين لوجود الثروات في أيدي القلّة في المجتمع في وقت بلغت فيه معدلات البطالة30%[3]

–الظلم المتزايد والفقر المنتشر في الكثير من المناطق .وارتفاع الاسعار وبالتالي تتدهور القدرة الشرائية للفرد.

---

[1] – سالم زواوي،"سبب احداث العنف في تونس"،متاح على:
http://www.shabwaonline.com/vb/showthread.php?t=72219

[2] – على عبده محمود،" الثورة التونسية:الأسباب وعوامل النجاح والنتائج" ، متاح على:
http://www.sis.gov.eg/VR/34/8.htm

[3] –علي عبده محمود،"عرب في المهجر يتحدثون عن ثورة الياسمين: تكرار التجربة التونسية في البلاد العربية وارد مع اختلاف النتائج"،متاح على:**http://www.elaph.com**

– المحسوبية والرشوة: أدت المحسوبية إلى عدم تكافؤ الفرص بين أفراد الشعب الواحد، كما أدت الرشوة إلى فساد كبير في الاقتصاد جعله يتميز بعدم الشفافية وافتقاد مصداقية الكثير من مؤسسات الدولة خصوصاً الأمن و القضاء والإدارة.

–الانقسام الاجتماعي الحاد الى أقلية غنية مسيطرة تستأثر بالسلطة والثروة واغلبية فقيرة مستلبة الحقوق .

–غياب العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة واعباء الإصلاحات الاقتصادية.

إذن العوامل الاقتصادية وان اختلفت طبيعتها من حالة الى أخرى محركات هامة لقيام اي ثورة. ففي الحالتين التونسية والمصرية، فان الأوضاع المعيشية الصعبة وتنامي اسعار الغذاء على نحو خاص تمثل بالتأكيد جزءا من القوى المحركة للثورة وان كان من الخطأ، كما يذهب الكثير من المفكرين، اختزال عوامل قيام الثورة في الجانب الاقتصادي أو اختزال الجانب الاقتصادي في التضخم في اسعار السلع الأساسية. وفي حين يعتبر نجاح الحكومات في اشباع الحاجات الأساسية مصدرا ثانيا من مصادر الشرعية للأنظمة، فإن الفشل في اشباع تلك الحاجات يساهم في تآكل شرعية تلك الأنظمة .

على رغم الدور الأساسي للثورة التونسية في بدء الثورات على المستوى العربي، إلا أن الثورة المصرية كانت الاكثر انتشار وتأثيرا في العالم العربي وذلك لأهمية مصر وتأثيرات التغيرات الحاصلة فيها على المستوى العربي والإقليمي والدولي ، وعلى الرغم من أن بوعزيزة كان الشرارة التي أشعلت الثورة في تونس ولكن هذا الحدث لم يأخذ تأثيره لولا توفر الأرضية الصالحة للثورة وتوفر الظروف الملائمة والمتمثلة بالتردي في ميادين الحياة كافة ، والاختلاف ما بين تونس ومصر هو فقط اختلاف نسبة تأثير كل عامل من عوامل التردي ، وهذه العوامل هي العوامل الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية.[1]

هناك عوامل مشتركة ما بين مبررات هاتين الثورتين لا بل ما بين اغلب الدول العربية ،وعموم دول العالم الثالث والاختلاف هو في نسب تأثير أي من العوامل تلك في هذه الدولة عن مثيلته وحجم تأثير هذا العامل عن سواه، ,وبالتالي فان جميع الدول العربية بلا استثناء مرشحة للثورة ، مع وجود الاختلافات الشكلية لأسباب ذاتية وموضوعية لكل شعب في التوقيت والأسلوب.

- **أحداث الثورة التونسية:**

عرفت الثورة التونسية بثورة الياسمين، وهناك من أسماها ثورة الحرية والكرامة، وتعتبر هذه التسمية الأنسب لكونها استحثت واستثارت مشاعر ملايين العرب الذين تاقوا للحرية والكرامة زمنا طويلا، ووجدوا في الثورة التونسية ملهما، ودافعا لهم للتحرك باتجاه المطالبة بحريتهم وكرامتهم .

اندلعت المظاهرات في يوم 18 كانون أول /ديسمبر من عام 2010 ، وخرج مئات المحتجين الغاضبين على ظروف البطالة، وغياب العدالة الاجتماعية، واستشراء الفساد، وكانت أولى المظاهرات الاجتماعية في منطقة سيدي بوزيد، تضامنا مع الشاب محمد البوعزيزي، الذي أقدم يوم الجمعة 17 ديسمبر 2010 على إحراق نفسه، "احتجاجا على مصادرة السلطات البلدية لعربته ، وتنديدا برفض سلطات المحافظة قبول شكوى أراد تقديمها في حق الشرطية " فادية حمدي" التي صفعته أمام الملأ.[2]

---

[1] – محمد العبيدى"،الثورة المصرية لماذا وكيف وماهى النتائج"، متاح على:
http://www.almansore.com/Art.php?id=22641

[2] –"الثورة التونسية" ، **ويكيبيديا الموسوعة الحرة :http://ar.wikipedia.org/wikii**

تواصلت المظاهرات والأعمال الاحتجاجية بصورة يومية، تجاهل الإعلام الرسمي للمظاهرات ، في يوم 28 ديسمبر 2010، ظهر "أول رد رسمي للرئيس التونسي زين العابدين بن علي، على الاحتجاجات الشعبية في خطاب متلفز ، وقال فيه ان "أعمال الشغب" تضر بصورة تونس لدى المستثمرين، وتعهد بتطبيق القانون "بكل حزم" ضد المأجورين والمتطرفين" جاء خطاب الرئيس التونسي مخيبا لآمال المتظاهرين، وداعما لأجهزة الأمن، ودافعا لها باتجاه استخدام المزيد العنف في وجه المحتجين، إذ تزايدت أعداد الضحايا من المتظاهرين مما زاد من احتقان الشارع التونسي، ورفع من وتيرة غضبه وسخطه.

في 9 كانون الثاني /يناير 2011 " المظاهرات تصل إلى العاصمة تونس، وتتسم بتصاعد العنف خلال الاحتجاجات التي رفعت لأول مرة شعارات ضد الحكومة التونسية ،وقوات الأمن تستعمل الرصاص الحي ضد المحتجين.ادى الى سقوط أكثر من 35 قتيلا في مدينتي القصرين ، في يوم 10 كانون الثاني /يناير 2011 ألقى الرئيس زين العابدين بن علي خطابه الثاني، في محاولة لتهدئة الأوضاع والخروج من الأزمة، ووعد بسعي الحكومة لتوفير 300 الف فرصة عمل جديدة لأبناء الشعب التونسي[1].

المتظاهرون لاحظو أن الخطاب جاء متأخرا، وأن أعداد الشهداء والجرحى والمعتقلين تستوجب ردا حكوميا أكثر من مجرد توفير فرص العمل ، في يوم 12 كانون الثاني /يناير 2011 قام الرئيس زين العابدين بن علي بعزل وزير الداخلية "رفيق الحاج قاسم" وتعين "أحمد قريعة" وزيرا للداخلية بديلا عنه، حيث قام وزير الداخلية الجديد بفرض حظر التجول ليلا في يوم 13 كانون ثاني /يناير 2011

[1] –"الثورة التونسية 2011 "، المعرفة،على: http://www.marefa.org/index.php،

ألقى الرئيس التونسي خطابه الأخير والذي أقر فيه أنه فهم الشعب التونسي وبدا واضحا ضعف وعدم تماسك الرئيس على غير عادته في الخطابين السابقين.

وفي يوم الجمعة 14 كانون ثاني /يناير 2011 عمت المظاهرات الكبرى المدن التونسية بما فيها العاصمة، التي هدد المتظاهرون فيها بالذهاب إلى قصر قرطاج، في ذات اليوم وعلى إثر رفض الجيش لأوامر الرئيس بقمع المظاهرات، غادر الرئيس زين العابدين بن علي تونس متوجها الى السعودية، ليضع حدا لثورة شعبية سلمية بدأها الشعب التونسي مطالبا بإصلاحات اقتصادية واجتماعية، وصولا إلى المطالبة بإسقاط النظام[1].

.ب– الثورة المصرية.

أطاحت الثورة التونسية بالرئيس التونسي زين العابدين بن ،وكان لها الأثر الكبير فى تأجيج مشاعر الغضب الشعبي في الشارع المصري ضد إستمرار النظام ، احتجاجا على الأوضاع المزرية، ومن خلال صفحة أو مجموعة "كلنا خالد سعيد" على موقع فيسبوك، تمت الدعوة لمظاهرات يوم الغضب.

- الأسباب السياسية غير المباشرة .

تعد الأسباب المباشرة وحدها غير مقنعة لإحداث ثورة فإلى جانب هذه الأسباب توجد اخرى غير مباشرة نذكر منها:

1– **قانون الطوارئ وانتهاك حقوق الإنسان والمواطن:** دأبت الحكومة على مد العمل بقانون الطوارئ ، فكل عامين يأتي الموعد السنوي المحدد بتمديد حالة الطوارئ وتخرج مصر إلى الشوارع لتقول لا لمد حاله الطوارئ ومع ذلك يصر الرئيس و نظامه و مجلس شعبه على

[1] – الثورة التونسية2011،مرجع سابق.

مخالفة رأى الشعب و تمديد حالة الطوارئ وكأن شعبا بأكمله لم يعترض أو لا وجود له، وربما يكون قانون الطوارئ هو السبب الأكبر لسخط الناس . فعلى أساس هذا القانون تتم الاعتقالات ويشعر المواطن المصري دائما بأنه تحت رحمة ضباط أمن الدولة ، و أباطرة الحكم [1].

لقد عاشت مصر تحت قانون الطوارئ رقم 162 لعام 1958 منذ 1967 ، باستثناء فترة انقطاع لمدة 18 شهرا في أوائل الثمانينات ، وبموجب هذا القانون توسعت سلطة الشرطة، وعلقت الحقوق الدستورية، وفرضت الرقابة . وقيد القانون بشدة أي نشاط سياسي غير حكومي مثل: تنظيم المظاهرات والتجمعات السياسية (غير المرخص بها)، وحظر رسميا أي تبرعات غير مسجلة . وبموجب هذا القانون احتجز كثير من المواطنين و لفترة غير محددة لسبب أو بدون سبب واضح ، وبمقتضى هذا القانون أيضا لا يمكن للمواطن الدفاع عن نفسه و تستطيع الحكومة أن تبقيه في السجن دون محاكمة[2].

2– ضعف الأحزاب السياسية و النقابات و منظمات المجتمع المدني و سيطرة الدولة عليها.

تعد الأحزاب السياسية الحقيقية خير معبر عن اتجاهات الرأي العام فالأحزاب السياسية تعمل جاهدة على تكوين قاعدة للمعلومات الصحيحة عن القضايا الجماهيرية المثارة ، ولا شك أن تنافس الأحزاب السياسية يؤدى إلى كشف الحقائق حتى ولو حاول المسئولون إخفائها . و من ثم فان النظم السياسية التي لا تسمح بتكوين الأحزاب السياسية حيث ظل الحزب الوطنى

[1]– علي عبده محمود،"اسباب ثورة 25 يناير"،متاح على: **http://www.sis.gov.eg/VR/reveulotion/html/2.ht**

[2] – وحيد عبد المجيد، **ثورة 25 يناير: قراءة أولى**، (القاهرة: مركز الاهرام للنشر والتوزيع،2011)،ص.57.

الحاكم محتكر الحياة السياسية [1]،وإذا كان للأحزاب السياسية الدور المؤثر في تكوين الرأي العام و تحديد اتجاهاته فلا شك أن هناك منظمات أخرى لها تأثير كبير أيضا في تشكيل الرأي العام من بينها النقابات على شتى أنواعها و قد نالها الوهن هي الأخرى فالنقابات العمالية سيطرت عليها الحكومة و الحزب الحاكم بكافة الوسائل، و أصبحنا لا نسمع إلا صوت الحزب الوطني [2].

بعد الانتخابات الأخيرة لمجلسي الشعب والشورى و استبعاد القوى المعارضة مهما كانت شكلية أو رمزية تحولت مصر واقعيا إلى نظام الحزب الواحد. كما أصاب الضعف أيضا منظمات المجتمع المدني بالتضييق عليها ووصمها بالعمالة للخارج والحيلولة بينها و بين رصد الحقائق عن النظام السياسي المصر ،لقد قامت هذه الثورة بسبب انسداد القنوات الشرعية للتعبير عن الرأي الأمر الذي يعنى ببساطة أن أي غضب على أوضاع مصر لا مجال أمامه إلا أن تخرج الناس إلى الشارع للتعبير عن غضبها لان جميع آليات التعبير السياسي الفاعلة الأخرى لم تعد مجدية ، كل ذلك في ظل ثورة المعلومات ووسائل الاتصال التي أصبح بإمكان هذه الجماهير الغفيرة أن تجيش أعدادا هائلة من الشباب عن طريق " الفيس بوك" شبكة التواصل الاجتماعي ومن ثم أصبحت هي البديل عن الأحزاب السياسية وهى المكون الفاعل فى تكوين الرأي العام خاصة المنصف منهم [3].

3–التوريث: يعد هذا السبب من أهم أسباب ثورة25 يناير 2011 فلقد قامت هذه الثورة في وقت كان التحضير فيه لتوريث منصب رئاسة الجمهورية على قدم وساق والظروف كانت تنبئ

---

[1] – محمد عمارة، **ثورة 25 يناير وكسر حاجز الخوف**، (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر،2011)، ص.34.

[2] – محمد المهدى،**عبقرية الثورة المصرية**، (القاهرة:دار الشروق،2011)، ص.29.

[3] – حاتم محمد حسن،"الاسباب العشرة لقيام ثورة 25يناير"،متاح على: **http://zero10.net/2840353**

بتمرير تلك الخطة ببساطة ويسر لكون مفاتيح التشريع مضمونة وكلها تدين بالولاء لأسرة الرئيس ، فالأغلبية الكاسحة لمجلسى الشعب و الشورى بتكوينهما قبل الانتخابات بيد الحزب الوطني . والرأي العام العالمي يبدو انه لا يعارضه، إذن فقضية التوريث محسومة إلى حد كبير ولم يكن يبقى عليه سوى الخطوة الأخيرة و هي تعيين الابن رئيسا الجمهورية خلفا لوالده في انتخابات شكلية كتلك التي دأبت عليها مصر في الحقب الفائتة [1].

وتمثلت المشكلة الأساسية فى رفض مشروع التوريث جماهيريا ومن النخبة المثقفة والمهتمة بالشأن العام بالإضافة إلى أن مشروع التوريث لا يلق ترحيبا من المؤسسة العسكرية لعلمها اليقيني بحالة الفساد المذهلة التي استشرت في جميع أوصال الوطن كناتج لتزاوج السلطة مع الثروة وهو إفراز طبيعي لوزارة غالبية وزرائها من رجال الأعمال قام رئيس لجنة السياسات بنفسه باختيارهم ووضع كل منهم في منصبه المناسب، فدانت له الحكومة باعتباره صاحب الفضل في اختيار معظم أعضائها.

وقد بدأ النظام المصري الحاكم يفقد توازنه ورشده حينما تم تفويض الكثيرمن صلاحيات الرئيس إلى أمانة السياسات بالحزب الوطني التي يقف على قمتها نجل الرئيس.وقد زاد الأمر سوءً، تنامي خطة توريث الحكم وما تطلبه من تعديل دستور 1971 مرتين الأولى في سنة 2005 بتعديل المادة 76 ووضع شروط تعجيزية ، تحول دون منافسة أحد لأبن الرئيس في تولى رئاسة الجمهورية ، والثانية في سنة 2007 لإلغاء الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات بما يمكن النظام من التحكم في الانتخابات التشريعية وهو ما أدى إلى تزوير الانتخابات التشريعية الأخيرة بشكل فاضح افقد المواطنين الثقة في جدوى إبداء رأيهم في

[1] – وحيدعبد المجيد،"نهاية الاهانة ثورة 25 يناير ضدالنظام الهش فى مصر"، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام،العدد: 184، أبريل(2011)،ص.20.

الانتخابات و قاد المجتمع إلى مجالس نيابية لا تمثل إرادة المواطنين وإنما تحقق رغبة النظام و تضعف رقابته على الحكومة

4–شخصنة الدولة: يعطى دستور 1971 رئيس الجمهورية سلطات واسعة و فضفاضة أدت إلى ضعف سائر سلطات الدولة أمام الرئيس ، بل وألقت عليه أمام الرأي العام عبأ مضاعفا بحيث بدا كأنه الأمر الناهي الذى بيده وحده حل المشاكل التي عجزت الحكومة عن حلها فاختزلت مؤسسات الدولة فى شخصه اي تم شخصنة الدولة .[1]

5–الفساد السياسي و المـالي: أعلنت منظمة الشفافية الدولية و هي منظمة دولية لرصد جميع أنواع الفساد بما في ذلك الفساد السياسي مؤشر الفساد لسنة 2010و تبين أن مصر تحتل المرتبة 98من أصل 178 بلدا مدرجا في التقرير .وبحلول أواخر 2010 كان حوالي 40 % من سكان مصر يعيشون تحت خط الفقر أي يعتمدون على دخل قومي يعادل حوالي 2 دولار في اليوم لكل فرد ويعتمد جزء كبير من السكان على السلع المدعومة. هذا بإضافة إلى اغتصاب أراضي الدولة وإحساس المصريين بأن أراضيهم قد تناهبها الانتهازيون والمحيطون بالنظام فلم يحدث في تاريخ

الدول الحديثة من يشترى أراضي الدولة بأبخس الأثمان ليعيد تدويرها وبيعها بعد ذلك بأسبوع أو بشهر بثمن يعادل ألف ضعف إلا في مصر.

[1] – خالد السيد محمد، **ثورة 25 يناير**، (القاهرة: دار النهضة المصرية،2011)، ص.126.

6–تجاوزات الشرطة: في ظل العمل بقانون الطوارئ عانى المواطن المصري من انتهاكات كثيرة لحقوقه من جانب أفراد الشرطة ، جسدتها بوضوح حالات إلقاء القبض والحبس والقتل ، ومن أشهر هذه الحالات مقتل الشاب السكندري خالد محمد سعيد الذى توفى على يد رجال الشرطة فى منطقة سيدى جابر في السادس من يونيو عام 2010، بعد أن تم ضربه حتى الموت أمام عدد من شهود العيان، ووفاة شاب آخر هو السيد بلال أثناء احتجازه فى مباحث أمن الدولة بالإسكندرية، بعد تعذيبه فى أعقاب حادثة تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية[1].

7–التضليل الاعلامى: كان الإعلام الرسمي يروج لديمقراطية النظام الحاكم وانحيازه إلى الفقراء ومحدودي الدخل على الرغم مما يشهد به الواقع من مظاهر وإجراءات تقييد الحياة السياسية ، وتدهور في الحياة الاجتماعية .يضاف إلى ذلك ضعفه في الأداء المهني وإقصاء الكفاءات وذوى الرأي من العمل أو الظهور فيه لأسباب سياسية قد يكون أهمها أنهم لا يمالئون النظام و اختيار من يغالون في الثناء عليه و تمجيده مما افقده مصداقية واصبح عاجزا عن تكوين رأي عام صحيح .كما كان للإعلام الرسمي أثر في إذكاء الانفلات الأمني ببث رسائل الفزع والتخويف ونشر حالة الذعر خاصة مع التعتيم الإعلامي على الأحداث وقطع الاتصالات ، لذلك يمكن القول أن أداء الإعلام القومي كان أحد العوامل التي ساعدت في إشعال نار السخط في صدور المصريين ضد نظام مبارك [2].

---

[1] – حاتم محمد حسن،مرجع سابق.

[2] –د.م ،"بحث عن ثورة25 يناير الاسباب والنتائج"، متاح على:ـ

http://misrstars.com/vb/showthread.php?t=2823

– الأسباب السياسية المباشرة.

1–انتخابات مجلسى الشعب والشورى:خلال العام الماضي ، وقبل فترة وجيزة من اندلاع الاحتجاجات في مصر أجريت الانتخابات البرلمانية لمجلسى الشعب والشورى، والتي حصد فيها الحزب الوطني ما يزيد عن 95% من مقاعد المجلسين، لا غيا بشكل كامل أي تمثيل للمعارضة ، وهو الأمر الذى أصاب المواطنين بالإحباط، ودفع قوى سياسية عدة لوصف هذه الانتخابات بأنها أسوأ انتخابات برلمانية في التاريخ المصري ، لتناقضها مع الواقع ، بالإضافة إلى انتهاك حقوق القضاء المصري في الإشراف عليها بعد أن أطاح النظام بأحكام القضاء في عدم شرعية بعض الدوائر الانتخابية.

2–مقتل الشاب خالد محمد سعيد:تم قتل خالد محمد سعيد على يد رجال الشرطة في منطقة سيدى جابر في السادس من يونيو عام 2010، بعد أن تم ضربه حتى الموت أمام عدد من شهود العيان مما أثار غضب الشعب ودعا بعض الناشطين الشباب إلى إنشاء صفحة باسم " كلنا خالد سعيد" على موقع التواصل الاجتماعي والدعوة من خلالها إلى مظاهرات في الخامس والعشرون من يناير عام 2011.

3–تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية:وهى العملية الإرهابية التي حدثت في الإسكندرية في أول أيام العام الجديد 2011، وسط الاحتفالات بعيد الميلاد للكنائس الشرقية ، وأسفرت عن وقوع 25 قتيلاً (بينهم مسلمين) كما أصيب نحو 97 شخصًا آخرين ، وقد أثار هذا الحدث غضب الشعب

المصري ليس فقط الاقباط،هذه الاسباب وغيرها كان لها الاثر الكبير في تبني غضب الشعب المصري وتفجير الثورة واسقاط النظام وعدم الرضوخ والقبول بالاوضاع المزرية. [1]

أحداث الثورة المصرية:

انطلقت الثورة المصرية يوم الثلاثاء 25 يناير 2011 ، بدعوة من العديد من القوى السياسية غير الحزبية، والتي منها "حركة شباب 6 أبريل"، وحركة "شباب من أجل العدالة ،والحرية"، وحركة "كفاية"، وغيرها من القوى السياسية التي قررت التظاهر احتجاجا على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة التي يمر بها الشعب المصري، واتفقت على أن يكون التظاهر في يوم عيد الشرطة، الذي يصادف 25 كانون ثاني/يناير من كل عام في إشارة إلى الاستياء العارم الذي يعم الشارع المصري كنتيجة لتجاوزات وزارة الداخلية، وسوء معاملة الشرطة للشعب، خصوصا وأن إحدى القوى السياسية الداعية لهذه الاحتجاجات سمت نفسها باسم أحد ضحايا الشرطة وهو "خالد سعيد ".[2]

عمت المظاهرات معظم المحافظات والمدن المصرية، حتى أمست مظاهرات شعبية عارمة، في 29 كانون ثاني / يناير 2011 وجه الرئيس المصري حسني مبارك كلمته الأولى للشعب المصري، معلنا عن إقالة حكومة أحمد نظيف ورافضا التنحي، كما قرر تعيين عمر سليمان ، مدير المخابرات العامة نائبا له، وقد ترافق ذلك التطور السياسي مع تدهور أمني عاشت مصر خلاله حالة انفلات أمني تعمد النظام افتعاله، تمثل في انسحاب الشرطة المصرية من الشوارع، وإحراق بعض اقسام الشرطة، والإعلان عن تمرد وفرار السجناء، مما أشاع حالة من الفوضى والرعب، واتخذ شبان

[1] -علي عبده محمود،"ثورة25 يناير في مصر:اهم الاسباب والنتائج"،متاح على:.**http :www.anasarh.cc/showthrea ?1723325**

[2] -" ثورة 25 يناي"ر،ويكبيديا الموسوعةالحرةعلى: **http//ar.wikipedia.org/wik**

الثورة ميدان التحرير في القاهرة مسرحا حيا لاعتصاماتهم، وكان الميدان يمثل قلب الثورة لإسقاط النظام.[1]

في 1 شباط/ فبراير 2011 ، خرج الرئيس المصري على الشعب في خطابه الثاني ليعلن رفضه الرحيل، وخير الشعب بين الفوضى، والاستقرار المتمثل في بقائه كضمانة لأمن البلد واستقراره، وأكد أنه كلف نائبه عمر سليمان ببدء حوار وطني مع القوى السياسية، وكلف الحكومة الجديدة بالتجاوب مع مطالب الشباب،وصفت الإصلاحات التي تضمنها الخطاب الثاني بأنها جاءت متأخرة وأن الشعب المصري تجاوزها،على إثر رفض الشارع المصري لإصلاحات الرئيس، وكنتيجة لاعتصام عشرات الآلاف من الشباب المصري في ميدان التحرير، ورفضهم إخلاء الميدان حتى في ساعات حظر التجوال الليلي، سعى النظام إلى تنفيس الثورة واحتوائها من خلال إجراء حوارات مع الأحزاب السياسية، وممثلي شباب الثورة، فلقو الرفض مع نائب الرئيس عمر سليمان، واعتبروا الحوار لا يخدم الثورة الشعبية المتصاعدة في يوم 8 فبراير 2011 ، أخذ المتظاهرون يضغطون على النظام ،خلال تعطيل المؤسسات الحكومية والبنوك، والتظاهر أمام مجلسي الشعب والشورى، ومقر رئاسة الوزراء، وأخذت المظاهرات الفئوية تعم معظم المرافق الاقتصادية، ودخل عمال المصانع البترولية وجميع بمؤسسات الدولة في إضراب.[2]

في يوم الخميس 10 فبراير 2011 ، ومع تصاعد التوتر، وبروز ملامح انزلاق البلاد إلى حالة الفوضى والاضطرابات، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانه الأول، الذي قال فيه أنه اجتمع

---

[1] –د.م، "سليمان نائبا للرئيس وشفيق رئيسا للوزراء"،**جريدة الأهرام**، العدد:54354،30يناير(2011) .
http://www.ahram.org.eg/The-First/News/60894.aspx

[2] –اخبار الجزيرة،"المتظاهرون مصممون وأنباء عن مفاوضات"، 2011/02/4 متاح على:
http://www.aljazeera.net/news/pages/a14ad2f2-325a-43ec-94f9-187d86f18123

في إطار الالتزام بحماية البلاد، والحفاظ على مكتسبات الوطن، وتأييدا لمطالب الشعب المشروعة، وقرر الاستمرار في الانعقاد بشكل متواصل، وقد أوحى انعقاد المجلس برئاسة المشير حسين طنطاوي، وغياب قائده الأعلى الرئيس حسني مبارك، باحتمال انقلاب عسكري وشيك، وفي ذلك اليوم شاع الكثير من التكهنات بخروج مبارك مخاطبا شعبه، ومعلنا تنحيه عن الحكم.

المفاجأة الصادمة تمثلت بخروج مبارك في خطابه الثالث معلنا رفضه التنحي، ومعترفا بأن الأخطاء واردة في كل نظام سياسي، ومحذرا من الخضوع للإملاءات الخارجية، وخدمة الأجندات المغرضة، وأنه متمسك بالاستمرار في منصبه، حتى نقل السلطة في الانتخابات المقبلة التي لن يترشح لها، وأكد أنه لم يخضع يوما لضغوط أو إملاءات أعلن المتظاهرون رفضهم لخطاب الرئيس الذي خيب آمالهم، وأظهر مدى تشبث الرئيس بالحكم، رغم كل الدعوات المطالبة له بالتنحي، حفاظا على أمن مصر وسلامتها ،ووحدتها، وأطلقوا على يوم الجمعة الذي أعقب الخطاب الثالث جمعة الزحف، إذ عمل خطاب الرئيس عمل ا لنار في الهشيم، واحتشد ملايين المصريين في كل المدن المصرية مطالبين الرئيس بالرحيل، ومعلنين الزحف نحو القصور الرئاسية، في إشارة إلى أن الشعب لن يترك للرئيس الخيار بالتنحي والرحيل، بل لابد من إرغامه على ذلك بالقوة.[1]

يوم جمعة الزحف 11 فبراير 2011 ، أعلن عمر سليمان عن قرار الرئيس بالتنحي، وتوكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد ،وقد حظي هذا القرار بترحيب دولي وإقليمي واسع، إذ أنقذ مصر من ويلات فوضى وانفلات أمني ، رغم قدر الانضباط وروح المسؤولية العالية التي تحلى بها شباب الثورة، والروح السلمية والحضارية التي اتسمت بها الثورة المصرية، مما دفع الكثير

[1] –اخبار الجزيرة،"الجيش المصري يصدر بيان رقم1"،متاح على:–**http://www.aljazeera.net/nens/pages/dafa5218-6869-6889-4665-987c.ddf6649d23b2**

إلى اعتبارها ثورة ملهمة لباقي شعوب الأرض، ومعلمة لنهج الإصرار والتحدي مع التحلي بكل القيم الحضارية والإنسانية، وصولا إلى الحقوق المشروعة والحرية والبناء الديمقراطي، إذ اتسمت قيادات الثورة الميدانية بكل الصفات الإنسانية والحضارية، بل والإبداعية في إدارة شؤون ويوميات الثورة، والتغلب على المعضلات ، والمشكلات ونجحت في تجميع وتحريك ملايين المواطنين.

المطلب الثاني: المواقف الاقليمية والدولية تجاه الحراك السياسي(تونس–مصر).

تلعب المواقف الدولية والاقليمية تجاه الحركات الثورية في البلدان العربية دورا هاما وبالغ الدلالة،وذلك في تحديد مسارها ومصيرها،كما تكشف طبيعة السياسة الدولية وحقائقها، الامر الذي يفترض انه يساعد على حست تدبر حركتها في البيئة الدولية.

أ– المواقف الأقليمية.

- **موقف الاتحاد الأوروبي:** جاءت ردود الأفعال الدولية منذ اليوم الأول لبدء الاحتجاجات الشعبية في تونس ،فقد عبر ستيفان فول المفوض الأوروبي لشؤون توسيع العضوية وسياسة الجوار الأوروبي على هامش مؤتمر بروكسل عن "رغبة الاتحاد الأوروبي في تطبيق حقيقي للديمقراطية في الوطن العربي ورؤية واقع جديد لحرية الرأي واستئصال الفساد وتكريس حكم القانون" بهذا تعتبر هذه الرؤية هي الأساس في التصور الأوروبي للوضع الذي يتمنون أن تصل إليه الأوضاع في مخرجاتها بمنطقة بلدان جنوب المتوسط في سبيل تحقيق العدالة والديمقراطية التي تعتبر منطلقاً من أجل الانتقال إلى المنزلة المتقدمة من الشراكة التي تنص عليها الاتفاقيات الاورومتوسطية الثنائية باعتبارها سقف العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وبلدان المتوسط، وفيما

يتعلق بالموقف الرسمي الصادر عن الاتحاد الأوروبي حول ما يجري بتونس أوضحت مسؤولة السياسة الخارجية الأوروبية "كاترين اشتون " في تصريح صحفي لها بأن الاتحاد الأوروبي " يأمل في الوصول إلى حل ديمقراطي ودائم في تونس، و أود اليوم أن أهنيء الشعب التونسي وأشيد بنضالهم السلمي وطموحاتهم الديمقراطية.[1]

لم يكد يوم الثورة الأول يمر في مصر ، حتى دعا رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي "هيرمان فان رومبوي" إلى انهاء العنف في مصر، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين. ومن فرضت عليهم الإقامة الجبرية لأسباب سياسية، وبدء عملية الإصلاح الضرورية والاستماع إلى المطالب الشعبية المنادية بالتغيير.[2]

حتى موقعة الجمل التي قالت عنها وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي، "كاثرين آشتون" إن الاستخدام المتواصل للقوة ضد المتظاهرين أمر مقلق للغاية لكنه لم يكد يمر اليوم الخامس للثورة، حتى راح الاتحاد الأوروبي يطالب باحترام التزامات مصر الدولية في إشارة قوية إلى معاهدة السلام المصرية –الإسرائيلية، على أن الاتحاد الأوروبي رحب بتنحي مبارك، واعتبره بداية لطريق الإصلاح والتغيير،داعية السلطات المصرية للبدء في حوار مع كل القوى السياسية أبدت أشتون قلقها الشديد حول ما تعرضت له المظاهرات السلمية[3]

- **موقف الجامعة العربية** :كانت الثورات بمثابة أزمة للجامعة العربية ونقطة انفراج لها في آن واحد، فكانت أزمة من حيث أن الجامعة ككل الأنظمة العربية تفاجأت بالثورات، ولم يكن لديها

---

[1] – خليل سامي أيوب،"موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية"،**موقع الحوار المتمدن**،العدد: 3564،0(2011/12/2).

[2]–مجموعة مؤلفين، **25 يناير مباحث وشهادات**،(الدوحة :المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2013)، ص. 261.

[3]– موقع الاتحاد الأوروبي متاح على: **Brussels, 31 January 2011 3065th FOREIGN AFFAIRS Council**

Council conclusions on Egypt meetin

رؤية للدور والحركة خلال مرحلة المد الثوري، في ظل غياب التراث الذي يمكن أن يساعدها على التحرك في مثل هذه الحالة، فليس في تاريخ الجامعة ميراث من القناعات والمبادئ الخاصة بدعم حركات التغيير الداخلية. وإذا كان هناك مبدأ أساسي قد رسخته الجامعة على مدى عقودها الستة، فهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية ،صحيح أن الدول العربية تدخلت في أوضاع بعضها بعضا، لكن وجود الجامعة مكن من ترسيخ العلاقات العربية كعلاقات رسمية بالأساس، لقد برزت حالة المفاجأة التي تملكت الجامعة من عدم قدرتها على تبني مواقف واضحة في المراحل الأولى للثورات، خصوصا مع كل من تونس ومصر. فمع بدء الثورة في تونس وبعد أن أحرق البوعزيزي نفسه في 17 ديسمبر 2010 اعتبرت الجامعة أن أحداث تونس شأن داخلي،وحين انفجرت الثورة المصرية لم تقف الجامعة غير الموقف ذاته، بل كان موقفها إزاء مصر أكثر حرجًا؛ فلم يصدر عنها أي بيان أو وثيقة ترحب بالتغيير السياسي[1].

ب–الـمـواقـــف الـدولـيـة

الموقف الأمريكي:يلاحظ من الجانب التونسي على الموقف الأمريكي، أن لهجته تصاعدت مع تطورات الثورة وتفاعلاتها، فقد اتسم هذا الموقف بداية بالدعوة الى ضبط الأمن، وحماية المتظاهرين،إلا أنه انتهى إلى الثناء على الثورة والاشادة بها.وسيما فى بداية الثورة، التزمت الولايات المتحدة الصمت تجاه الأحداث في تونس طوال ثلاثة أسابيع وحتى استدعاء وزارة الخارجية الأمريكية السفير التونسي في واشنطن محمد صلاح ثقية في 7 كانون الثاني/ يناير 2011 حيث سلمته رسالة تعبر عن القلق الأمريكي من الطريقة التي تم التعامل بها مع الاحتجاجات في تونس وتطالب باحترام

[1] – معتز سلامة ، **جامعة الدول العربية وتحديات ما بعد الثورات** ،(د.ب.ن :معهد العربية للدراسات ،الأحد 11 جمادي الثاني 1434هـ – 21 أبريل 2013م).

الحريات الفردية ولا سيما فى ما يتعلق باتاحة التواصل عبر الانترنت، وفي 11 كانون الثاني / يناير، أعربت الولايات المتحدة عن قلقها حيال معلومات عن استخدام مفرط للقوة من طرف القوى الأمنية لتفريق المتظاهرين في تونس، حيث أكد المتحدث باسم الخارجية الامريكية "مارك تونر" أن الولايات المتحدة قلقة جدا حيال المعلومات التي تفيد باستخدام مفرط للقوة من، طرف الحكومة التونسية(أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون عدم وجود اتصالات في الوقت الحالى بين الولايات المتحدة والسلطات التونسية"، وشددت على أن واشنطن طرفا في المواجهات الجارية بين محتجين والسلطات النقطة الأبرز فى الموقف الامريكي، هى تحذير وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون فى منتدى المستقبل بالدوحة بتاريخ 13 كانون الثاني/يناير 2011 الحكام العرب من أنهم في حاجة إلى مكافحة الفساد[1].

تابعت الإدارة الأمريكية أحداث الثورة المصرية ساعة بساعة ولحظة بلحظة، حتى غدت تصريحات المسؤولين الأمريكيين وتعقيباتهم على أحداث الثورة، أكثر من تصريحات وتعقيبات النظام المصري على أحداث الثورة الشعبية المصرية المنادية بإسقاط النظام.

فلقد تطورت المواقف السياسية الأمريكية من ثورة 25 يناير عقب أحداث اليوم الأول من أيام الثورة المصرية قدمت فيه وزيرة الخارجية الأمريكية" هيلاري كلينتون" تقييم إدارتها للوضع في مصر، بأن الحكومة المصرية "مستقرة وتبحث عن طرق للاستجابة للاحتجاجات المشروعة ولمصالح الشعب المصري".

السكرتير الصحفي للبيت الأبيض" روبرت غيبس "إن واشنطن "تدعم الحقوق العالمية للشعب المصري، بما فيها الحق في حرية التعبير والتجمع"، وأضاف أن أمام الحكومة المصرية "فرصة مهمة

[1]–عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة**،(قطر: المركز العربي للبحوث والدراسات السياسات،2012).

لتستجيب لتطلعات الشعب المصري، وتواصل الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي من شأنها تحسين الوضع المعيشي للمصريين" بعد أحداث اليوم الثاني، وفي جوابه على سؤال حول

ما إذا كانت واشنطن لا تزال تساند مبارك أجاب غيبس أن "مصر حليف قوي" للولايات المتحدة، كما أن واشنطن تراقب الوضع بمصر عن كثب وتؤيد حق المصريين في التجمع والتعبير، في حين دعت كلينتون السلطات المصرية إلى عدم استعمال العنف ضد المتظاهرين، وقالت إن أمام الحكومة المصرية "فرصة هامة لتنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية بعد أحداث اليوم الثالث، وصف" جوزيف بايدن" نائب الرئيس الأمريكي، الرئيس المصري بأنه "حليف في جهود إحلال السلام في الشرق الأوسط"، وقال "لن أشير إليه على أنه دكتاتور" وقال أوباما في تسجيل على الإنترنت: "مصر كانت حليفا لنا في كثير من القضايا، لكني كنت دائما أقول لمبارك إن التأكيد من أنهم يسيرون قدما نحو الإصلاح السياسي والاقتصادي هو شيء حاسم من أجل الاستقرار طويل الأمد في مصر"، وأضاف أن العنف ليس حلا للوضع الحالي في مصر، وأن الإصلاحات السياسية "ضرورية بشكل مطلق "وأكد أن ما يحدث في الشوارع هو نتيجة "الإحباط المكبوت"، ودعا كلا من الحكومة والمتظاهرين إلى عدم استخدام العنف في نهاية اليوم الخامس من المظاهرات المصرية، عقد أوباما اجتماعا عاجلا لمجلس الأمن القومي الأميركي لتقييم رد النظام المصري على الاحتجاجات الغاضبة، وأكد على ضرورة إجراء إصلاحات سياسية في مصر، وقال البيت الأبيض: إن أوباما أكد على معارضته لاستخدام العنف ودعا السلطات المصرية إلى ضبط النفس، واحترام حقوق الإنسان، والقيام بخطوات ملموسة من أجل الإصلاح السياسي في البلد، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية " فيليب كروالي" إن الحكومة المصرية لا يمكنها الاكتفاء بإعادة : ترتيب الأوراق، مؤكدا أن "كلمات الرئيس مبارك التي تعهد فيها بالإصلاح يجب أن يعقبها.

- **الموقف الاسرائيلي من الثورة المصرية:** مع بداية الثورة المصرية طلب مكتب بنيامين نتنياهو في2011/01/28من الوزراء ومن كافة الناطقين الرسميين عدم التحدث الى وسائل الاعلام بشأن ما يحصل في مصر، وكان المكتب قد أعلن أنه يتابع مع وزارة الخارجية، عن كثب التطورات في مصر، وقالت هآرتس إن الخارجية الاسرائيلية تجري مباحثات تقيم للوضع كل بضع ساعات، وأن وزير الخارجية أف جدور ليبرمانavgdor Lieberman تحدث مع السفير الاسرائيلي في القاهرة يتساحق يفانون Yitzhak levanon من أجل سماع تقديراته وقال نتنياهو في الجلسة الحكومية صباح 2011/01/30 إن السلام بين إسرائيل ومصر مستمر منذ ثلاثين سنة، وأن هدف إسرائيل ، هو ضمان استمرار العلاقات بين البلدين، مضيفا أن إسرائيل تتابع التطورات في مصر وللمنطقة وأنه يبذل جهده للحفاظ على الاستقرار والأمن فيهما ونقلت إذاعة الجيش الاسرائيلي عن مصادر رفيعة في مكتب نتنياهو قولها إن قلقا كبير يسود دوائر صنع القرار في تل ابيب في ضل معلومات وصلت إليها تؤكد إصرار واشنطن على تغير النظام في مصر كاملا دون تغير سياسته وليس بعض رموزه فقط وأكد القيادي البارز في حزب العمل بنيامين أليعازرbenyamine ben–eliezr في 2011/01/30 في تصريحات نقلها التلفزيون الاسرائيلي أن أي نظام قد يحكم مصر وسيحترم معاهدة السلام ويعتبرها تصب في مصلحة إسرائيل، إلا في حالة وصول نظام مدعوم من حركة الاخوان المسلمين وذكر أيضا أن عمر سليمان، متمسك بقوة هذا الموقف كذلك قال بن أليعازر أن مبارك أكد له أن السلطات المصرية تعرف ما يجري في الشارع ، وأنها قد جهزت الجيش مسبق[1].

[1] – محسن صالح، **الموقف الاسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية** (بيروت: د.د.ن،2012)، ص.25.

وفي نهاية الأسبوع الأول للثورة في مصر بعثت برسالة إلى الولايات المتحدة وعدد من الدول الغربية مفادها أنه يوجد مصالح للغرب في الحفاظ على استقرار النظام في مصر وان اسرائيل،، ترى أن استقرار النظام في مصر مفيد للاستقرار في الشرق الأوسط كله، ولذلك يجب لجم الانتقادات العلنية التي توجه لمبارك. كما حث نتنياهو في 2011/02/01« المجتمع الدولي على ضمان التزام أي نظام جديد في مصر لمعاهدة السلام التي ابرمتها مصر قبل ثلاثة عقود مع إسرائيل وقال بيان اصدره مكتب نتنياهو إنه «يشجع تقدم القيم الحرة والديموقراطية في الشرق الأوسط لكن إذا حل نظام متشدد بديلا عن مبارك ومثلما حدث في إيران، وأماكن أخرى فيمكن أن تكون النتيجة لطمة للسلام والديمقراطية وقال الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز Shimon Peres2011/01/31 خلال حفل تسلمه لأوراق ق اعتماد لعدد من السفراء الأجانب الجدد في تل أبيب إن « نشوء نظام حكم ديني متشدد في مصر لن يجعل الأوضاع في هذا البلد أفضل حالا مما كانت عليه في ظل النظام الحالي رغم عدم التزامه بالثوابت الديمقراطية(مؤكدا على أن مبارك حرص على حماية السلام في الشرق الأوسط مما يجعلنا مدينين له بالشكر وبعد إعلان مبارك عدم ترشحه لولاية إضافية اورد موقع جريدة يديعوت احرونوت في 2011/02/02 أن نتنياهو. بدل وجهته، وغير من نيرة كلامه، بعد ان امل أن يصمد نظام مبارك في مصر أمام موجة الغضب الشعبية، وألمح إلى أن الحكومة الإسرائيلية ستزيد من ميزانية الأمن بصورة جدية في اعقاب التطورات الحاصلة في مصر« كما حذر نتنياهو. في خطاب له امام الكنيست في 2011/02/07«، من أن مصر يمكن أن تقع في ايدي الاسلاميين المتطرفين نتيجة للانتفاضة في البلاد وقال وزير الدفاع الاسرائيلي إيهود باراك في جلسة للكنيست

الاسرائيلي 2011/02/06إن ما يحدث في مصر ينطوي على اهمية بالغة وستكون له تداعيات على المدى البعيد لكنه لا يمثل خطرا أمنيا فوريا وأشار إلى أن الجيش المصري سيواصل لعب دور رئيسي في استقرار العلاقات بين اسرائيل،، ومصر ومن جهتها قالت رئيسة حزب كاديماkadima النائبة تسيبي ليفني من يقول هنا في إسرائيل بأن علينا الجلوس جانبا جراء هذه الأحداث في مصر وعدم الاكتراث لها وبكل ما يحدث حولنا لا علاقة لنا به، لأنه وفي النهاية الجمود في عملية السلام يمس بدولة إسرائيل وأمنها، وقالت خلال مشاركتها في مؤتمر بكوينكس pecunix « لرجال الأعمال في 2011/11/22«ان الوضع الراهن في مصر في حالة تدهور.. قد نجد أنفسنا في النهاية أمام واقع جديد في مصر يسيطر فيه المتطرفون على نظام الحكم وعلى الديمقراطية التي ينشدها الشباب المعتصمون[1].

الـموقف الفرنسي من الثورة التونسية: رفضت الحكومة الفرنسية قدوم الرئيس بن علي إلى فرنسا وذلك لعدم رغبتها في استياء الجالية التونسية المقيمة فيها"، "كما أعلن مكتب الرئيس نيكولا ساركوزي عن أن فرنسا اتخذت الخطوات الضرورية لضمان منع أي تحركات مالية مشبوهة للأصول التونسية في فرنسا إدارياً، وأكد على الاستعداد لتلبية أي طلب للمساعدة على ضمان سير العملية الديمقراطية بطريقة لا تقبل الجدل، كما دعا البيان إلى إجراء انتخابات حرة بأسرع ما يمكن"[2].عمل"، وأشار كروالي إلى القلق الأميركي من تصاعد الأحداث في مصر بقوله "ما دام المحتجون في شوارع مصر،

[1] – محسن صالح ، مرجع سابق،ص.26.

[2] –خليل سامي أيوب،"موقف الاتحاد الأوروبي من ثورات الربيع العربي" ، **موقع الحوار المتمدن**:العدد:3564، متاح على: **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=138254**

فإننا سنبقى نشعر بالقلق بشأن احتمال وقوع أعمال عنف، ومرة أخرى نحث جميع الأطراف على ضبط النفس". [1]

المطلب الثالث: نتائج الحراك

ليس صعبا التنبؤ بنتائج الثورات العربية واستشراف مستقبلها، فملامح مابعد الثورة تظل بوضوح امام المراقب الذي يجد نفسة في مأزق نابين تأييد تحرر الشعوب والخوف من النتائج السلبية القادمة، ومن اهم نتائج الحراك العربي التونسي والمصري مايلي:

- **تغير الأنظمة السياسية:** نجحت المظاهرات الاحتجاجية ولأول مرة في التاريخ المعاصر من إسقاط الأنظمة في تونس ومصر.
- **ثبات هياكل الدولة:** على الرغم من الحصول تدمير في بعض هياكل ومؤسسات الدول العربية التى حصلت بيها الأحداث إلا أنها حافظت الى حد ما– بعد تغيير السلطات السياسية– على مؤسسات الدول وبخاصة في مصر مما عكس ظاهرة ايجابية .
- **التفكير بالإصلاحات السياسية:** دفعت هذه الأحداث بقية الأنظمة العربية بضرورة التفكير الجدي بالإصلاحات السياسية والاقتصادية في المستقبل المنظور لتلاقي حصول احتجاجات جماهرية على قد تكون لها نتائج كارثية على هذه الأنظمة.[2]
- **ضبابية الأهداف السياسية:** لم تعد أمام الناس خيارات غير النزول الى الشارع لفرض أليات التغير السياسي ،ونتج عن هذه الاشكالية ضبابية الأهداف السياسية لها ولاسيما بعد سيطرة شعار(الشعب يريد تغير النظام) عليها دون الاكتراث بتوضيح المرحلة

[1] – اخبار الجزيرة،"العالم يطالب مصر بإصلاحات سياسية"، 2011/01/30، متاح على:
http://www.aljazeera.net/news/pages/06272f94-d228-4bb1-bbe6-7ad0487b2455

[2] – جنان حسين ،"الربيع العربي....او الجحيم العربي"،**جريدة اليمامة الكويتية**، ليوم(2014/12/04).

اللاحقة لاسقاط النظام وحتى الان لم توضح الكيفية التي سيتم بها ترتيب الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر وبقية الدول في المدى المنظور .

- **الخسائر البشرية:** تسببت المظاهرات الاحتجاجية في مصر وتونس في سقوط شهداء وجرحى، قدرت الخسائر لبشرية في تونس حولي 300 قتيل وبالنسبة لمصر 846 قتيل .
- **الخسائر المادية:** ساهمت ظاهرة استمرار المظاهرات الاحتجاجية في توقف المؤسسات الرسمية والشركات المالية والتجارية ومعامل الانتاج والجامعات والمدارس وتراجع الأنشط السياحية وتوقف العمل في البورصات وأسواق الاسهم وغيرها[1]،اضافة الى خسائر قدرت بحوالي 2.52مليار دولار بالنسبة لتونس مقابل9.79 مليار دولار لمصر[2].

المبحث الثاني: التحديات الأمنية التى تواجه بلدان الحراك السياسي التونسي والمصري.

شهدت كل من تونس ومصر مع بداية ثوراتها عدت تحديات على المستوى الداخلي والخارجي التي سنتطرق اليها فيما يلي:

المطلب الأول: تحديات ذات طابع سياسي–عسكري

أ– **الحالة التونسية:** ومن أبرز ملامح التحدي السياسي في تونس وما أفرزته الثورة من تدافع سياسي، احتماء جماعات اليسار الراديكالي الصغيرة بالاتحاد العام التونسي للشغل ومحاولة حشر الحكومة في الزاوية على الرغم من أن اتحاد الشغل في تونس مؤسسة عريقة بتقاليدها النضالية.

[1] – خيضر عباس النداوي،**الأبعاد الاقتصادية لثورات الربيع العربي**،جامعة النهرين ،كلية العلوم السياسية.

[2] - سامي واخرون،"أكثر من 378 ألف قتيل و852 مليار دولار وارهاب وخراب"،**مجلة اليمامة** الكويتية يوم 2014/11/04.

فهذه الجماعات تعمل على إرباك الحكومة من خلال كثرة المطالب التي ترفعها تحت غطاء الاتحاد

مما تولدت عنه سلسلة من الإضرابات والتحركات الاحتجاجية التي تسعى الحكومة إلى معالجتها وفق القانون دون الوقوع في ممارسة القمع ومن بين التحديات التي عادت إلى الساحة بعد انتخابات 23 أكتوبر 2011 تحدي الاستقطاب الإيديولوجي الثنائي بطرفيه من دعاة الأسلمة والعلمنة. وقد دعا د. عبد السلام في محاضرته إلى ضرورة تجاوز هذا الاستقطاب الثنائي خصوصا وأن المادة الأولى من الدستور(دستور 1959) تنص على أن تونس دولة حرة مستقلة الإسلام دينها والعربية لغتها والجمهورية نظامها. فهذا النص يكفي في حد ذاته لتثبيت هوية هذا البلد وتحديد مقوماتها[1].

أما في مجال السياسية الخارجية فتونس دولة محكومة بجملة من الدوائر الجغرافية التي لا بد وأن تكون حاضرة في نظرتها الاستراتيجية وفي تحركها الدبلوماسي. فمحيطها الطبيعي والجغرافي والسياسي يدفعها إلى التحرك في نطاق الدائرة المغاربية والدائرة المتوسطية والدائرة العربية والدائرة الإفريقية بما يخدم مصالحها ويحقق التوازن في علاقاتها الخارجية.

وفي هذا السياق تطرق الدكتور رفيق عبد السلام وزير الخارجية التونسي في محاضرة له بقطر لطبيعة التحولات الإقليمية والدولية ووضعية تونس فيها، فعلى المستوى المتوسطي لا بد لتونس من علاقة فاعلة مع أوروبا حيث يستأثر الاتحاد الأوروبي بنحو 80% من مبادلاتها التجارية. أما الجوار المغاربي فيفرض عليها علاقات خاصة ومتميزة باعتبارها أحد مكونات الاتحاد المغاربي الذي أعيد النقاش بشأنه خلال الأسابيع القليلة الماضية التي نشطت فيها الدبلوماسية التونسية والتي توجت

[1] – وليد عبد السلام، **تونس ما بعد الثورة.. تحديات الداخل والخارج** ،(د.ب.ن :مركز الجزيرة للدراسات ،مارس2012).

باجتماع لوزراء خارجية الدول المكونة للاتحاد والتحضير لعقد قمة مغاربية قبل نهاية العام الجاري. أما على الصعيد العربي، فقد خلقت الثورة التونسية حالة ثورية عربية أطاحت بعدد من الأنظمة ودفعت أنظمة أخرى إلى إجراء إصلاحات سياسية. كما أحيت الحديث عن التكامل العربي وعن إقامة سوق عربية مشتركة، كما أشار د. عبد السلام إلى أن علاقات تونس ببعدها الإفريقي تراجعت بشكل ملحوظ في عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي الذي لم يول هذه العلاقات ما تستحقه من الاهتمام. فتونس ما بعد الثورة تعتزم بعث الروح في علاقاتها الإفريقية والتحرك الدبلوماسي النشط في هذا الاتجاه[1].

–غياب ثقافة المشاركة السياسة داخل المجتمع: فقد كان المجتمع التونسي قبل الثورة مجتمعا محروما من العمل السياسي بشكل كبير، حيث حرص النظام القمعي السابق في تونس علي نزع الوجه السياسي عن المجتمع التونسي لأكثر من نصف قرن من الزمان، مما أدي إلي وجود نقص في الخبرة السياسية في المجتمع، وإعراض الشعب عن أغلب الأنشطة السياسة بالبلاد.

وكذلك غاب دور الإعلام الرسمي للدولة ومؤسسات المجتمع الدولي عن تعريف الناس بمفردات العمل السياسي ومبادئ الممارسة الديمقراطية بشكل عام.

دمج حركات المعارضة المختلفة في النظام السياسي الداخلي للدولة: فكثير من هذه الحركات التي سعت إلي تأسيس أحزاب سياسية لا تزال تعاني من محدودية الانتشار نظرا لغيابها الطويل عن العمل المجتمعي والسياسي علي الأرض. فإذا كان لأي حكومة جديدة في تونس أن تضع الأساس السليم

[1] – موقع مركز كارنجي للشرق الأوسط بمؤسسة كارنجي للسلام، متاح على: **http://carnegie-mec.org**

لنظام سياسي فعال فعليها أن تقوم بدعم وجود سياسات حزبية تنافسية تتيح الفرصة لكافة الأحزاب الناشئة المشاركة في الحياة السياسية[1].

- **تداعيات الازمة الليبية:** لقد خلفت تداعيات الأزمة الليبية على تونس ثلاثة أشكال: أولها عسكري وثانيها اقتصادي وثالثها اجتماعي. فتمدد «الدولة الاسلامية» إلى ليبيا المجاورة جعل خطر اختراق الحدود التونسية مسألة وقت، بخاصة في ظل وجود مجموعات محلية موالية لـ «القاعدة» مثل «أنصار الشريعة» و «كتيبة عقبة بن نافع "وما يُغذي هذه الظاهرة هو ارتفاع عدد المقاتلين التونسيين في سورية والعراق، بحسب تقديرات وزارة الداخلية التونسية إلى 3800 عنصر لا يُستبعد أن يعود كثير منهم إلى بلدهم. كما أن في ليبيا حالياً ما لا يقل عن 1500 مقاتل تونسي مدربين ومسلحين، وهم يرغبون بلا ريب بالعودة إلى بلدهم، ويبدو من الصعب على الجيش التونسي ذي التسليح المحدود فرض رقابة جوية وبرية صارمة على الحدود المشتركة ، ومن هذه الزاوية ستجد تونس نفسها في مواجهة تحديات أمنية ، مما سيجعل الحكومة غير قادرة على الجمع بين المهمات التنموية والدفاعية. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن وزارة الداخلية التونسية أكدت مؤخراً أن مئات التونسيين المقاتلين في صفوف تنظيم «داعش» عادوا مؤخراً إلى بلدهم، وأنهم ينشطون في خلايا نائمة، وبعضهم انضم الى صفوف تنظيم «أنصار الشريعة "ما سيحمل مئات الآلاف من المدنيين على الهجرة نحو تونس، في إعادة لسيناريو 2011 إبان الحملة العسكرية الأطلسية على كتائب معمر القذافي. ولا طاقة اليوم للدولة التونسية، على تحمل أعباء استقبال مليون لاجئ سنوات. وتستوعب

[1] –" التحول الديمقراطي في العالم العربي: الآفاق والدروس المستفادة من مختلف أنحاء العالم" ،**مؤسسة الاهرام**،(2015).

تونس حالياً ما يقارب مليوني ليبي استقروا فيها، مع ما يترتب على ذلك من أعباء اجتماعية واقتصادية وأمنية[1].

ب–الجانب المصري:

- **تحدي بناء الجمهورية الثانية:** باتت مصر أمام تحدي بناء الجمهورية الثانية، التي ستعني الانتقال إلى نظام رئاسي ديمقراطي تنزع منه الصلاحيات الفرعونية لمنصب رئيس الجمهورية، وتحدد مدة الرئيس بمدتين غير قابلتين للتمديد، ويتم تغيير القوانين المقيدة للحريات، واطلاق حرية تكوين الأحزاب وتأسيس الصحف، ورفع القيود المفروضة على منظمات المجتمع المدني، وتطهير جهاز أمن الدولة واعادة بنائه بصورة جديدة، وتحويل المؤسسات الصحفية الحكومية من كيانات مرتبطة بالحزب الحاكم إلى مؤسسات عامة مملوكة للدولة والشعب،إن الإرث المرحل من الجمهورية الأولى إلى الثانية ليس هينا، فهي لن تستلم مثل ما جرى في بلدان أوربا الشرقية دولة تتمتع بنظام تعليمي وصحي متقدم، ولا خدمات يمكن اعتبارها على الأقل متوسطة المستوى، ولا جامعات تخرج علماء ومهنيين أكفاء، ولا مراكز أبحاث تقدمة، و لا ثقافة عامة وفنون رفيعة، و بالتالي سيكون عليها أعباء مضاعفة تجعل بناء الديمقراطية والتقدم ليس أمرا سهلا، والأخطار والتحديات التي تواجهها كثيرة ولا يجب الاستهانة بها[2].

الازمة الليبية: لطالما شكلت حدود مصر مع ليبيا، الممتدة على مسافة 693 ميلاً، مصدر قلق كبير للحكومات المصرية المتعاقبة. فبعد الاطاحة بالدكتاتور معمر القذافي ، شهدت مصر تدفقاً حرّاً من الأسلحة والمخدرات والمهاجرين غير الشرعيين إليها في الوقت الذي بدأت فيه الجماعات المتطرفة

[1]–رشيد خشانة،" تداعيات الأزمة الليبية على تونس ومصر"، **جريدة الحياة اللبنانية**،(10مارس2015).

[2] – عمرو الشو بكي،**واقع ومستقبل الثورة المصرية**، منتدى البدائل العربي للدراسات، مصر2013.

الناشئة تتصارع للسيطرة على ليبيا وما بعدها. ووفقاً لتقرير للأمم المتحدة من عام 2013، شكّل تدفق العتاد العسكري من ليبيا الذي يهدد الأمن الداخلي لمصر، وفي آب/أغسطس، وخلال مؤتمر صحفي عقده الرئيس المصري مع رئيس الوزراء الإيطالي في القاهرة، دعا عبد الفتاح السيسي إلى "ضرورة التحرك سريعاً لمواجهة الوضع الذي يتشكل حالياً من معارك وجماعات عنف في ليبيا." [1]

- **التحدي الأمني في سيناء:** من الناحية التاريخية، تقع مسؤولية الأمن في سيناء على المخابرات المصرية، المعروفة أيضاً باسم "جهاز المخابرات العامة"، وهي إحدى الوكالات المسؤولة عن الأمن القومي. وطالما ظلت سيناء هادئة نسبياً، كانت السلطات المصرية تسمح للبدو البالغ تعدادهم نحو 500,000 نسمة بمواصلة أنشطتهم، بما في ذلك عمليات التهريب المربحة إلى إسرائيل والأردن وغزة. وبعد الإطاحة بمبارك، حل الجيش محل المخابرات باعتباره الوكالة الرئيسية المسؤولة عن الأمن في سيناء. ولا يبدو على سبيل المثال أن الجيش قد اشترك في أي عمليات كبرى جديدة ضد نشاط التهريب الذي يقوم به بدو سيناء،يشار إلى أن المتطرفين الذين يستلهمون أفكار تنظيم «القاعدة» هم ليسوا الجماعات المسلحة الوحيدة العاملة في سيناء. ففي عام 2009 اعتقلت قوات الأمن المصرية 25 عضواً من خلية تابعة لـ «حزب الله» مقرها في سيناء، كان يُزعم أنها تهرب الأسلحة إلى «حماس» في غزة، وتستهدف السياح الإسرائيليين، وتجري تخطيطات عملياتية مبكرة ضد الملاحة في قناة السويس[2].
- **تنامي الحراك الشعبي:** ليس من السهل، بالنظر إلى عدد الحركات الاحتجاجية وانتشارها في أنحاء البلاد، تقدير حجم المشاركين في الحراك الشعبي، ولكن الواضح أن مصر شهدت واحدًا

[1]– جلعاد وانيج، معهد واشنطن، 8أغسطس2013.

[2]– ديفيد شينكر، "التداعيات الثورية: مصر تواجه تحديات أمنية مبكرة"، معهد واشنطن.

من أكبر الحشود الشعبية المعارضة للنظام منذ فضِّ اعتصامي رابعة والنهضة في صيف 2013. هناك جملة من الأسباب تقف خلف هذا التصعيد الشعبي المعارض، وأهم هذه الأسباب هو المناخ السياسي العام الذي يسود البلاد بعد أكثر من عام ونصف العام على ولادة نظام 3 يوليو/تموز 2013، واتضاح حجم النقلة التي شهدتها مصر من وضع ديمقراطي، حر، غير مستقر، إلى وضع يخضع لقبضة أمنية قمعية، تضيق فيه مساحة الحرية السياسية باستمرار، ولا يبشر باستقرار سريع. وقد عززت أحكام التبرئة، والإفراج عن رموز نظام مبارك، وعن مبارك نفسه وابنيه، من الشعور بأن مصر تعود بصورة مطَّردة إلى النظام القديم، دفع هذا المناخ بقطاعات شعبية جديدة إلى الالتحاق بالحراك المعارض، ولكن الأمر لم يقتصر على الاتساع الشعبي العفوي للحراك؛ ففي المدن الكبرى، على الأقل، سيما العاصمة القاهرة، هناك مؤشرات متزايدة على أن جماعات سياسية، مثل 6 إبريل واليسار الراديكالي والحركات الطلابية المعارضة، أصبحت أكثر استعدادًا للنزول إلى الشارع ومشاركة تحالف دعم الشرعية فعالياته من التظاهرات الشعبية. من جهة أخرى، عززت التغييرات المتلاحقة في البنية القيادية للإخوان المسلمين، داخل وخارج البلاد، من ثقة القواعد الإخوانية بالنفس، وتركت أثرها على قدرة التيار الإخواني، والمتعاطفين معه، على الحشد،وتصميمه على مواصلة الحراك الثوري ضد النظام[1].كما تواجه مصر تحديات أو تهديدات نابعة من البيئة الاقليمية تتمثل في الدعم الاقليمي لجماعة الاخوان المسلمين من طرف قطر وتركيا من خلال الدعم المالي وكذلك تسهيل إستضافة قيادة الاخوان ،مما أدى ذلك الى الجفاء السياسي بين القاهرة وأنقرة والدوحة[2].

[1]–د.م، مركز الجزيرة للدراسات ،29 يناير 2015.

[2] - إبراهيم منشاوي، قرارت الحكومة المصرية لمواجهة الأرهاب،المركزالعربي للبحوث والدراسات.2014/03/22.

اظافة الى أزمة الملف المائي المتمثل في سد النهضة مع اثيوبيا من حيث تقاسم الحصص المائية والذي يعتبر من أبعاد الامن القومي المصري.[1]

المطلب الثاني: تحديات ذات طابع اقتصادي:

هناك خصوصية لكل ثورة كحدث سياسي واجتماعي، فليس هناك مجتمعات تتطابق مع بعضها البعض ونتيجة لذلك ليس هناك ثورة تتشابه مع ثورة اخرى،قد يكون هناك تشابة في الاسباب التي ادت الى قيام الثورة ولكنها تختلف بحيث طبيعة البلد الذي قامت فيها.

ا– **الجانب التونسي:** على الرّغم من الإنتعاشة التي شهدها قطاع السّياحة في تونس إلى حدود نهاية حزيران يونيو2012، ذلك أنّ مؤشراته سجّلت ارتفاعًا بنسبة 3.4 في المئة، مقارنةً بسنة 2012 وهو قطاع يشغّل 10 في،المئة من اليد العاملة، ويؤمّن 8 في المئة من مجمل الناتج الدّاخلي – فإنّ ما شهدته البلاد من حوادث عُنف وعدم استقرار سياسيّ ساهم في تراجع إقبال السيَّاح على تونس في النّصف الثّاني من سنة 2012،وذلك بحسب بيان صادر عن صندوق النّقد الدّولي بتاريخ 2 كانون الأوّل / ديسمبر 2012،وفي السّياق نفسه، شهد الاقتصاد التّونسي عدّة مشاكل مردّها تراجع احتياطي البلاد من العملة الأجنبيّ، وارتفاع قيمة الدّين الخارجيّ (2.5مليار يورو سنة2012) ، وتفاقم عجز الميزان التّجاري 6.6 (في المئة 78)،ما أثّر سلبيًّا في الوضع الاجتماعي .وقد تجلّى ذلك من خلال ارتفاع أسعار الموادّ الغذائيّة، والزّيادة في سعر المحروقات مرّتين متتاليتين سنة 2012 بنسبة 7 في المئة؛ فزادت أوضاع الطّبقة الوسطى تفاقما وأدى ذلك إلى اتّساع دائرة الفقر لتشمل 23.6 في المئة من مجموع السكّان .كما أنّ مناطق الظلّ؛ أي الجهات المهمّشة التي لم تنلْ حظّها من التنمية طوال

[1]- د.نورهان الشيخ، تحديات الأمن القومي أمام الرئيس،المركز العربي للبحوث والدراسات 2014/07/03.

دولة الاستقلال، لم يتجاوز عدد المشاريع المنجزة فيها خلال سنة 2012 نسبة 11 في المئة؛ مازاد الأعمال الاحتجاجيّة تصاعدًا، وأدّى إلى اتّساع التظاهرات المطلبيّة التي دعّمتها المعارضة لتساهم في توسيع دائرة شعبيّتها من ناحية، ولتوظّف الغضب الشّعبي في المناطق المحرومة للضّغط على حكومة الترويكا من ناحية أخرى .وكلّ ذلك ضاعف حدّة توتّر المشهد الراهن؛ الاجتماعي والسّياسي وأثّر سلبيًّا في الاقتصاد[1].

الجانب المصري: الوضع الاقتصادي في مصر منذ أن بدأت الثورة المصرية في يناير 2011 بدا بأنه متباطئاً، حيث انخفض الناتج المحلي وانهارت عائدات السياحة؛ الأمر الذي أدر بدوره لانخفاض الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية بنسبة 9 مليارات دولار خلال النصف الأول من العام2011، ويُتوقع أن تواجه مصر فجوة في التمويل الخارجي بحوالي 11 مليار دولار في النصف الثاني من العام 2011 والنصف الأول من العام 2012. وهو ما يثبت أن الإجراءات التي نفذتها الحكومة الانتقالية من زيادة الإنفاق العام هو مجرد رد فعل على المطالب الشعبية، وفي حقيقة الأمر، سيكون لهذه الإجراءات نتائج خطيرة طويلة المدى على الميزانية وعلى الموقف المالي للحكومة المصرية؛ إذ يتطلب الإنفاق الزائد عن الإيرادات من الدولة الاقتراض إما من مصادر محلية أو أجنبية . فحتى وقت قريب، كانت الحكومة تقترض من السوق المحلية.

[1] – وزير السياحة، "السياحة في نسق تصاعدي... 1200مليار مداخيل هذه السنة...7 مليون سائح سيزورون تونس"، موقع تورس،متاح على:
http://www.turess.com/almasdar/17211 على الرابط: 2013/07/28،

وقد سجل الدين العام المحلي في العام 2011 زيادةً قدرها 19,6 في المائة عما كان عليه في العام 2010 وما نسبته 1,7 في المائة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. علاوة على ذلك، ارتفع الدين الخارجي بنسبة 6,9 في المائة، في حين تراجعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ لأن نمو الناتج المحلي الإجمالي فاق نمو الدين على مدى الفترة ذاتها. وهو ما يؤدي بدوره إلى تقييد السيولة وعرقلة الاستثمار، خاصة وأن البنوك كانت مترددة في الإقراض بسبب حالة عدم اليقين السياسي والاجتماعي للمرحلة الانتقالية وهو ما يرتب مزيدًا من التدهور في الاقتصاد[1].

المطلب الثالث: تحديات ذات طابع اجتماعي–ثقافي

أ –الجانب التونسي

الخطاب الإعلامي التحريضي: شهدت تونس عقب الثّورة حالةً من الانفلات الإعلاميّ، فتعدَّدت وسائل الإعلام المرئيّة والمسموعة والمكتوبة واتسع مجال حرِّية التّفكير والتعبير اتّساعًا غير مسبوق . غير أنّ عدم وجود قانون منظّم للقطاع الإعلاميّ ساهم في نشأة كتابات موغلة في التعصّب مروّجة لمنطق الإقصاء والتّخوين .وجاء في تقرير أعدَّته المجموعة العربية لرصد الإعلام وجمعيتان تونسيتان، هما :المجلس الوطني للحرِّيات بتونس وشبكة تحالف من أجل نساء تونس، أنّ الإعلام التونسي بات يضطلع بدور التحريض وتنمية مشاعر الحقد والكراهية بين مختلف أطياف الشعب التونسي .وورد في التقرير أيضًا أنّ القنوات التلفزيّة والإذاعيّة تحوّلت إلى أبواق حزبية تروّج خطابًا مشتملًا على التخوين، والتكفير، والقذف ،وأخبر التّقرير بأنّ الصحف

[1]– ابراهيم يوسف،"كيف يمكن انقاذ الاقتصاد المصري"،مركز كارنيجي للسلام الدولي.

الناطقة باللغة العربية نشرت نحو 90 في المئة من خطابات الكراهية في حين اكتفت مثيلتها الناطقة بالفرنسية بالنسبة المتبقية .واشتمل على نحو 13 في المئة من هذه الخطابات دعواتٍ ضمنيةً، أو صريحةً، إلى العنف .وأشار التقرير إلى أنّ أكثر من 58 في المئة من المادة التي تضمنت خطابات الكراهية تعلَّقت على نحوٍ مباشر، أو غير مباشر، بمحوري الأحزاب والدين . وبذلك ساهم الخطاب الإعلاميّ التّحريضيّ في تغذية أسباب الاحتقان الاجتماعيّ والعنف السياسيّ[1].

ب – الجانب المصري

تحدي العدالة الانتقالية: من أهم مشكلات هذا النموذج من تحقيق العدالة الانتقالية هو صعوبة "فتح الملفات القديمة" يتضح ذلك في التشيك حيث استمر فتح الملفات القديمة حتى أصبح الأمر أكثر أهمية حتى من الإصلاح نفسه وهو يعتبر مصدر إلهاء للشعب في بعض الأوقات، كما هو الحال في مصر فتمثل محاكمات رموز النظام السابق مصدرا لجذب انتباه العديد من المصريين. كما أنه في بعض الأوقات يكون من الصعب الوصول إلى أدلة في حالة القتل الجماعي على سبيل المثال أيضا لن تتمكن دولة حالتها الاقتصادية متردية من تنفيذ تلك المحاكمات بسبب تكلفتها العالية: وفي بعض التجارب ثبت صعوبة ذلك النموذج، خاصة إذا استمر بعض الأشخاص المحسوبين على النظام القديم في الحكم حتى وان كانوا يتمتعون بقدر من النزاهة في السلطة وربما يمكن ذلك أن يفسر تعذر محاكمات "رموز" النظام القديم في مصر. واختارت بعض الدول "التصالح" مع النظام القديم فمثلا

[1] – المجموعة العربية لرصد الإعلام، **تقرير حول رصد خطابات الحقد والكراهية في وسائل الإعلام التونسية**،مارس 2013.

وافقت المعارضة البولندية [1] "تضامن" أو"solidarit"أن تتحاور مع النظام الشيوعي السابق حتى يتسنى لها الدخول في الانتخابات فيما يعرف بمناقشات الموائد المستديرة، وفيها وافقت المعارضة "تضامن" على أن تقبل فقط بالمنافسة على 25 % من المقاعد في البرلمان ، وحصل الحزب الشيوعي على ما يقارب الثلثين، على أن تنافس المعارضة على كل المقاعد في مجلس "الشورى" وحصلت المعارضة على ال 25% من المقاعد في الغرفة الأولى من البرلمان ومعظم المقاعد في الغرفة الثانية. وفي المجر كان الأساس هو عزل النظام السابق الشيوعي عن العمل السياسي إن قاموا بنقل هؤلاء إلى العمل الاقتصادي وأدى ذلك إلى أن يعيد النظام الشيوعي تكوين نفسه مرة أخرى في صورة حزب جديد وحظى بقبول من الشعب المجري[2].

حق تداول المعلومات: بالرغم من تبني مصر بعض القوانين وتوقيعها على بعض المبادرات إلا أن التطبيق العملي ما زال يختلف كثيرا عن الواقع النظري بالفساد الذي ظهرت العديد من ملفاته التي تثبت تورط النظام السابق فيه والتي لم تكن متوقعة سواء كان فسادا سياسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا، وذلك لأن التعتيم على المعلومات الحكومية بحجة الحفاظ على الأمن القومي للبلاد أدى إلى ضعف المؤسسات التي كانت مهمتها الأساسية إما مساءلة النظام ومحاسبته أو نشر المعلومات التي تساعد المواطنين على الدراية لقرارات حكومتهم. وما يلاحظ أن أمن الدولة محصور في أمن الرئيس وحاشيته بحيث يقاضي من يشاء دون رقابة أو حساب ،و أصبحت المعلومات العادية التي لا تمس النظام

[1] – هاني الريس،" شبح الشيوعية الرهيب يطارد النظام في بولندا"،**جريدة** "**الوسط**" **البحرينية**،متاح على :
http://www.alwasatnews.com/2729/news/read/375178/1.htm

[2] – المركز الدولي للعدالة الانتقاليه،متاح على: -
http://ictj.org/ar/our-work/transitional-justice-issues/reparations،

السياسي صعبة المنال ويمكن أن يعزي ذلك إلا أن إخفاء المعلومة أصبح ثقافة مصرية إلى أن أهملت المعلومات والإحصاءات وتراخت الأجهزة المعنية بإنتاج تلك المعلومات أو تحديثها. إضافة إلى أن المؤسسات الرقابية تنتمي إلى السلطة التنفيذية فهي لا تمتلك استقلالا كاملا لا بمراقبة الحكومة، وحتى إذا راقبتها لا تقوم بمحاسبتها ، فالهيكل الحكومي لا يدعم الشفافية ولا توجد آليات دعم للشفافية للضمان حرية المعلومات [1].

- **اشكالية وضع المرأة المصرية:**هناك الكثير من التحديات التي تواجه المرأة المصرية بعد الثورة على مستوى الممارسة والتشريع، وذلك بسبب الموروثات الثقافية الراسخة في أذهان الكثيرين والتي توقف المرأة عن مسيرتها وتبعدها عن أداء دورها كشريك في تنمية المجتمع له نفس حقوق الرجل وعليه نفس الواجبات، وأيضاً تبعدها عن المشاركة السياسية، أصبحت قوانين الأحوال الشخصية مثار جدل فى مصر ما بعد الثورة حيث أبدى الكثيرون اعتراضهم عليها باعتبار أنها ارتبطت بشكل أو بآخر بزوجة الرئيس السابق، ورأى البعض أن هذه القوانين يجب تعديلها بحيث تحقق مصالح الأسرة التى تعرضت للتدمير من قبل المجلس القومي للمرأة وغيره من المؤسسات، فى هذا الشأن فقد تم رصد التالي:

1–جلوبال بارتنرز ،**الشفاقية، المعايير الدولية والحالة المصرية**، منتدى البدائل العربي للدراسات، روافد للنشر والتوزيع، ديسمبر 2011 ، ص. 55.

أولا: استمرار الجدل والانقسام حول طرح قضايا المرأة بين فريقين أحدهما مؤيد والآخر معارض، وأُضيف إلى هذا الجدل بعدان جديدان منذ اندلاع الثورة هما: ربط قضية المرأة بالنظام "السابق" وخاصة زوجة الرئيس السابق باعتبار أنها كانت ترأس المجلس القومى للمرأة.

ثانيا: أوضاع المرأة لم تتحسن كثيرا إلى الآن منذ اندلاع الثورة، بل إنها فى بعض الأحيان شهدت تراجعا مثل ما حدث من انتهاكات صارخة بحق المتظاهرات فى أحداث محمد محمود ومجلس الوزراء.

ثالثا: أن الثورة المصرية مازالت مستمرة حتى الآن، وهذا يتطلب جهد مضاعف للمرأة ليس فقط للمطالبة بحقوقها والمساواة بين الجميع ولكن للحفاظ على الثورة وإعادة بناء المجتمع مرة أخرى. [1]

التحرش الجنسي: وفي مصر تحديدا كانت القوة الإعلامية قد لعبت دورها في المنعطف الذي دخل فيه الحراك الشعبي، فالثورة أخذت اسمها الأول من القنوات التلفزيونية المتفاوتة في توجهاتها، وما تلا ذلك من سقوط الحكومة السابقة كان شكلا من الحرب الإعلامية بين القنوات الإعلامية بتوجهاتها الليبرالية والإسلامية، وتصدير مشاهد التحرش وإحصائياتها كان يرتبط بتوجه القناة، فأصبح ميدان رابعة والتحرير ملعبين لإثبات سوء سلوكيات كل طرف، القنوات ذات التوجه المنفتح لم تنكر حالات الاعتداء التي حدثت في تجمعات التحرير المعارضة لحكومة الإخوان المسلمين آنذاك. أصبحت حالات التحرش مادة للمزايدة الإعلامية بين الفرقاء بدلا من أن تشكل انتفاضة موحدة نحو سن قوانين وأنظمة تحمي الضحايا،وعلى الطرف الآخر كانت القنوات المؤيدة للحكومة الإخوانية، قد ذهبت إلى

[1]– يسرى العزباوي،**التحديات والفرص المتاحة لمشاركة المرأة في صنع القرار**،(د.ب.ن،المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة)،ص.8.

اعتبارات متطرفة من أن ميدان رابعة حاضن أنصار الحزب الإخواني لم يشهد أي حالة تحرش ،أي أن الفرقة الوطنية هي سبب شيوع الظاهرة بعد ذلك، لقد شكلت حالات التحرش وقتها مادة مضاربة إعلامية بدلا من أن تشكل انتفاضة موحدة نحو سن قوانين وأنظمة تحمي الضحايا [1] .

صحيح أن هناك أوجه شبه بين مصر وتونس، فكلاهما يمر بتجربة القلاقل السياسية. كما أن الأحزاب السياسية المسيطرة والتي ربحت الانتخابات في البلدين ليست لديها خبرة في الحكم. وأيضا يكافح البلدان من أجل تعديل تأثير الإسلام داخل أنظمتهما الديمقراطية الوليدة.

ومنه يمكن القول ان كلا التجربتين تلتقيان في عدة نقاط تشابه والتي يمكن الاشارة اليها في الآتي:

- خاصية الجماهيرية والشمول:استقطبت الثورتان المصرية والتونسية كافة الأطياف والفئات ، وشارك فيها كل الشعب ، اضافة الى أن ثورتي تونس ومصر انطلقتا بدون قيادة وبدون رأس وبدون زعيم ملهم يوجهها ويرشدها ويتحكم بتحركاتها، وكانت تلقائية
- السلمية:انطلقت ثورة مصر وتونس مستلهمة روح الثورات السلمية في العالم، مستفيدة من نضج مجتمعها وحداثته وعدم امتلاك أفرادها للسلاح. كانت ذات طابع سلمي الطابع السلمي.
- الفجائية:تميزت ثورة تونس بأنها ثورة فجائية وكانت بدون قيادة وغير مؤطرة لذلك انخرط فيها الجميع وتبناها الجميع ،واستطاعت أن تحيّد الجيش وتكسبه لصفها بفضل تعاطيها الحضاري.

[1]– لمياء السويلم ،" التحرش الجنسي في العالم العربي"،**المجلة اللندنية**،(09 يوليو 2014).

- أما الثورة المصرية التي افتقدت المرشد والقائد فقد تمكن الجيش منها وأصبح الفاعل الأساسي والمتحكّم الرئيسي فيها، وأصبحت قراراته هي المهيمن الأساسي على الحياة السياسية وقد شكّل الجيش مستقبل جمهورية مصر بعدما مسك بالدولة والحكومة.

الفصل الثالث

الأفاق المستقبلية للدراسة

الفصل الثالث: الأفـاق المستقبلية للدراسة والبحث.

عانت المجتمعات العربية فترات طويلة من الاستبداد والتسلط والهيمنة في ظل سيطرة بعض الأنظمة والنخب على عصب الحياة السياسية، فترات لم ينعم فيها الإنسان العربي بممارسة الديمقراطية الحقيقية التي تعني التفكير الخلاق و الاختيار الحر لكل من يتقلد مسؤولية تدبير الشأن العام، هو ما جعل الشعوب العربية في كل من تونس ومصر تثور ضد جلاديها، فقد بدأ واقع جديد يتبلور ببلدان الحراك العربي، واقع يتجه نحو تأسيس دولة ديمقراطية حقيقية، لكن هذا الدافع الثوري الإيجابي اصطدم بمجموعة من الكوابح التي أصبحت تهدد مسار الديمقراطية من خلال صعوبات ومخاض عسير تخوضها هذه والمتمثلة في اشكاليات ومعيقات للمسار الانتقالي إضافة الى فلتان أمني ،وثورات مضادة تهدد المنطقة، وفي خضم هذا سوف نتطرق في المبحثين التاليين الأفاق السياسية والأمنية في كل من تونس ومصر.

المبحث الأول: الأفـاق السياسية .

يظهر جليًا و بوضوح تعثر المسار الخاص بعملية التحول الديمقراطي في البلدان التي قامت فيها ثورات الحراك السياسي (تونس–مصر) لدرجة وصلت إلى حد الردة عن مسار عملية الدمقرطة حيث سنتناول في المطلب الأول اشكاليات التحول الديمقراطي في دول الحراك العربي ،مرورا بالمعيقات ،ثم وصولا الى متطلبات الانتقال الديمقراطي.

–المطلب الأول: إشكاليات التحول الديمقراطي

يعرف عالم السياسية الامريكي **فليب شميتر** التحول الديمقراطي بأنه "عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد

أو موضوعات لم تشملهم من قبل،اذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي الى نظام ديمقراطي مستقر[1].

ووفقا لهذا المفهوم هناك عوائق تعترض العملية الانتقالية للتحول الديمقراطي تتمثل فيما يلي:

أولا : إشكالية انتشار الارهاب و التطرف في المنطقة.

لقد أصبح الارهاب و التطرف الديني يشكل خطرًا يهدد مسار التحول الديمقراطي في بلدان الحراك العربي(تونس–مصر) لدرجة أنه يهدد وحدة و كيان بعض تلك الدول و إن استمرار انتشار الارهاب والتطرف يجهض عملية التحول الديمقراطي و قد يقضى عليها تمامًا فبانتشار خطر الارهاب وازدياد تهديداته تكون أولوية الشعوب التي تتعرض لخطر و تهديد الارهاب هو التخلص والوقاية من ذلك الخطر ومحاربته ،و مكافحته بكافة الوسائل حتى لو تعارضت تلك الوسائل أو بعضها مع مبادئ الديمقراطية، و حقوق الانسان و الحريات مما قد يتسبب في تعطيل أو تجميد مسار التحول.[2] الديمقراطي في الدول التي تعانى من خطر الارهاب في سبيل تحقيق الاستقرار الأمني و السيطرة الأمنية التي تمكن من مجابهة و مكافحة الارهاب في تلك الدول كما ان الارهاب يعد من اشد الاخطار التي تهدد السلام و الامن الوطني و الاقليمي.

ثانيًا : إشكالية انتشار الاستقطاب في مصر .

إن حدوث الاستقطاب و انتشاره في كافة بلدان الحراك العربي كان سببًا رئيسيًا في تعثر مسار التحول الديمقراطي في المنطقة حيث أن الانتشار الواسع لفكر الاستقطاب بكافة أنواعه و صوره من الاستقطاب الديني إلى المذهبي إلى الطائفي إلى العرقي و حتى الاستقطاب السياسي

[1] - بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي "دراسة على اليمين وبلاد أخرى**،ا(لقاهرة،مكتبة مدبولي،2008)،ص.29.

[2] - ابو الحسن بشير عمر، "دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي واشكالياته في ظل المتغيرات الحالية"، **الحوار المتمدن**،العدد:4564.

والايدلوجي أصبح يسيطر على المشهد العربي وخاصة في تونس ومصر عقب الثورات ،و قد تسببت حالة الاستقطاب التي سيطرت على المجتمع العربي في إفشال كافة محاولات الوصول إلى التوافق السياسي، والتأسيس لمرحلة الديمقراطية التوافقية وهى صورة من صور الديمقراطية وتعد الافضل بين صورها فهي سمة الديمقراطيات المستقرة و الوصول إليها يعنى لزومًا الوصول إلى ترسيخ و استقرار قيم و مبادئ الديمقراطية في تلك المجتمعات التي تتبنى قيم الديمقراطية التوافقية و تطبقها على عكس الاستقطاب الذى دومًا يأتي بأنظمة تسلطية فالاستقطاب هو أحد أهم أسباب نشأة الانظمة السلطوية و قد تحول الاستقطاب إلى وسيلة و آلية يوظفها أتباع الانظمة السلطوية القديمة بغرض إجهاض مسار التحول الديمقراطي و إعادة إنتاج تلك الانظمة السلطوية مرة أخرى أو إنشاء أنظمة سلطوية جديدة .

ثالثًا : إشكالية تدهور الوضع الاقتصادي .

الاقتصاد له دور هام كعامل مؤثر في عملية التحول الديمقراطي برمتها فالاقتصاد دائمًا ما يكون سببًا و هدفًا في آن واحد فبمطالعة تجارب التحول الديمقراطي حول العالم نجد أن الازمات الاقتصادية التي تعرضت لها تلك الدول و فشل الانظمة الحاكمة في مواجهة تلك الازمات أو تبنى تلك الانظمة لسياسات اقتصادية طالما تسببت في انتشار الظلم الاجتماعي و كذا فشل تلك الانظمة فى ادارة الموارد الاقتصادية لدولها و في عدم تحقيق عدالة التوزيع لتلك الموارد تعد جميعها أسباب لانهيار شرعية تلك الانظمة و البدء في عملية التحول الديمقراطي التي يكون دائمًا من أحد أهدافها التنمية الاقتصادية الشاملة و عدالة توزيع الموارد الاقتصادية للدولة لذلك فإن الاقتصاد قد يكون إما عاملًا محفزًا لعملية التحول الديمقراطي أو منفرًا منها حيث أن تعرض الدول التي تمر بمراحل التحول الديمقراطي لازمات اقتصادية أثناء مسار عملية الدمقرطة أو استمرار حالة التدهور الاقتصادي وسوء

الادارة و التوزيع للموارد الاقتصادية في تلك الدول التي تسببت في انهيار الانظمة السلطوية دون معالجة لتلك الازمات و أيجاد حلول لها و دون حدوث إصلاح اقتصادي حقيقي و ملموس عندها يتحول الاقتصاد إلى عامل منفر لعملية التحول الديمقراطي فالشعوب غاليًا ما تقيم و تختبر أداء الانظمة و السياسات المطبقة بالمعيار الاقتصادي و ورقة الاقتصاد دائمًا ما تكون الضاغط الأساسي في عملية التحول الديمقراطي ،وفى توجيه و تحديد مسارها و قد تكون أداة إجهاض وإعاقة لمسار التحول الديمقراطي وهذا ما أصبحت تعاني منه كل من تونس ومصر عقب الانتفاضة و أصبح اقتصادهما حرج جدًا وهو في تدهور مستمر ليصل به إلى حد الاحتضار مما يشكل خطرًا مباشرًا على عملية التحول الديمقراطي [1].

رابعًا : إشكالية عدم استقرار الشرعية.

أضحت أزمة الشرعية هي محور الصراع السياسي بالنسبة لمصر فعدم استقرار الوضع السياسي أثناء عملية التحول الديمقراطي أدى إلى استمرار الصراع والتنافس السياسي حول الشرعية ما بين الشرعية الثورية و الشرعية الدستورية و القانونية وشرعية الانجاز أو حتى ما تبقى من شرعية الانظمة السلطوية المنهارة ،وفي مرحلة التحول الديمقراطي دائمًا ما تكون الشرعية الثورية هى الشرعية الحاضنة لعملية التحول الديمقراطي فغالبًا ما تكون أدوات و وسائل الشرعية الثورية ضرورية لبدء إجراءات التحول الديمقراطي و حماية تلك الاجراءات و الشرعية الثورية ترتبط أكثر بمرحلة الانتقال الديمقراطي فهي تبدأ مع الانتقال الديمقراطي و تتحول إلى شرعية الانجاز التي تتمثل في وجوب إنجاز بناء وإعادة تأهيل و هيكلة مؤسسات الدولة و وضع الاسس الدستورية والقانونية الديمقراطية التي يتفق عليها الاطراف الفاعلين و تحقيق العدالة الانتقالية التي تعد الآلية الاصيلة و اللازمة لبناء

[1] - نشأت الهلالي ،حلقة نقاشية: "إنعكاس عملية التحول الديمقراطي على حالة الإستقرار والأمن الداخلي للدول"،المركز الدولي للدراسات المسقبلية والدولية. متاح على **http://www.icfsthinktank.org02 .**

شرعية دستورية و قانونية مستمدة من الشرعية الثورية و مترجمة لها وتلك هي المرحلة الاهم و الاكبر من عملية التحول الديمقراطي التي تنتهى باستقرار الشرعية الدستورية والقانونية للمؤسسات السياسية التي انتجتها عملية التحول الديمقراطي[1].

خامسا : إشكالية غياب لغة التفاوض و فقد الثقة بين مؤسسات المجتمع المدني.

يظهر هذا من خلال التوتر الحاصل بين المؤسسات و التيارات المدنية التي أفرزتها عملية التحول الديمقراطي في دول الحراك العربي(تونس– مصر) و ذلك بسبب حالة فقدان الثقة التي أصابت تلك المؤسسات وتخوفها من النتائج و الآثار التي قد تسفر عنها عملية التغيير بالإضافة إلى حالة الاضطرابات والتحديات الأمنية و السياسية التي تعاني منها ومصر(يستثنى تونس التي تمكن فيها الاتحاد العام التونسي للشغل بلعب دور فعال في الحكومة الانتقالية في تونس) .

وأيضا بسبب فشل تلك التيارات في التفاوض الحقيقي مع المؤسسات و إقناع تلك المؤسسات بضرورة اتمام عملية التحول الديمقراطي و بقدرة تلك التيارات السياسية على قيادة و حكم دولها واتخاذ القرار السياسي المناسب و الوصول بتلك الدول إلى مرحلة الاستقرار التي تنشدها المؤسسات التي تتحمل العبء أيضا بسبب فشلها في استيعاب التيارات المدنية أو فتح قنوات حوار حقيقية معها كما أن تلك المؤسسات لم تبدأ حتى الان اشراك التيارات المدنية تدريجيا فى السلطة و في اتخاذ القرار السياسي بل هناك توجه واضح من المؤسسات نحو تهميش و ابعاد التيارات المدنية عن سلطة اتخاذ القرار و الحكم والتضيق عليها كما يجرى في مصر.

[1]- جون لوكا ، **التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي : ما يعتريه من عدم اليقين و التعرض للأخطار و ما يعتريه من شرعية محاولة تجريبية في تحديد المفاهيم و فرضيات أخرى** ، مركز الدراسات الوحدة العربية الطبعة الثانية ، (بيروت 2000)،ص .42 – 43.

و كون المؤسسات تعد من الاطراف الفاعلة و القوى الرئيسية فى العملية السياسية فإن عدم رغبتها في اتمام التحول الديمقراطي و تشككها من نتائجه ، يهدد استكمال عملية التحول الديمقراطي[1] .

سادسا–هشاشة قوى ومنظمات المجتمع المدني في مصر.

تؤكد أدبيات التحول الديمقراطي على أن قوى ومنظمات المجتمع المدني، متمثلة في الجمعيات الأهلية، والنقابات العمالية، والمهنية والاتحادات، والنوادي، والحركات الاجتماعية وغيرها، تستطيع أن تقوم بدور هام ومؤثر خلال مرحلتي التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية، وذلك من خلال مسالك عديدة، وعليه فقد أشار الخبراء والباحثين الى ضعف قوى ومنظمات المجتمع المدني يُعد من بين العوامل التي تفسر تعثر عملية التحول الديمقراطي، فعلى الرغم من وجود عشرات الآلاف من الجمعيات الأهلية والمنظمات النقابية والحقوقية والحركات الاجتماعية في مصر، وعلى الرغم من أن بعضها قام بدور هام خلال ثورة 25 يناير، إلا أنها لم تستطع القيام بدور بارز ومؤثر في مرحلة ما بعد تخلى مبارك عن السلطة، وذلك لأسباب عديدة، بعضها يتعلق بمناخ الاستقطاب الديني والسياسي، الذى وُظف فيه قطاع من منظمات المجتمع المدني كأدوات لقوى وأحزاب سياسية، فضلاً عن القيود القانونية والإدارية والأمنية التي قلصت من فاعلية المجتمع المدني واستقلاليته سواء قبل ثورة 25 يناير أو بعدها، وبعضها الآخر يتعلق بحالة الضعف البنيوي التي يعانى منها كثير من منظمات المجتمع المدني بسبب محدودية العضوية، ونقص التمويل، وغياب أو ضعف المؤسسية والشفافية الداخلية والصراعات البينية في صفوف الائتلافات الشبابية والثورية، مما أضعف من دور الشباب في العملية السياسية[2].

[1] - د. عامر حسين فياض – شبكة الاقتصاديين العراقيين – في 10 / 8 / 2014، http://iraqieconomists.net/ar

[2]- د. حسنين توفيق إبراهيم، معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي ،مجلة السياسية الدولية،العدد1311.

المطلب الثاني : معيقات الانتقال الديمقراطي

ذهب اغلب الباحثين و المهتمين بالدراسات الديمقراطية في العالم العربي إلى القول أن هناك انتقالا ديمقراطيا على الأبواب ، خصوصا بعد ظهور مجموعة من المؤشرات الدالة على ذلك كتنحي وهروب الرؤساء ، استمرار المظاهرات ، تأسيس مجالس تأسيسية ركنت إليها مهام صياغة الدساتير ، تنظيم انتخابات حرة و نزيهة ، ومحدودية التدخل الأجنبي في البداية،لكن بعد مرور الوقت ظهرت متغيرات أخرى قلبت الطاولة على تطلعات الانتقال الديمقراطي لتبدأ بالظهور معيقات تحول دون تحقيق المبتغى و الهدف المنشود تتمثل فيما يلي:

أولا- دور ومكانة الجيش.

تعد قضية العلاقة ما بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية المنتخبة أحد أهم المعيقات الكبرى التي تواجه النظم السياسية التي تتحول من السلطوية الى الديمقراطية يعود هذا الأمر الى أن المؤسسة العسكرية عادة ما تتمتع بامتيازات كبيرة خلال مراحل الحكم السلطوي، إما لأنها هي نفسها التي تحكم وإما لأن النظام السلطوي الى نظام ديمقراطي تتضمن الضرورة مفاوضات حول دور المؤسسة العسكرية في ظل النظام الجديد بينما تحاول مصر أن تتلمس طريقها من أجل بناء نظام سياسي يتسم بالديمقراطية والتعددية ،فسيكون عليها هي الأخرى أن تحدد طبيعة العلاقة المؤسسية ما بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات المنتخبة(البرلمان، السلطة التنفيذية)، بينما ينصب الجدل في مصر على مخاطر احتفاظ الجيش بحق التدخل في الشأن السياسي(عسكرة السياسة)،فان معيقا أخر لا يقل أهمية

هو قيام بعض القوى السياسية بالتدخل في أمور الجيش بهدف تحقيق مصالح سياسية (تسيس الجيش)[1].

ثانيا– الصراع الفكري والسياسي(اسلامي–ليبرالي)

كان من أبرز الأثار السلبية هي تفجر الصراع الفكري والسياسي بين تيارين أساسيين على الساحة (ليبرالي – إسلامي) وهو ما يزال محتدم ويعرقل كل مسعى للتطور على المسار الانتقال الديمقراطي في مصر ويثبت فشل مساعي وجهود التوفيق والتقريب،وكان من بين أهم مظاهر الإعاقة هو تصدر التيار الإسلامي للحكم بشكل مباشر بالوصول لقمة السلطة التنفيذية و المشاركة في هياكل السلطة الجديدة، دون أن يكون مستعدا لهذه المرحلة، ما أ ثبت أن الحركة الإسلامية لم تتهيأ لمرحلة إدارة الدولة بكافة تعقيداتها وعجزت عن التكهن بما يمكن أن تفعله القوى المعرقلة لعجلة الإدارة والاقتصادي والأمن فكانت النتائج مبررة لخروج التيار الإسلامي أو إخراجه من الحكم في كل من تونس ومصر[2].

ثالثا – بقايا النظام السابق في الدولة.

والذي يمكن اطلاق عليه الدولة العميقة وهذا المفهوم متداول في مجموعة الدول ، كأميركا اللاتينية، ثم إنه لقى شهرة في تركيا بوجه أخص منذ أكثر من نصف قرن ، ويقصد به " شبكة العملاء الذين ينتمون إلى تنظيم غير رسمي ، لهم مصالحهم الواسعة وامتداداتهم في الداخل والخارج، ونقطة القوة فيهم أن عناصرهم الأساسية لها وجودها في مختلف مؤسسات ومفاصل الدولة ، المدنية والعسكرية والسياسية والإعلامية والأمنية، الأمر الذى يوفر لتلك العناصر فرصة توجيه أنشطة

[1]- جورج فهمي، "التحول الديمقراطي في مصر"،(القاهرة منتدى البدائل العربي للدراسات،)2011،ص.04.
[2] - السنوسي البسيكري،" تعثر الانتقال الديمقراطي في دول الربيع العربي"، متاح على موقع **www.arbi21.com**،**يوم 2014/07/11**

مؤسسات الدولة الرسمية والتأثير في القرار السياسي، وللدولة العميقة وجهان، أحدهما معلن وظاهر يتمثل في رجالها الذين يتبوؤون مواقع متقدمة في مؤسسات الدولة والجيش والبرلمان والنقابات إلى جانب مؤسسات الإعلام و حتى علماء و رجال الدين، الوجه الآخر خفي غير معلن يتولى تحريك الأطراف المعنية في مؤسسات الدولة لتنفيذ المخططات المرسومة ،وهذا ما حدث في كل من تونس بشكل محدود ،ولكن مصر بشكل أكبر حيث ظهرت هناك أطراف تدير خفية غير معلنة تؤثر في القرار السياسي وتوجهات الدولة وهذا من خلال أرباب العمل وأزلام النظام السابق وكل هذا ، لمحافظها على الوضع السياسي الذي يخدم مصالحها و استراتيجيتها المعلنة و الخفية أيضا ، على اعتبار ان أي إعادة لتوزيع الأدوار السياسية بين الفاعلين السياسيين يعيد في نفي الوقت ترتيب القوة و المصالح الاقتصادية بين كل اللاعبين.

رابعا- أزمة العدالة الانتقالية:

يشير مفهوم العدالة الانتقالية إلى مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، وتتضمّن هذه التدابير الملاحقات القضائية، ولجان الحقيقة، وبرامج جبر الضرر وأشكال متنوّعة من إصلاح المؤسسات، وليست العدالة الانتقالية نوعًا "خاصًّا" من العدالة، إنّما مقاربة لتحقيق العدالة في فترات الانتقال من النزاع أو قمع الدولة، ومن خلال محاولة تحقيق المحاسبة والتعويض عن الضحايا، تقدّم العدالة الانتقالية اعترافاً بحقوق الضحايا وتشجّع الثقة المدنية، وتقوّي سيادة القانون والديمقراطية ،فخلال محاكمة مبارك ومائة وخمسين من معاونيه، لجأت الحكومة المصرية الى الهيكل القضائي الذي كان قائما في عهد مبارك، والذي كان يتميز بعدم الاستقلالية من قبل السلطة التنفيذية وأجهزة الأمن الداخلي، وقد أثبت النظام القضائي المصري في تلك المحاكمات على أنه غير قادر على مقاضاة

مسئولي الدولة الضالعين في الجرائم، وبعد صعود الاخوان المسلمين الى السلطة أيضا سارو على نفس النهج ،استخدموا ألة القمع نفسها التي استخدمت في عهد مبارك لا سكات معارضيه وتجاهلوا الحديث عن العدالة الانتقالية ورفضوا الغاء القوانين التي اقرها مبارك سابقا بخصوص تقيد الحريات العامة[1].

خامسا– الصراعات الطائفية و الدينية في مصر.

الصراعات الطائفية و الدينية من أهم معيقات الانتقال الديمقراطي بالعالم العربي ، باعتبارها قنابل موقوتة تهدد استقرار هذه النظم ، و إذكائها يعود الى الأنظمة السياسية نفسها التي تلعب على هذا الوتر لخلق وفبركة صراعات أفقية بين القوى و المكونات السياسية و المجتمعية ، ولتفادي أيضا توجيه الصراع عموديا إن توافقت القوى المعارضة بغض النظر على انتماءاتها الايديولوجية و الدينية، كما يعود تأجيجها أيضا من طرف القوى الأجنبية باعتبارها مدخلا للتفتيت و التسهيل الطريق نحو الاستعمار ،وهذا ما تشهده مصر والاصطدام الحاصل بين المسلمين و الأقباط في مصر الذي خلف العديد من القتلى و حرق رموز دينية ،وقد سبقتها صراعات دامية كثيرة خلال الثلاثين سنة الماضية بين أتباع الديانتين في مصر. كما وتصاعدت بعد ثورة 25 يناير نشاطات السلفيين الذين فرضوا سيطرتهم على بعض المساجد بالقوة، إضافة إلى تدميرهم لمراقد بعض الأولياء الصالحين.

سادسا – القيود المفروضة على المجتمع المدني

يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى جمعيات ينشئها أشخاص تعمل لنصرة قضية مشتركة وهي تشمل المنظمات غير الحكومية ، والنقابات العمالية، وجماعات السكان الأصليين ، والمنظمات الخيرية ، والمنظمات الدينية ، والنقابات المهنية ، ومؤسسات العمل الخيري ، فهي تتمثل باستقلالها

[1]- زياد عبد الوهاب، "حقوق الانسان في العالم العربي"، **تقرير سنوي** 2012،ص.91.

عن الحكومة والقطاع الخاص مبدئيا .. لكن الإشكال المطروح بخصوص هذه هيئات في الدول العربية هو مدى تحقيق هذه الاستقلالية عن توجهات الدول ، بحيث تعمل الأنظمة السياسية على التضييق عليها ، و جعلها ابواقا تخدم أجنداتها السياسية وهذا ما حدث في مصر من انتهاكات وتضيق مقنن للمجتمع المدني ، بل أكثر من ذلك أصبحت أدوات للتجسس تعمل عمل مخابراتي ، لتصير أداة مراقبة للشعوب عوض ان تراقب السلطة . فملاحظ أن اغلب الأنظمة السياسية العربية تقوم بخلق نقابة او جمعية كدرع لأحزابها السياسية ، ليصير التماهي و الخلط بين العمل السياسي و عمل هيئات المجتمع المدني. فتحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي في الدول العربية كفيل بمدى قدرة هذه المنظمات بتحقيق استقلالها عن السلطة.

سابعا– الصراعات بين قوى الثورة وتشرذمها.

معظم الذين قاموا بالانتفاضات والثورات الشعبية الأخيرة في البلاد العربية هم من الشباب، أو ما أطلق عليهم بجيل الانترنت والفاسبوك والتوتير. وهؤلاء يشكلون نسبة كبيرة من الشعب، يريدون نظاماً ديمقراطياً يضمن لهم حياة حرة وكريمة، ومعظمهم غير مؤدلجين، ولكن مشكلتهم الكبرى أنهم غير منظمين في أحزاب أيضاً، أي أنهم لا ينتمون إلى أي حزب سياسي ويفتقرون إلى زعامة كارزماتية تقودهم وتوحدهم وتبلور أفكارهم في تنظيم سياسي ليحقق لهم أهدافهم المشتركة في بناء النظام مشكلة كما أن هناك معوق .الديمقراطي ودولة المؤسسات وهذا ما أدى الى تشرذم الطاقات الشبابية ثاني يتمثل في قوى الثورة أنها غير متجانسة، وتضم مكونات مختلفة ومتصارعة سياسياً وأيديولوجياً وقبلياً[1].

[1]- متاح على الموقع: **http://www.abdulkhaliqhussein.nl**

ثامنا– الضغوطات الخارجية.

رغم الخطاب التي تروجه القوى الدولية العظمى بنشر الديمقراطية و ثقافة حقوق الإنسان ، إلا أن التجربة أثبتت ان الضغط معيق للانتقال الديمقراطي ، و انه لا يمكن نسخ تجارب ديمقراطية لمجتمعات أخرى ، على أساس ان لكل دولة خصوصياتها . فالتدخل إذن في شؤون الدول الداخلية حتى وان كانت تحث تبريرات قانونية ، او تحت غطاء الشرعية الدولية لا يهدف إلا لتحقيق مصالح استراتيجية للقوى الضاغطة عبر استنزاف ثروات بلدها و التحكم فيها سياسيا عسكريا ، و ثقافيا ، فالتجارب السابقة التي سجلت التدخل الأجنبي لم تنبث قط أي تأسيس لانتقال ديمقراطي في اي دولة وفي الاخير يمكن القول أن العالم العربي يعيش مند مدة طويلة على مخاض الانتقال من أنظمة " لا عسكرية ولا دينية . ورغم "سلطوية " إلى أنظمة ديمقراطية ، من خلال بناء دولة مدنية " علمانية ظهور معيقات عديدة حالت دون ذلك ، او أجلت الوصول الى عملية الانتقال ، إلا أن التجاذب و الصراع بين القوى الداعية للديمقراطية والأخرى المناقضة لها مازال قائما في انتظار متغيرات يمكن أن تكون حاسمة مستقبلا . فتحقيق انتقال ديمقراطي إذا في البلدان العربية لا تتحمل مسؤوليته الأنظمة السياسية فقط ، بل حتى المجتمعات بكل مكوناتها ، على اعتبار ان الديمقراطية ثقافة قبل أن تكون ممارسة سياسية.

تاسعا– غياب التنمية.

تعتبر التنمية باب من أبواب العدالة الاجتماعية المهدور في كل من تونس ومصر ،والتي هي أهم موقدات الثورة التونسية و المصرية فمعيقاتها متعدّدة؛ في هذين البلدين فمنها ما هو بنيويّ، ومنها ما هو آني عابر، ومنها ما هو سياسي، ومنها ما هو أيديولوجي، ومنها ما هو اجتماعي.

فقطاع الأمن مثلا يشكّل مشكلة كبيرة في تونس، فهو يعاني من مشاكل بنيوية يعسر حلها من مشكلة التشريعات والقوانين لاسيما قانون الإرهاب، وهناك أيضا غياب آليات الرقابة والمحاسبة لمشاكل الفساد الاختراقات الأمنية داخل القطاع، إظافة الى مشكل قطاع الاستثمار والتربية والتعليم والسياحة ....الخ[1]، وكل هذا تعاني كل من (تونس–مصر) ، فلتخلف الاقتصادي والاجتماعي وكذلك السياسي، هما سمات كل من تونس ومصر فكلا البلدين يعتمدان على الانتاج الأولي(الاستخراج)[2]، كما ان عناك عائق أخر يتمثل في زيادة نفقاتها العسكرية التي باتت تنعكس سلبا على المالية الداخلية والخارجية وعلى جميع القطاعات الاقتصادية، وأصبح من الضروري تقليص هذه النفقات الاستهلاكية دون الحد من القدرات الأمنية والدفاعية[3]،وكل هذا يؤثر على العملية الديمقراطية في كل من تونس ومصر ،نتيجة قلة الموارد الذي يهدد عملية الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي من جهة وأزمة الديون الخارجية والتي تؤدي والرضوخ للابتزازات والاملاءات الخارجية من جهة أخرى.

عاشرا – الأمية، والبيروقراطية.

تعاني كل من مصر وتونس على غرار الدول العربية الأخرى مشكلة الامية ،حيث تشير الاحصاءات لسنة 2011،أن نسبة الأمية في تونس بلغت20.9 بالمئة مقارنة بمصر التي بلغت فيها نسبة الامية 26.1 بالمئة ،وهذا راجع الى مخلفات الانظمة الدكتاتورية في كلا البلدين من خلال إشكالية التنمية، من جهة وعدم وجود إرادة سياسية لمحاربة هذه الافة، والتى اتخذتها بعض الانظمة ورقة رابحة من أجل البقاء في السلطة من خلال الوصاية على على وعي الجماهير في العملية الانتخابية والاستئثار بالسلطة، فبعد سقوط هذه الانظمة ورثت الحكومات الجديدة والمتعاقبة منظومة

[1] - مصطفي القلعي، "التنمية ومعيقاتها في تونس" ،**صحيفة العرب**،العدد9817،ص.9.
[2] - حسن حمدان العلكيم ،"إشكلات الديمقراطية في الوطن العربي"،**المجلة العربية للعلوم السياسية**،العدد19،2008،ص.65.
[3] - صباح نعوش،ارتفاع النفقات العسكرية في الدول العربية ،موقع الجزيرة نت **www.aljaezzera.net**

تعليمية هشة، إضافة الى تزايد عدد الامين في الوسط المجتمعي نتيجة الانهيار الاقتصادي وفشل حكومات كل من تونس ومصر في اتخاذ تدابير لمعالجة الظاهرة وهذا ما سيؤثر على العملية الديمقراطية في كلا البلدين، نتيجة عدم الوعي السياسي واشكالية المبادرة الفردية والجماعية في القضايا المصرية للبلدين ،إضافة الى الوصاية التي ستمارس على هذه الطبقة في العمليات الاختيارية

- تعرف البيروقراطية على انها أسلوب لتنظيم الأعمال والمهام الإدارية وترتكز على تقسيم العمل وتحديد المسؤوليات وفقا لمبدأ الصلاحية التي تحددها الأنظمة والقوانين، فعالم الاجتماع الالماني روبرت مايكل يري أن السيطرة على البيروقراطية في الانظمة السياسية يؤدي الى ارتكاز السلطة في قلة من الأفراد على السلطة على حساب المؤسسات[1] ،وهذا ما تعاني منه كل من مصر وتونس عقب الثورة نتيجة انتشار الفساد الاداري ونهب الاموال واتلاف الارشيف، وانتشار المحسوبية بشكل كبير في مصر وهذا ما يؤثر على العملية الديمقراطية في البلدين نتيجة الفساد وانعدام الشفافية والمساءلة وحداثة الاجهزة الادارية في تونس ومصر نتيجة تصفية أزلام الأنظمة السابقة.

المطلب الثالث: متطلبات الانتقال الديمقراطي

هناك عدة وسائل ومؤشرات لقياس مستوى الديمقراطية في أي بلد، ومن أهمها "مؤشر الديمقراطية" الذي تصدره وحدة البحوث التابعة لمجلة الإيكونيميست البريطانية، EIU وهو مؤشر بدأت بنشره المجلة في العام 2006 (يصدر كل عامين) ،وهي تقيس مستوى "العملية الانتخابية والتعددية"، "الحريات المدنية"، "أداء الحكومة"، "المشاركة السياسية"، و "الثقافة السياسية" وعليه سنتطرق في هذا المطلب باختصار الى أهم المتطلبات لتحقيق انتقال ديمقراطي ويتمثل فيما يلي:

[1] - بيتر بلاو ،"البيروقراطية في المجتمع الحديث "،**موسوعة ENCYCLOPEDIA**،بيروت، رقم المجلد:715.

أولا: إنشاء نظام ديمقراطي لمراقبة المؤسسات الأمنية.

تتضمن الخيارات السياسية الحاسمة التي ستحدد مدى نجاح التحول الديمقراطي في الدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية تلك الخيارات المتعلقة بإصلاح المؤسسة الأمنية، ففي مصر وتونس، هناك أهمية خاصة لأي إصلاحات تربط القوات الخاضعة لتحكم وزارتي الداخلية والدفاع باحترام القانون ومراعاة حقوق الإنسان فمازالت المؤسسة العسكرية في مصر تحتفظ بكثير من المزايا والامتيازات ،وفي تونس، استعان نظام بن علي بجهاز أمن داخلي متغول في جميع طبقات المجتمع، وذلك ليحكم قبضته على السياسة ويكبل الشعب .ولهذا فإن تفكيك هذا الجهاز ومؤسسات الأمن الداخلي الشرعية التابعة له وتحويله إلى نظام ديمقراطي للمراقبة سوف يكون عنصرًا بالغ الأهمية لإرساء دعائم الديمقراطية فلقد لعبت المؤسسات العسكرية دورًا حيويًا في العديد من الدول في تسهيل إجراء تغييرات في الأنظمة [1].

ثانيا- الاصلاح الدستوري.

في مصر، تم حل أول جمعية تأسيسية بحكم قضائي وحل محلها جمعية أخرى قاطعتها الفصائل العلمانية الليبرالية .ورغم هذه الحالة الخلافية الشديدة، مضت الجمعية ذات الأغلبية الإسلامية في إقرار مشروع دستور أقره الشعب في استفتاء ديسمبر 2012 وتحول الدستور الذي كان يراد له أن يكون عملية توافقية إلى أغلبية محضة ونفور جماهيري تجلى في خروج ثلث الناخبين فقط للتصويت على الدستور عند إرجاعه للشعب ليقول فيه كلمته، أما في تونس وبعد أكثر من عامين على الثورة التونسية، لا يزال الفقهاء الدستوريون يصوغون دستورهم وتشير التجارب السابقة أن وضع دستور

[1] - لوريل إي ميلر، جيفري مارتيني،" التحول الديمقراطي في العالم العربي"، **تقرير لمعهد أبحاث الدفاع الوطني**2014.

جديد أو تعديل الدستور هو أمر في غاية الأهمية لوضع اللبنة الأساسية للحكم الديمقراطي وتعزيز حماية الحريات المدنية وحقوق[1].

ثالثا- التطبيق الفعلي العدالة الانتقالية.

صدر في نوفمبر 2011 قرار جمهوري بتحصين قرارات الرئيس وعدم الطعن عليها أمام القضاء، وعين الرئيس مرسي نائبًا عامًا جديدًا لتلبية المطالب المنادية بمساءلة حقيقية للنظام السابق .وقد لاقى هذا القرار ترحيبًا في بعض الأوساط بينما زاد منتقدو الرئيس انصرافًا عنه، واعتبر منتقدوه أن ذلك خطوة تجاه تعزيز قوته.ومثلما كان الحال في مصر، تحركت تونس سريعًا جدًا في تقديم الرئيس السابق وأفراد أسرته وبعض المسؤولين الآخرين للمحاكم،وكانت الملاحقات القضائية، على الأقل في مراحلها الأولى، ترمز إلى الفقر الشديد للنظام والاتساق في أوائل المرحلة الانتقالية، وتسببت أوجه القصور في تفاقم ضعف ثقة التونسيين في السلطة القضائية، وتواجه تونس أيضًا التحدي المتمثل في اقتلاع الحزب الحاكم السابق الذي كان يشكل في الأساس دولة الحزب الواحد .قد تؤدي عملية التطهير الشامل من الحزب الحاكم السابق إلى ترك الإدارة العامة التونسية دون خبرات وقد تستبعد عملية التطهير هذه شريحة كبيرة من الحياة العامة .واعتبارًا من مطلع عام 2013 ، كانت الجمعية التأسيسية تناقش حينها مشروع قانون من شأنه تعليق الحقوق السياسية لقادة النظام السابق لفترة محدودة من الزمن[2].

[1]- لوريل إي ميلر، جيفري مارتيني، مرجع سابق.
[2] - نفس المرجع.

رابعا– ضرورة فاعلية منظمات المجتمع المدني.

تؤكد أدبيات التحول الديمقراطي على أن قوى ومنظمات المجتمع المدني، متمثلة في الجمعيات الأهلية، والنقابات العمالية، والمهنية والاتحادات، والنوادي، والحركات الاجتماعية وغيرها، تستطيع أن تقوم بدور هام ومؤثر خلال مرحلتي التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية، وذلك من خلال مسالك عديدة، وعليه فقد أشار الخبراء والباحثين الى ضعف قوى ومنظمات المجتمع المدني يُعد من بين العوامل التي تفسر تعثر عملية التحول الديمقراطي، فعلى الرغم من وجود عشرات الآلاف من الجمعيات الأهلية والمنظمات النقابية والحقوقية والحركات الاجتماعية في مصر، وعلى الرغم من أن بعضها قام بدور هام خلال ثورة 25 يناير، إلا أنها لم تستطع القيام بدور بارز ومؤثر في مرحلة ما بعد تخلى مبارك عن السلطة، وذلك لأسباب عديدة، بعضها يتعلق بمناخ الاستقطاب الديني والسياسي، الذى وُظف فيه قطاع من منظمات المجتمع المدني كأدوات لقوى وأحزاب سياسية، فضلاً عن القيود القانونية والإدارية والأمنية التي قلصت من فاعلية المجتمع المدني واستقلاليته سواء قبل ثورة 25 يناير أو بعدها، وبعضها الآخر يتعلق بحالة الضعف البنيوي التي يعانى منها كثير من منظمات المجتمع المدني بسبب محدودية العضوية، ونقص التمويل، وغياب أو ضعف المؤسسية والشفافية الداخلية والصراعات البينية في صفوف الائتلافات الشبابية والثورية، مما أضعف من دور الشباب في العملية السياسية[1].

خامسا– تعزيز المشاركة السياسية.

إن المشاركة السياسية تزود السلطة الحاكمة بمزيد من الآراء والتصورات التي تسهم في إنضاج القرار وترشيده، وتبقى قناة مناسبة لنقل احتياجات الجماهير للحكام. كما أن الشعور الشعبي بالمشاركة في

[1]- د. حسنين توفيق إبراهيم،" معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي"، **مجلة السياسية الدولية**،العدد1311.

صنع القرار يجعل تنفيذ الخطط والبرامج أكثر سهولة، وبذلك يتعزز استقرار المجتمع وتتكرس شرعية النظام السياسي ويرتفع مستوى الولاء له، وتتراجع صور استغلال السلطة. وحيث إنه من الصعب قبول مقولة: إن القمع وحده يمكنه وقف التناقضات الاجتماعية والفكرية والسياسية في المجتمع، وانفجار هذه التناقضات قد يتخذ أشكالًا عنيفة تكون نتائجها مدمرة، لذلك فإن تأطير هذه التناقضات وفتح قنوات المشاركة أمامها، وإشاعة قيم التسامح مع الرأي الآخر تحفظ المجتمع من التناقضات العنيفة .وبذلك تسهم المشاركة السياسية في تنمية الشخصية الديمقراطية على المستويين الفردي والجماعي، وحتى تكون المشاركة السياسية فاعلة لابد أن تكون قنواتها مفتوحة لمختلف التوجهات السياسية في المجتمع، والانتماءات الدينية والقومية، وقادرة على استيعاب الشرائح الاجتماعية الجديدة ومطالبها المتصاعدة في المشاركة في الحكم، على أن تجد صداها لدى النظام السياسي بالاستجابة لمطالب واحتياجات الشعوب[1].

سادسا– تحرير الاعلام.

تلعب وسائل الإعلام دوراً رئيساً وفاعلاً في تشكيل سياق التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في المجتمعات المختلفة، حيث تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين النخبة والجماهير، ويتوقف إسهام ودور وسائل الإعلام في عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي على شكل ووظيفة تلك الوسائل في المجتمع وحجم الحريات، وتعدد الآراء والاتجاهات داخل هذه المؤسسات، بجانب طبيعة العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية المتأصلة في المجتمع، فطبيعة ودور وسائل الإعلام في تدعيم الديمقراطية، وتعزيز قيم المشاركة السياسية وصنع القرار السياسي، يرتبط بفلسفة النظام السياسي الذي تعمل في ظله، ودرجة الحرية التي تتمتع بها داخل البناء الاجتماعي ،فوسائل الإعلام الحرة تلعب

[1] - د. عثمان الزياني،"تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي"، **مركز الجزيرة للدراسات**،2015.

ثلاثة أدوار جوهرية في تعزيز الديمقراطية، باعتبارها محفل وطني يمنح صوتا لقطاعات المجتمع المختلفة، ويتيح النقاش من زاوية جميع وجهات النظر، وكعنصر تعبئة ييسر المشاركة المدنية بين جميع قطاعات المجتمع، ويعزز قنوات المشاركة العامة كما تعمل كرقيب يكبح تجاوزات السلطة ويزيد من الشفافية الحكومية ويخضع المسئولين العاميين للمساءلة عن أفعالهم أمام محكمة الرأي العام[1].

سابعا- استخدام فلول النظام السابق والخبرات في فترات التحول الديمقراطي.

يعد هذا الأمر من الأمور الصعبة فربما يحوي عواطف معادية للنظام في لحظات حاسمة مهمة لبدء عملية التحول بشكل سلس ولا يمكن تطهير السياسات الجديدة من عناصر النظام السابق حيث أنهم يمتلكوا خبرات كافية ومناسبة لحكم البلاد وهو ما لا تملكه النخب الجديدة والمرحلة الانتقالية على حسب تعريفها هي انتقالية بمعنى أنها تجمع ما بين القديم والحديث.في بولندا، تم حل الحزب الشيوعي الحاكم سابقاً، ولكن قام بعض من مسئوليه السابقين بتكوين تحالف اليسار الديمقراطي بالتعاون مع الناشطين اليساريين وفي مصر، تم حل الحزب الوطني الديمقراطي؛ وفي تونس تم تعليق أعمال حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، وبالنسبة للملايين أعضاء هذه الأحزاب المعلقة والمنحلة فسيكون مصيرهم معتمد على توجه المرحلة الانتقالية والتغيير الذي ستضفيه عليهم ،فمن الممكن أن يعودوا مرة أخرى في شكل تكوين آخر مع مضي الوقت،ولا يجب النظر لهذه العملية بمنظور سلبي بقدر اعتبارها نتيجة طبيعية لعملية ديمقراطية شاملة، والمعضلة الأكثر تعقيداً ستكمن في تطهير قوائم

[1]- د. عيسى عبدالباقي، "وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي في الدول العربية إشكالية الدور .. وآليات التعزيز"، **مركز أسبار للدراسات والبحوث والاعلام**.2012.

المسئولين في المناصب العامة من هؤلاء أتباع" مبارك "أو" بن علي "أو من له صلة بطريقة أو بأخرى بالنظام السابق [1].

المبحث الثاني: الافـاق الأمنية

شكلت الانتفاضة العربية تحديا وفراغا أمنيا كبيرا نتيجة انهيار الأنظمة التسلطية في كل من تونس ومصر والتي كانت عبارة عن دول بوليسية مشخصنة ،فبانهيار النظامين دخلت الدولتان في حالة فوضى فلتان أمني حتى كادت تؤشر بانهيار وتفكك الدولتان والدخول في حرب أهلية ،فبرزت في خضم ذلك محاولات وسياسات ومقاربات أمنية سواء كانت وطنية ، إقليمية، دولية لمواجهة هذه التهديدات ،والبحث عن أنجع إستراتيجية وسنتطرق في هذا المبحث عن أهم السياسات والمقاربات لمواجهة هذه التحديات الأمنية في المنطقة.

المطلب الأول: على مستوى التجارب.

لم تكن بداية الثورات العربية من أجل البحث عن الديمقراطية في الأساس، ولكنها كانت من أجل العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية ،وتجربة التحوّل نحو الديمقراطية في تونس، تظل أنجح التجارب في دول الحراك العربي، لأنها التجربة الوحيدة التي نجحت إلى الآن في تحقيق مراحل مهمة من تشكيل هيئات تضمن الوصول في نهاية المطاف إلى حكومة ديمقراطية مُنتخَبة، بعيدًا عن تدخل الجيش في العملية السياسية،أما في الحالة المصرية لا يستطيع أحد التكهن بما سيحدث في المستقبل القريب؛ لأن المشهد شديد التعقيد، وهناك إصرار منذ اللحظة الأولى للانقلاب

[1] - ورقة بحثية بعنوان: "الثورة المصرية والتجربة البولندية في التحول الديمقراطي"،المنتدى البدائل العربي للدراسات،المعهد البولندى للشؤون الدولية: **www..afaegypt.org**

على استبعاد واستئصال كل القوى المناهضة للانقلاب من المشهد السياسي بالإقصاء أو الاعتقال أو القتل المباشر.

- **كرونولوجيا المشهد السياسي (الحالة التونسية).**

جرت انتخابات المجلس التأسيسي في 23 أكتوبر 2011، وبناءً على نتائجه تشكَّل حِلفٌ ثلاثيٌّ عُرف باسم الترويكا لإدارة المرحلة الانتقالية وعملية صَوْغ الدستور، وضمَّ المجلس كلًّا من "حركة النهضة" ذات التوجه الإسلامي المعتدل التي ترأّست الحكومة، وحزب "المؤتمر من أجل الجمهورية" المنتمي إلى التيَّار الوسطي العلماني الذي أسَّسه منصف المرزوقي وأصبح فيما بعد رئيسًا للجمهورية، وحزب "التكتّل الديمقراطي من أجل العمل والحريات" ذي التوجهّات الاجتماعية الديمقراطية بقيادة مصطفى بن جعفر الذي تولى رئاسة المجلس التأسيسي"[1].

ورغم الصعوبات والاضطرابات التي مثّلت تحديًا لمستقبل الممارسة الديمقراطية في تونس، أبرزها اغتيال النائب اليساري محمد البراهمى، في جويلية 2013؛ الأمر الذي أثار أزمة سياسية في تونس هي الأكبر منذ الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي عام 2011؛ ما اثار جدل واسعا حول مستقبل العملية الديمقراطية، حيث ما يقرب من ثلث أعضاء الجمعية التأسيسية قد حمّلوا الحكومة التي يترأسها الإسلاميون المسؤولية الأخلاقية عن جريمة القتل – التي جاءت بعد فترة ليست طويلة من حادث اغتيال سياسي آخر– لشخصية تتمتع بمكانة عالية في فيفري ، ودخل هؤلاء الأعضاء في إضراب مفتوح، ونصبوا مخيمات أمام مبنى البرلمان لمدة تقارب ثلاثة أشهر ولم يؤدِّ ذلك الاعتصام إلى وقف اعتماد الدستور الجديد للبلاد فحسب، بل إلى ارتفاع حدة التوتر أيضًا بين "جبهة الإنقاذ

[1] - د.ص.م،"تونس تبدأ عهد جمهوريتها الثانية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات : http://www.dohainstitute.org

الوطني" الممثلة للكتلة العلمانية وائتلاف السلطة الثلاثية المشتركة (الترويكا) الحاكم، الذي يضم "حزب النهضة" واثنين من حلفائه غير الإسلاميين، هما: "التكتل" و"حزب المؤتمر من أجل الجمهورية". في وقت رفض فيه أنصار المعارضة الذين ينظر إليهم أنصار الترويكا على أنهم مجموعة من الانقلابين المحتملين الذين رفضوا التحول الديمقراطي في البلاد– أي نوع من الحوار مع الحكومة، وردًا على ذلك، شنّ مدنيون موالون للإسلاميين حملة على المحتجين في الأيام الأولى للاعتصام، كما قامت قوات الشرطة بضرب عضو برلمان من يسار الوسط، وفي النهاية، سادت فكرة السعي لإيجاد حل سلمي بين جميع الأطراف، ولكن لم تكتمل معالمه بشكل كامل، وبعد حدوث ضغط من قبل أربع جهات فاعلة رئيسة في المجتمع المدني، هي: "الاتحاد العام التونسي للشغل"، و"الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية" (جمعية لأرباب الأعمال)، و"نقابة المحامين التونسيين" و"رابطة حقوق الإنسان"، اضطر ائتلاف الترويكا والمعارضة إلى المشاركة في "الحوار الوطني" هذا وقد سهّلت دول ومنظمات دولية شريكة بشكل أكبر قيام ذلك الحوار من خلال تجميد جهودها المالية الرامية إلى دعم عملية التحول الديمقراطي البطيئة وغير المنتظمة في تونس، ومن خلال قيام مفاوضات شاقة برئاسة اللجنة الرباعية المشكّلة من المجتمع المدني، اتفق الطرفان على خارطة طريق تتضمن اعتماد دستور توافقي وتعيين حكومة تصريف أعمال محايدة في جانفي، ومنذ ذلك الحين تم تكليف الحكومة بقيادة رئيس الوزراء مهدي جمعة بالتحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية قبل نهاية العام،و"لقد اتبع ائتلاف الترويكا الإجراء الفعّال برفضه تسليم السلطة إلى حكومة غير منتخبة وإصراره على بقاء الجمعية التأسيسية كما هي، ومثابرته المستمرة قد فتحت الباب أمام "الحوار الوطني" وهذا أدت إلى الحفاظ على الديمقراطية التونسية، وكان لموقف النهضة التونسية في تقديم التوافق مع القوى السياسية التونسية على مصلحة الحركة، دور كبير في تجنيب تونس ويلات

الانشقاقات والحرب الأهلية، وهذا ما عزز المسار الديمقراطي الذي تم اعتماده منذ البداية، ومع السعي إلى اعتماد دستور جديد يؤسس لدولة ديمقراطية حديثة، "و تكون هذه المرحلة الأخيرة من مسيرة الانتقال الديمقراطي، التي ظلت صاعدة هابطة على مدى سنتين، مرحلة وفاق وأمن اجتماعيين؛ ونجاح الحكومة الجديدة –حكومة الكفاءات الوطنية– مرهون بالتزام هدنة اجتماعية من طرف منظمات المجتمع المدني وعلى رأسها الاتحاد العام التونسي للشغل، وكذلك بالعمل على تدارك ما أُهدر من وقت وجهد ومال في سياق صراعات محمومة "[1].

كما تظهر المؤشرات الأولية الصادرة عن القوى والأحزاب السياسية في تونس، توحي بأن عملية إقامة نظام ديمقراطي مستقر وقطع أشواطًا مهمة، وتمثل أرضية لمزيد من الخطوات في هذا السبيل في المستقبل القريب، ويمكن القول أيضا بأن حل المعضلة السياسية في تونس وتحقيق هذا الانفراج الكبير سيخفف بدرجة كبيرة من الاحتقان الذي كان سائدًا لكنه لا يكفي لوحده إذا لم يتم التوجه لمعالجة الوضع الأمني والاقتصادي والاجتماعي .

- **كرونولوجيا المشهد السياسي (الحالة المصرية)**

من الناحية النظرية تعد مصر دولة عريقة في الممارسة الديمقراطية؛ فقد عرفت البرلمان في مرحلة مبكرة (1866) فكانت رابع ديمقراطية في العالم الحديث، كما عرفت أول تجربة حزبية حديثة في المنطقة العربية (منذ 1907)، وأول دستور عربي (1923) بما أنبنى عليه من تجربة برلمانية، ونفس الشيء بالنسبة للتنظيم المحلي والنقابي والأهلي فيها، الذي عُرفت بداياته منذ الربع الأخير للقرن التاسع عشر، إلا أنه بسبب غياب التراث الديمقراطي من ناحية وللتدخل المباشر من السلطة الحاكمة

[1] - فتحي الجراي،" الدستور التونسي الجديد ومستقبل الانتقال الديمقراطي"، مركز الجزيرة للدراسات**http//studies.aljazeera.net .**

على مدار العصور السابقة، التي لم تتح الفرصة للممارسة الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة من ناحية أخرى، استمرت حالة الاحتقان في الشارع المصري، ولم يكن حكم العسكر بعد ثورة جويلية 1952مختلفًا عن فترات التضييق على الممارسة السياسية التعددية والحرة، وبعد أن قامت الثورة المصرية في الخامس والعشرين من جانفي عام 2011 لتحقيق العدالة الاجتماعية والعيش الكريم والكرامة الإنسانية للمواطن المصري، والتي مثّلت نموذجًا فريدًا لوحدة الصف الوطني في مواجهة حكم الإقصاء والتسلط الذي مارسه نظام مبارك لأكثر من ثلاثين عامًا، إلا أنه لم تتحقق أهداف الثوار بتحقيق آمالهم وطموحاتهم، بسبب ممارسات المجلس العسكري الذي استحوذ على مقاليد الأمور بعد أن حصل على الثقة الكافية من فصائل سياسية مختلفة، وبعد اختيار الدكتور محمد مرسي لرئاسة الجمهورية بشكل ديمقراطي ،لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر الحديث، إلا أنه لم يحافظ على التوافق مع القوى السياسية التي ساندته في مرحلة الإعادة من جانب، ولم يكن صريحًا مع الشعب المصري في شرح أبعاد التحديات التي تواجهه من جانب آخر، ناهيك عن عداء كل مؤسسات الدولة له وعرقلة حركته في الإصلاح والتغيير، ولم يُكْمل الرئيس مرسي مدته الانتخابية التي من المفترض أن تنتهي في العام 2016، نتيجة للمحاولات المستمرة من جانب المعارضة في عرقلته، ولسياساته البطيئة في تحقيق العدالة الانتقالية من جانب آخر؛ فسعى معارضوه للتواطؤ مع المجلس العسكري وبذلوا كل السبل لإزاحته من منصبه وتحقق لهم ذلك بالحشود التي دعوا إليها في 30 من جوان 2013، وتبع ذلك بيان الانقلاب العسكري في 3 من جويلية الذي نصّ صراحة على إبعاد الرئيس المنتخب، ووضع خارطة طريق يتم بموجبها: "تعطيل العمل بالدستور بشكل مؤقت، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شؤون البلاد خلال المرحلة الانتقالية لحين انتخاب

رئيس جديد، وتشكيل حكومة كفاءات وطنية قوية وقادرة تتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الحالية[1].

وتشكيل لجنة تضم كافة الأطياف والخبرات لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة على الدستور الذى تم تعطيله مؤقتًا، ووضع ميثاق شرف إعلامي يكفل حرية الإعلام ويحقق القواعد المهنية والمصداقية والحيدة وإعلاء المصلحة العليا للوطن، وتشكيل لجنة عليا للمصالحة الوطنية من شخصيات تتمتع بمصداقية وقبول لدى جميع النخب الوطنية وتمثل مختلف التوجهات"، ولم يتحقق من خارطة الطريق تلك سوى تعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيسًا مؤقتًا للبلاد، وتغيير كبير في دستور 2012 بدلاً من تعديله، وترشح قائد الانقلاب لرئاسة الجمهورية، وتهيئة قطاع كبير من الشعب المصري للتصويت له، من خلال الترويج في وسائل الإعلام المختلفة بأنه المخلِّص الوحيد لمصر والمنقذ من سيطرة الإخوان على مقاليد الأمور، ومن ثمّ تم التعامل مع المعارضين للانقلاب بشكل أمني فجّ واعتقال أعداد كبيرة منهم، وتم تعميق الانقسام المجتمعي بين أفراد الشعب المصري وخصوصًا بعد المجازر المتتالية التي قامت بها السلطة الحاكمة في الحرس الجمهوري، والمنصة، ورابعة العدوية، والنهضة.. وغيرها، التي راح ضحيتها أكثر من ثلاثة آلاف وخمسمائة وأكثر من عشرين ألف معتقل، وآلاف المفقودين، كل ذلك أجهض الممارسة الديمقراطية الناشئة التي أتت برئيس مدني لأول مرة في تاريخ مصر، ومن المؤكد أن كل الممارسات التي تمارسها السلطة الانتقالية تدفع إلى العودة لحكم العسكر مرة أخرى ،ومن المؤشرات المهمة التي ظهرت بعد الانقلاب العسكري عودة رجال مبارك إلى المشهد السياسي مرة أخرى، والكثير منهم دعم ترشّح السيسي لرئاسة الجمهورية، للحفاظ على مصالحهم. وعليه يمكن القول: "إن شعب مصر بعد أن قام بثورته المجيدة قد استرد كثيرًا من حريته

[1]- جمال نصار ،"مستقبل الديمقراطية في بلدان الربيع العربي حالة (تونس-مصر)"، مركز الجزيرة للدراسات_ **http//studies.aljazeera.nt.**

وكرامته وشرفه ولكن سرعان ما اختطفت هذه الثورة تحت أقدام العسكر حتى عاد الشعب إلى سيرته الأولى بلا حرية أو ديمقراطية[1].

المطلب الثاني: على مستوى السياسيات.

عقب انهيار الانظمة المستبدة في كل من تونس ومصر ،سعت كل من الحكومات الانتقالية في كل من البلدين الى وضع سياسات للتحكم في الوضع ومن أهمها مايلي:

أ- من الناحية الاصلاح الأمني قام وزير الداخلية التونسي بعد الثورة فرحات رجحي بطرد 42 مسؤولا رفيع المستوى من الوزارة، كما أعلن أيضا عن حل البوليس السياسي، كما أصدر الكتاب الأبيض حول إصلاح الشرطة أو "الأمن والتنمية: نحو الأمن في خدمة الديمقراطية"، والذي كان بمثابة خريطة طريق لإصلاح الشرطة من أداة قمعية إلى مؤسسة لخدمة المواطنين، كما تم تحويل جهاز أمن الدولة إلى جهاز للأمن الوطني في مصر وسحب الكثير من الاختصاصات التي كانت قد منحت له ،وأصدرت وزارة الداخلية المصرية "مدونة قواعد سلوك وأخلاقيات العمل الشرطي"، تناولت رسالة، وأهداف، وواجبات وحقوق العمل الشرطي المصري، وذلك بهدف تغيير عقيدة الشرطة وتوجيهها لاحترام حقوق الإنسان وحكم القانون[2].

ب- كما اتخذت الحكومة التونسية في أفريل مجموعة من السياسات تجاه الوضع الاقتصادي «البرنامج الاقتصادي والاجتماعي القصير المدى»، الذي يتألف من 17 إجراءً، ويهدف إلى إيجاد تأثير اقتصادي فوري من دون الإضرار بالآفاق المستقبلية للاقتصاد، ويشمل البرنامج

[1]- جمال نصار، مرجع سابق.

[2] - محمد مجاهد الزيات،"إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية في دول الثورات العربية"، **مركز الجزيرة للدراسات**،2015.

خمس أولويات: الأمن، وإيجاد فرص عمل، ودعم النشاط الاقتصادي، وتيسير الحصول على تمويل، وتعزيز التنمية الإقليمية، وتقديم مساعدات اجتماعية مستهدفة، كما عدّلت الحكومة الموازنة العامة للدولة لعام 2011، بهدف إعادة تكييف موارد الدولة[1].

ت- كما لجأت تونس بالتعاون مع بعض الدول ومنظمات إقليمية ودولية متخصصة منها منظمة الشرطة الدولية إلى استحداث آليات تعاون خاصة في مجال جمع المعلومات وتبادلها بين الدول المعنية بتنفيذ الإنابات القضائية الدولية وطلبات استرجاع الموجودات،وتقدر منظمة الشفافية المالية التونسية غير الحكومية حجم الأموال المنهوبة من قبل بن علي وأقاربه بنحو اثنين وثلاثين مليار دولار وتوجد هذه الأموال في لبنان وكندا وسويسرا وفرنسا وإيطاليا والإمارات، وتقول الحكومة التونسية إن بن علي مازال يدير بعض حساباته البنكية من مكان إقامته في السعودية، أما في مصر فيبلغ حجم الأموال المهربة أكثر من مئة وثلاثة وأربعين مليار دولار وفق إحصاءات البنك الدولي، وتوجد تلك الأموال في الرياض والدوحة ودبي ولندن ومدريد وبنما وسويسرا، وتهدف هذه الاستراتيجية الى إنشاء قاعدة بيانات خاصة مفتوحة للدول الراغبة في التعاون للاسترداد الأموال المنهوبة يمكن الدخول إليها باستعمال مفتاح عبور سري يسلم إلى نقطة اتصال وطنية لتزويد تلك القاعدة بالبيانات اولمعلومات التي أمكن جمعها حتى يتسنى لبقية الدول الاطلاع عليها واستغلالها في كشف الأموال وتعقب حركتها وجمع أدلتها،أما فيما يتعلق باسترجاع الموجودات فقد التجأت تونس إلى استعمال تدابير الاسترداد المباشر من خلال تكليف مكاتب محاماة مختصة للقيام بالإجرءات اللازمة

[1] - د.ص.م،"اقتصاد تونس بعد سنة على «ثورة الياسمين» "،**تقرير لمركز كارنيجي** ،2013.

لدى السلطات القضائية بالدول المعنية كما استعملت آليات التعاون الدولي لاسترداد الممتلكات بتوجيه طلبات لتجميد الأموال الراجعة للأشخاص المعنيين [1].

ث- كما قامت مصر أيضا بسياسة تصفية أزلام النظام القديم بالاعتماد على آليتين رئيسيتين: العدالة الانتقالية وقوانين العزل السياسي العدالة الانتقالية سواء أخذت شكل محاكمة رموز النظام السابق، كما يجرى في مصر وكما جرى في أغلب تجارب التحول، أو شكل "لجان الحقيقة والمصالحة" والتي تكتفي بالتحقيق في انتهاكات النظام القديم وكشف المتورطين فيها مع إصدار العفو العام عن هؤلاء المتورطين، وهو الحال في العديد من التجارب كجنوب إفريقيا وجميع تجارب أميركا اللاتينية باستثناء هدف هذه العملية لا يقتصر على تطهير البؤر المناوئة للنظام الجديد ورد اعتبار الضحايا وفقط، ولكنها تعد بمثابة التأسيس الرمزي للشرعية الجديدة عبر إدانة النظام القديم. بالتوازي مع ذلك، تستهدف إجراءات العزل السياسي إحلال نخبة الثورة محل النخبة القديمة كليةً أو بالتدريج. لا يبدو المشهد في الحالة المصرية باعثًا على التفاؤل. هنا أيضًا وقعت تجربة التحول المصرية ضحية خصوصيات متناقضة، فتداخُل منطق الانقلاب مع منطق الثورة أدى لحصر إجراءات العدالة الانتقالية في أضيق الحدود – محاكمة الرئيس وعائلته وبعض قيادات الشرطة المتورطة في قتل المتظاهرين[2].

ج-كما أصدر الرئيس المصري السيسي قانوناً ينظّم دور الجيش في فرض الأمن في الداخل ويمنح المحاكم العسكرية صلاحيات أكبر، ويُجيز التشريع الذي وُقِّع في 27 أكتوبر 2014 للجيش مساعدة الشرطة في حراسة المنشآت العامة، بما في ذلك محطات الكهرباء، وأنابيب الغاز، ومحطات السكة الحديد، والطرقات، والجسور، كما يُتيح اللجوء إلى المحاكم العسكرية

[1] - علي بن فيصل، "إسترداد الأموال المنهوبة"، **جريدة الراية الكويتية**،2013/11/19،العدد11518 .

[2]- عمرو عبد الرحمن ،"المرحلة الانتقالية: الخلفيات، التناقضات، وسيناريوهات المستقبل"،**المركز العربي للبحوث والدراسات**،2014.

لمحاكمة المدنيين المتهمين بجنايات مثل قطع الطرقات أو الاعتداء على الأملاك العامة، وهذه الإجراءات هي الأحدث في سلسلة من الخطوات التي اتّخذها نظام السيسي من أجل منح المؤسسات الحكومية صلاحيات واسعة ومطلقة بهدف إحكام قبضتها على البلاد[1].

ح-كذلك سعت مصر إلى ضمان التعاون مع قبائل البدو في الصحراء الغربية، فعندما كان الرئيس المصري وزيراً للدفاع، زار السيسي زعماء القبائل في عدة مناسبات وأقنع العديد منهم بجمع الأسلحة مقابل إعادة النظر في القضايا الحكومية المسيسة المعروضة أمام المحاكم ضد رجال القبائل ،كما دفعت القاهرة تعويضاً للأسر القبلية التي توفي أبناؤها خلال أعمال القمع التي تلت خلع مرسي، وبعد ذلك، نسّق البدو بشكل أوثق مع ضباط الاستخبارات العسكرية المحليين[2].

المطلب الثالث: على مستوى الاستراتيجيات.

أفرزت التحولات الذي احدثدها الثورات العربية سواء من هبت عليها رياح التغير أم التي تمسها جملة من التحديات التى تهدد مصير المنطقة ،مما جعل جعل ضرورة التكاتف والتعاون والتنسيق الجماعي للحد وصد التهديدات أمر إجباري ،فبرزت هناك مبادرات منها.

1- الاقليمية:

دعا ممثلو وزارات خارجية دول اتحاد المغرب العربي خلال أشغال الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس وزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربي المنعقدة في الرباط، إلى وضع استراتيجية أمنية مغاربية لمواجهة التهديدات المحدقة بالمنطقة، وعلى رأسها الإرهاب والجريمة المنظمة ،وفق مقاربة شاملة

[1] - شريف عبد القدوس، مصر والعودة إلى السلطوية، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي،واشنطن2014.

[2]- جلعاد واينج ،معهد واشنطن ،تقرير صادر في: 8 اغسطس 2013.

ومندمجة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الأمنية والتنموية والدينية والتربوية والإسراع بعقد دورة خاصة بقضايا الأمن لمجلس وزراء العدل والشؤون القانونية، بهدف إخراج هذه الاستراتيجية إلى حيز الوجود، درءا للأخطار التي تهدد الأمن والاستقرار داخل فضاء اتحاد المغرب العربي، كما دعا إلى مزيد من التنسيق المغاربي لصد المخاطر الأمنية التي تهدد دول الاتحاد المغاربي نتيجة تصاعد نشاط الحركات الإرهابية، وشبكات الجريمة المنظمة التي تعمل في مجالات تهريب الأسلحة والمخدرات، والمؤثرات العقلية والهجرة السرية، مستغلة في ذلك حالة عدم الاستقرارفي المنطقة المغاربية، التي جرى التأشير عليها بالأحرف الأولى سنة 2010 وتدارس وزراء خارجية الاتحاد المغاربي خلال هذه الدورة أيضا، وضعية الاتفاقيات المغاربية، والتعاون مع المنظمات والتجمعات الاقتصادية الجهوية، وتقريرا حول مشروع هبة البنك الأفريقي للتنمية (2015-2017) ،وكانت لجنة المتابعة لاتحاد المغرب العربي قد عقدت اجتماع دورتها الخمسين، الذي أكد خلالها المسؤولون المغاربيو على الحاجة الملحة لتوحيد الجهود، وحشد الطاقات من أجل تصحيح مسار الاتحاد وتجاوز العوائق التي تعترض عمله وفق مقاربة شاملة وواقعية[1].

أ- التنسيق الأمني والعسكري :

وقد كان هذا البعد شديد الوضوح في زيارة الرئيس عبدالفتاح السيسي إلى الجزائر، لدعم التنسيق الأمني مع الجانب الجزائري فيما يتعلق بتأمين الحدود وتبادل المعلومات حول الأوضاع المتفجرة في الأراضي الليبية، وقد انعكس ذلك أيضًا في تصريحات المسئولين الجزائريين، حيث وسعت قيادة الجيش الجزائري تنسيقها الأمني والعسكري مع دول الجوار لمكافحة الإرهاب وضبط الحدود، وقد ساهم هذا التنسيق الجانبين كثيرًا في التعرف على بؤر الإرهاب ورصدها بدقة، وتحديد مدى قوتها،

[1] - نقلا عن صحيفة الشرق الاوسط،العدد:13345.

لوضع الاستراتيجية المناسبة للتعامل معها، و شمل التنسيق بين الجانبين؛ غرفة عمليات عسكرية مشتركة، والتعاون العسكري العام في مجال التدريب والتموين والإمداد، ونقل المعلومات، خاصة بعد تردد المعلومات عن سعي داعش لتكوين فرع جديد في المغرب العربي باسم دامس، أي الدولة الإسلامية في المغرب الإسلامي، معتمدين على تدفق الجهاديين إلى دول تلك المنطقة واستغلال الوضع في ليبيا[1].

كذلك قام وفدٌ عسكري مصري رفيع الشأن يرأسه وزير الدفاع صدقي صبحي بزيارة إلى ليبيا في أفريل 2013 ووقعت الحكومتان على اتفاقٍ حول التعاون العسكري بينهما.

ب- إنشاء قوة عربية مشتركة:

أشار الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في خطابه في 22 فبراير 2015، الى ضرورة التكاتف والتلاحم العربي والتأكيد على وحدة المصير المشترك. والهدف الإستراتيجي يتطلب تعاونًا مثمرًا من كل الدول العربية، وجهودًا مضنية من جامعة الدول العربية، فمثل هذا التوجه يتبناه أيضًا الأمين العام للجامعة، الدكتور نبيل العربي، حيث أكد على ضرورة تبني إستراتيجية شاملة لمواجهة الإرهاب، ضمن منظومة دفاعية وفق اتفاقية الدفاع العربي المشترك ، وقد أعدت الجامعة دراسة للنظر في إمكانية تشكيل قوة تدخل عربية مشتركة لدحر الإرهاب وذلك وفقًا لميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، التي تتضمن إيجاد نظام دفاع عربي مشترك مرن ومتكامل للدفاع الجماعي

[1]- إبراهيم منشاوي،"إستراتيجية موحدة: التنسيق المصري– الجزائري لمواجهة الإرهاب في ليبيا"، **المركز العربي للبحوث والدراسات**،2015.

وحفظ السلم والأمن في المنطقة وإنشاء قيادة عامة موحدة لقوات التدخل العسكرية وفقًا لمقتضيات المعاهدة أو أي صيغة أخرى يتم التوافق عليها[1].

2- **الدولية**

- أطلق الاتحاد الأوروبيّ في سبتمبر 2011 ،البرنامج الجديد (SPRING) دعم الشراكة والإصلاح والنموّ الشامل في تفاعل مع أحداث الربيع العربيّ. خصّص الاتحاد الأوروبي مبلغ 350مليون أورو للفترة 2011 – 2012 بعنوان الآلية الأوروبية للجوار والشراكة و تركّز المبادرات التي يدعمها برنامج "SPRING" على التحدّيات الاجتماعيّة والاقتصاديّة العاجلة التي يجب أن يواجهها الشركاء بالمنطقة، وعلى كيفية مرافقتهم على امتداد مسار الانتقال الديمقراطيّ. ستتم ملاءمة المساعدة المسنَدَة و حاجات كلّ بلد، بعد تقييم مدى تقدّمه في البناء الديمقراطيّ انطلاقا من مبدا المزيد من أجل المزيد more for more الذي ينصّ على أنّه كلّما تقدّم هذا البلد في مجال الإصلاح الديمقراطيّ وبناء المؤسّسات، كلّما كبر حجم المساعدات المسندة له ،وستستفيد كلّ دول الجوار الجنوبيّ وخاصة تونس ومصر بهذا البرنامج، وفق تطوّر الأوضاع في كلّ بلد[2].

- كما أطلقت المفوضية الأوروبية في 2011 حوارا حول الهجرة والتنقل والأمن بهدف ابرام شراكة في مجال التنقل مع تونس،كما قدم البنك الأوروبي قروض بنكية إضافية وصلت قيمتها الى (1.7مليار يورو خصص منها 1مليار يورو للضفة المتوسطية[3].

[1] - إبراهيم منشاوي، مرجع سابق.
[2] - نشرية خاصة للاتحاد الاوروبي، بعنوان :"المرحلة الإنتقالية في تونس دعم الإتحاد الأوروبي **"،2012**،ص.05.
[3] - ملخص لمذكرة أصدرتها المفوضية الأوروبية في 08 فبراير 2013.

- كما وافقت وزارة الدفاع الأمريكية في 2013/04/3، على تشكيل قوة للتدخل السريع في شمال أفريقيا، من منتسبي البحرية الأمريكية مكونة من 500 جندي مزودين بخدمات مساندة كالنقل الجوي تمكنهم من الوصول إلى أي منطقة في أفريقيا، وأكد مسؤولون أمريكيون أن المحادثات جارية مع الحكومة الإيطالية وعدد من دول أوروبا الجنوبية للوصول إلى اتفاق حول مكان القاعدة الأمريكية لهذه الفرقة، والتي يرجح فيها "على الأغلب ستكون في إيطاليا[1].

وفي الأخير نستنتج أن رغم كل الصِّعاب التي واجهت المسار الانتقالي ، فإن تجربة التحوّل نحو الديمقراطية في تونس، تظل أنجح التجارب في دول الحراك العربي، لأنها التجربة الوحيدة التي نجحت إلى الآن في تحقيق مراحل مهمة من تشكيل هيئات تضمن الوصول في نهاية المطاف إلى حكومة ديمقراطية مُنتخَبة ،إظافة الى بسط الأمن الداخلي وتحقيق الاستقرار النسبي للدولة ، بعيدًا عن تدخل الجيش في العملية السياسية، لكن مقارنة بمثيلتها مصر التى مازلت لحد الأن ترزح تحت وطأة النظام العسكري والحراك الشعبي المتنامي،والتدخل الخارجي. ويمكن من خلال استقراء سبب نجاح التجربة التونسية مقارنة بتعثرها في مصر الى العوامل التالية.

- ✓ وجود مجتمع مدني نشيط رغم القمع الذي مارسه نظام زين العابدين بنعلي طيلة السنوات التي حكم فيها، واسهام هؤلاء في الانتقال السياسي للبلد.
- ✓ تخلي الحركات السياسية التي تنعت بالراديكالية والمتطرفة عن تطرفها مقابل الرهان على الاعتدال، وهذا ماذهبت اليه حركة النهضة التونسية الذي يعتبر أول حركة إسلامية تنتقل من الخطاب المتطرف الى الخطاب المعتدل وتشكل توازنا سياسيا هاما في المجتمع التونسي عكس جماعة الاخوان المسلمين في مصر.

[1] -د.ص.م ،"استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الاوسط وشمال إفريقيا"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، عدد 195، يناير 2014، ص 150-153.

- ✓ تفادي حدوث القطيعة بين عناصر النظام السابق وهذا ما يتوافق مع مرحلة الانتقال الديمقراطي.
- ✓ الأهم من ذلك كله أن الفارق بين التجربتين التونسية والمصرية يتمثل في ثقل البلدين، إذ إن الثقل الذي تمثله مصر جعل حجم التآمر الخارجي عليها أكبر بكثير، حيث ضخت أموال وحيكت مؤامرات ، بينما كان الأمر أقل في تونس .

ويبقى الانتقال الديمقراطي في تونس حالة تغني التجارب الديمقراطية في العالم، وما يجعلها متميزة لأنها لم تقم على إرث سياسي ديمقراطي سابق، ولم تعش مناخا ديمقراطيا من قبل ونجحت التجربة التونسية في سياق معقد، فتونس لم تجد نموذجا في العالم العربي تحتذي به على غرار التجربة الاسبانية مثلا كونها انهالت من بريطانيا قيم الديمقراطية لأنها تقع في القارة الأوروبية ،لكن تونس عانت من سياق متفجر ببلدان الحراك العربي العالم العربي، وأخيرا، تأخذ تجربة تونس موقعا كنموذج رائد ضمن أنجح عمليات الانتقال الديمقراطي في العالم العربي.

الاستنتاجات

استنتاجـات

يمكن من خلال القراءة المتأنية المتصفحة لأحداث ومجريات انتفاضات الدول العربية في حراكها المتواصل ،بانها تقدم اجوبة لكثير من المتتبعين وهي بحاجة الى دراسة جيدة معمقة لاستخلاص الدروس والعبر للاستفادة لا حقا منها ، فهذه الانتفاضات والثورات ملك للشعوب توظفها لاغناء مسيرتها النضالية والوقوف للدفاع عن حقوقها المسلوبة وحريتها المجردة واستخراج ذلك الغضب الذي فجر الحراك العربي التونسي والمصري لضرورة التغيير ، حيث برهنت انتفاضات الربيع على انها تواقة للتحرر عن طريق الطرق السلمية الهادئة التي تحافظ على المال العام من التدمير لأنه ملك الشعب بعيدا عن العنف.

ويمكن ومن خلال ما أفرزته ثورات الربيع العربي حاليا ، استنتاج الاهم في هذه المسيرة القصيرة .

- الالتزام بمنهج المدنية السلمية التصاعدية هو المفتاح في التصعيد الثوري في بداية كل ثورة
- اشتراك جميع الانظمة الدكتاتورية التي اسقطتها انتفاضات الربيع العربي ، بأساليب القمع والتنكيل وتكميم الافواه وخنق الحريات والفساد المالي والاداري والتجويع والتجاوز على الكرامة ، التي استخدمتها ضد الشعوب العربية.

– بروز دور الشباب كقوة محركة فاعلة في الانتفاضات من خلال تواجدهم وسط الجماهير للتعبة والتحريك، موظفين مالديهم من معرفة من خلال احتكاكم بتقنيات العصر الحديث في خدمة نضال الشعوب وبذلك استطاعوا ان يتجاوزا اجهزة السلطات القمعية ونظمها التقليدية واعلامها المترهل ، وثقافتها التسطيحية المكرسة لخدمة الانظمة الدكتاتورية .

"فالفيس بوك" "واليوتيوب "وغيرها ، كانت وسائل طيعة استخدمها الشباب بنشر مطالبهم على

نطاق واسع وبشكل سريع يتجاوب مع حركة الشارع واهداف الجماهير الانية والمستقبلية .

– اثبت هذا الربيع العربي ان الشعوب ومنها شعوبنا العربية ، متى ماوعت حقوقها وشخصت مرامي اعداءها ، سترد حتى وان تأخر ردها فهو(استراحة محاب) ينتظر الوقت المناسب حيث اكتمال الظروف الموضوعية والذاتية لنجاح هذا الرد.

– برهنت انتفاضات الربيع على ان الشعوب تواقة للنصر عن طريق الطرق السلمية الهادئة والتي تحافظ على المال العام من التدمير لا نه ملك الشعوب ،بعيداً عن العنف لغة الطغاة ، وتحرص على اخذ قضيتها بنفسها دون تدخل خارجي .

– القوى المشتركة في التغيير الديمقراطي لم تكن متجانسة ، حيث تمتلك كل منها رؤى وافكار للتغير ، لكنها تشترك بقواسم مشتركة في النضال لا سقاط الدكتاتوريات لا نها جميعا ضحاياه.

– الانظمة الدكتاتورية تحولت الى شركات احتكارية مرتبطة بالرأسمال الاجنبي عن طريق شروط وقيود البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، مما جعلها تعلن الطلاق مع مصلحة الوطن والمواطن وتعلن الزواج العرفي المصلحي الغير معلن بالرأسمال المتوحش ، مشكلين ثنائي استغلال الشعوب وتكبيلها ونهب خيراتها ، وهذا ما دفع الصراع الطبقي الى اوجه بين حفنة من المنتفعين والشعوب العربية .

– اعطت انتفاضات الربيع العربي لكل الطغاة والمستبدين ، بانهم مهما استخدموا من وسائل قمعية فاشية وتضليلية ومخادعة ، لن يطول بقاءهم لان ارادة الشعوب هي المنتصرة بالنهاية .

– اكدت ثورات الربيع العربي ، ان تحسين الظروف الاجتماعية لا ينفصل عن النضال

السياسي والاقتصادي واحدهم يكمل الثاني ، وهذا ماعبرت عنه شعارات المنتفضين في ساحات التحرير ،

التي ركزت على توفير العمل والحياة الكريمة بجانب اسقاط الانظمة وتوفير الحرية والبديل الديمقراطي .

– بروز العوامل المناطقية والوطنية وتقدمها بشكل كبير على الاحساس القومي العربي.

بسبب المنعطف السياسي الخطير الذي تمر به الدول العربية ،ولتفادي هذا الاخير نقوم بطرح مجموعة من التوصيات المقدمة في الاتي:

- ضرورة التفكير الجدي في النموذج الديمقراطي المناسب للبلدان العربية، والتعامل مع المرحلة الانتقالية بحذر كبير للحفاظ على مكتسبات الثورات والموجات الاحتجاجية.
- الحاجة الى فهم الديمقراطية الانتقالية، وجعلها جسرا لا عائق نحو تحقيق الديمقراطية مع قوة المؤثرات الداخلية والخارجية.
- ضرورة القضاء على كل عوائق بناء الديمقراطية ، لاسيما العوائق ذات البعد المجتمعي والسياسي والاقتصادي.
- الأخذ باعتبار مطالب الشعوب العربية المتعلقة اساسا بتحقيق تنمية سياسية وبالتبعية الاقتصادي و الاجتماعية الداخلية.
- وضع قواعد عقلانية لتداول السلطة والحكم تضمن ممارسة الحقوق والحريات ، بعيدا عن الاستبداد و التسلط واشكال الحكم الفاسد.
- التركيز على اهمية الوسائل المجتمعية والتكنولوجية في تحقيق التحول والبناء الديمقراطي ،وجعلها في خدمة الثورات المجتمعية بدل توجهات إيديولوجية.

قائمة الملاحق

الملحق رقم(01):جدول يبين نسبة عدم الإستقرار في الدول العربية من نهاية عام وبداية عام 2011.

عدم الاستقرار عالي جدا 80 -100%		عدم الاستقرار عال 60-79%		عدم استقرار نسبي 40-59%		عدم استقرار بسيط اقل من40%	
اليمن	90.7	ليبيا	1.78	الأردن	7.59	-	-
السودان	87.9	مصر	7.74	تونس	3.52	-	-
-	-	العراق	6.73	لبنان	2.49	-	-
-	-	سوريا	9.72	الامارات	90.43	-	-
-	-	موريتانيا	1.71	الكويت	7.42	-	-
-	-	الجزائر	5.69	قطر	41	-	-
-	-	عمان	8.65	-	-	-	-
-	-	البحرين	3.63	-	-	-	-
-	-	السعودية	2.61	-	-	-	-

المصدر : وليد عبد الحي ،المشهد السياسي العربي 2112 : اقليم مضطرب ،انظر الرابط : http www.fredsakademi:ll .dk/ tid /2000/2011/mag.

الملحق رقم(02):جدول يبين نسبة الشباب العاطل عن العمل في الدول العربية مقارنة مع دول شرق آسيا.

الدولة	المعدل الكلى%	الشباب%
مصر	12	27
تونس	13	29
اليمن	16	26
سوريا	11	23
البلاد العربية	11.5	25
جنوب شرق اسيا	4.8	11

المصدر: سمير رضوان ،التحدي الاقتصادي: ثورة في التوقعات ونقص حاد في الموارد بعد الثورات العربية ،السياسة الدولية ،العدد 188 ،نيسان 2112 ،ص66.

قائمة المراجع

قـــــــــائمة المراجـــــــــــع

أولا: باللغة العربية:

الموسوعات و المعاجم

1-عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة سياسية**، ج 7، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994.

2- هيثم اللمع، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية عربي-فرنسي-انجليزي**. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2005.

3- بيتر يلاو ،لبيروقراطية في المجتمع الحديث ،**موسوعة ENCYCLOPEDIA**

الـكـتـب

1- إبراهيم يوسف، **كيف يمكن إنقاذ الاقتصاد المصري**،(د.ب.ن: مركز كارنيجي للسلام الدولي،د.س.ن).

2- بدوى محمد طه ، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، (لبنان :دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1972).

3- بشارة عزمي ، **الثورة التونسية المجيدة**،(قطر:المركز العربي للبحوث والدراسات السياسات،2012) .

4- بن عنتر عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** :الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، (الجزائر : المكتبة العصرية، 2005).

5- دورتي جيمس وروبرت بلتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، (بيروت :المؤسسة الجامعية للنشر،1985).

6- رسلان أحمد فؤاد ، **نظرية الصراع الدولي. دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة** ،(القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1986) .

7- الرشيدي أحمد ومجموعة من المؤلفين، **المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية**،(القاهرة :المكتب العربي للمعارف، 2003)

8- الزيات محمد مجاهد ،**إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية في دول الثورات العربية**، (د.ب.ن: مركز الجزيرة للدراسات،2015).

9- الزياني عثمان ،**تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي**، (د.ب.ن: مركز الجزيرة للدراسات،2015).

10-سلامة معتز ، **جامعة الدول العربية وتحديات ما بعد الثورات** ، (د.ب.ن :معهد العربية للدراسات ،الأحد 11 جمادي الثاني 1434هـ - 21 أبريل 2013م).

11-السيد خالد محمد، **ثورة 25 يناير**،(القاهرة: دار النهضة المصرية،2011).

12-شنيكر ديفيد ، التداعيات الثورية: **مصر تواجه تحديات أمنية مبكرة**،(د.ب.ن:د.د.ن).

13-عبد الباقي عيسى ،**وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي في الدول العربية إشكالية الدور .. وآليات التعزيز**،(د.ب.ن،مركز أسبارللدراسات والبحوث والإعلام،2012).

14-عبد الحي وليد، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية**، (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر،1994).

15-عبد القدوس شريف ، **مصر والعودة إلى السلطوية**،(واشنطن: مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي،2014).

16-العزباوي يسرى ،**التحديات والفرص المتاحة لمشاركة المرأة في صنع القرار**،(د.ب.ن،المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة،د.س.ن).

17-عمارة محمد ،**ثورة 25 يناير و كسر حاجز الخوف**، (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر،2011)

18-عمرو عبد الرحمن، **المرحلة الانتقالية: الخلفيات، التناقضات، وسيناريوهات المستقبل**،(د.ب.ن:المركز العربي للبحوث والدراسات،2014).

19-غريفيش مارتن وآخرون، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ، تر: مركز الخليج، دبي،2008.

20-الكواكبي عبد الرحمن ، **طبائع الاستبداد و مصارع الاستعباد**،ط3،(لبنان :دار النفائس ، 2006).

21-لوكا جون ، **التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي ، ما يعتريه من عدم اليقين و التعرض للأخطار و ما يعتريه من شرعية محاولة تجريبية في تحديد المفاهيم و فرضيات أخرى**،ط2 ،(بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية ،2000).

22-مجموعة مؤلفين،**25 يناير مباحث وشهادات**،(الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2013).

23-محسن صالح، **الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية**،(بيروت: د.د.ن،2012).
24-المديني توفيق ، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**،(بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون،2011).
25-منشاوي إبراهيم ،**إستراتيجية موحدة: التنسيق المصري- الجزائري لمواجهة الإرهاب في ليبيا**،(د.ب.ن:المركز العربي للبحوث والدراسات،2015).
26-منصور بلقيس أحمد ،**الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي**:"دراسة على اليمين وبلاد أخرى"،(القاهرة،مكتبة مدبولي،2008).
27-المهدى محمد ،**عبقرية الثورة المصرية**،(القاهرة:دار الشروق،2011).
28-وحيد عبد المجيد،**ثورة 25 يناير: قراءة أولى**،(القاهرة: مركز الأهرام للنشر والتوزيع،2011).
29-وليد عبد السلام، **تونس ما بعد الثورة.. تحديات الداخل والخارج** ،(د.ب.ن :مركز الجزيرة للدراسات ،مارس2012).

المـــذكـــــــرات

1- طويل سمية ، **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب**، رسالة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر،باتنة2010/2009.

2- النداوي خيضر عباس ،الأبعاد الاقتصادية لثورات الربيع العربي،جامعة النهرين ،كلية العلوم السياسية

ثالثا: المجلات و الدوريات

1- ابو الحسن بشير عمر،"دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي واشكالياته في ظل المتغيرات الحالية"،**موقع الحوار المتمدن**،العدد:4564.

2- بدوي منير محمود ،" مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع"، **مجلة "دراسات مستقبلية"**، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، العدد: 03،يوليو (1997).

3- بوزغاية جمال، "مفهوم الدفاع"، **مجلة الجيش**، مديرية الإعلام والتوجيه ، الجزائر، العدد: 462 ، جانفي (2002) .

4- حسنين توفيق إبراهيم، "معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي"،**مجلة السياسية الدولية**،العدد:1311.

5- خليل سامي أيوب،موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية،**موقع الحوار المتمدن**،العدد: 3564:،(2011/12/02).

6- د.م،"سليمان نائبا للرئيس وشفيق رئيسا للوزراء"،**جريدةالأهرام**، العدد:54354، (30 يناير 2011)

7- رجب ايمان احمد ،" اللاعبون الجدد: انماط وادوار الفاعلين غير الدول في المنطقة العربية "،**السياسة الدولية** ،العدد: 187 كانون الثاني ، (2012).

8- رضوان سمير ، "التحدي الاقتصادي : ثورة في التوقعات ونقص حاد في الموارد بعد الثورات العربية" ، **السياسة الدولية** ، العدد: 188 ، (نيسان 2012).

9- زايد أحمد ، "سيكولوجية العلاقات بين الجماعات. قضايا في الهوية الاجتماعية وتصنيف الذات"، **سلسلة عالم_المعرفة**، (أبريل2006).

10–سامح راشد ، "دول الجوار الاقليمي في عصر الثورات العربية" ، **شؤون غربية** ، العدد: 147 ، خريف (2011) .

11–سعد الدين ابراهيم ، "عوامل قيام الثورات العربية"، **المستقبل العربي** ، العدد: 399. ايار (2012).

12–السويلم لمياء ،" التحرش الجنسي في العالم العربي"،**المجلة اللندنية**، (09 يوليو 2014).

13 –شحاتة دينا و وحيد مريم ،"محركات التغير في العالم العربي"،**مجلة السياسية الدولية**،العدد184،أفريل2011.

14–عبد القادر عبد العالي ، "التغيير الجديد في الوطن العربي وفرص التحول الديمقراطي" ،**المستقبل العربي** ، العدد: 406 ،كانون الاول ، (2012).

15–**مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، عدد 195، (يناير 2014).

16–المشاط عبد المنعم ،"سياقات مغايرة: الأمن القومي في ظل الدولة العربية الجديدة"،**مجلة السياسة الدولية**، (2015).

17–مهدي ابوبكر حمة علي ،" الشرق الاوسط والربيع العربي كأفاق المستقبل" ،**الحوار المتمدن**،العدد: 3615، (2012).

18–ماهروآخرون،"اكثر من 378ألف قتيل و852 مليار دولار وإرهاب وخراب،**مجلة اليمامة** الكويتية،2014.

18–صحيفة **الشرق الاوسط**،العدد:13345.

19–هاشم رامي، "من الكبت إلي التعجل:الأبعاد النفسية للتحولات الثورية في المنطقة العربية"، **السياسة الدولية**، العدد: 189 أبريل(2012).

20–هناء عبيد ،"من الحرمان الى التوقعات : الاقتصاد السياسي للتحولات الثورية في المنطقة العربية "، **السياسية الدولية**، العدد :187 ، كانون الاول، (2012) .

21–وحيد عبد المجيد ، "الديمقراطية في الوطن العربي" ، **المستقبل العربي** ، العدد: 138 ،بيروت، (1991).

22–"نهاية الاهانة ثورة 25 يناير ضد النظام الهش فى مصر"،**السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام،العدد: 184،إبريل(2011).

23– حسن حمدان العلكيم ،**المجلة العربية للعلوم السياسية**،العدد19، (2008).

24– جورج فهمي،التحول الديمقراطي في مصر،منتدى البدائل العربي للدراسات،القاهرة.2011

25–الشو بكي عمرو ،"واقع ومستقبل الثورة المصرية"،**منتدى البدائل العربي للدراسات**،مصر 2013.

26–بارتنرز جلوبال ،"الشفاقية، المعاييرالدولية والحالة المصرية"،**منتدى البدائل العربي للدراسات**، روافد للنشر والتوزيع، ديسمبر 2011.

الجـــــرائد

1– بن فيصل، "إسترداد الأموال المنهوبة،" **جريدة الراية الكويتية**، العدد: 11518، (2013/11/19) ،

2– جنان حسين ،"الربيع العربي....أو الجحيم العربي"،**جريدة اليمامة الكويتية**، ليوم (2014/12/04).

3- خشانة رشيد ،" تداعيات الأزمة الليبية على تونس ومصر"،**جريدة الحياة اللبنانية**، يوم(10مارس2015).

4- الريس هاني ،" شبح الشيوعية الرهيب يطارد النظام في بولندا"،**جريدة "الوسط" البحرينية** .

5- محمد موسى ريم ، "ثورات الربيع العربي ومستقبل التغيير السياسي" ،**صحيفة سودانايل** ، صحيفة إلكترونية تصدر من الخرطوم .

6- مصطفي القلعي، التنمية ومعيقاتها في تونس ،صحيفة العرب،العدد9817.

التقـــارير

1- اقتصاد تونس بعد سنة على «ثورة الياسمين» تقرير لمركز كارنيجي 2013.

2- لوريلإ يميلر،جيفر يمارتيني ،"التحول الديمقراطي في العالم العربي"، تقرير لمعهد أبحاث الدفاع الوطني،2014

3- المجموعة العربية لرصد الإعلام، تقرير حول رصد خطابات الحقد والكراهية في وسائل الإعلام التونسية،مارس 2013.

4- نشرة خاصة للاتحاد الاوروبي، بعنوان:" المرحلة الإنتقالية في تونس دعم الاتحاد الأوروبي"، 2012.

5- المنشاوي ابراهيم،"قرارات الحكومة المصرية لمواجهة الإرهاب"،المركز العربي للبحوث،2014.

6- السيخ نورهان،"تحديات الأمن القومي أمام الرئيس"، المركز العربي للبحوث والدراسات،2014.

7- زياد عبد الوهاب، "حقوق الانسان في العالم العربي"،تقرير سنوي 2012.

8- جلعاد وانيج، معهد واشنطن، 8أغسطس2013.

9- ورقة بحثية بعنوان:ا"لثورة المصرية والتجربة البولندية في التحول الديمقراطي،**المنتدى البدائل العربي للدراسات**،المعهد البولندى للشؤون الدولية.

8- UNDP: "**Human Development Report**", New York: UNDP, 1994.

9-Ted Gurr ،"Psychological Factors in Civil Violence: World Politics "،Vol. 20 ، No. 2 ،(Jan ،1968)، **http://www.uky. edu - ~clthyn2 - PS439G - readings - gurr -. 91968pdf .**

المؤتمرات و الملتقيات

1- حمدوش رياض، "**تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية**". مداخلة ضمن:"الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق". تنظيم: جامعة منتوري – قسنطينة-،قسم العلوم السياسية الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر ، 2008.

المواقع الإلكترونية

1- الهلالي نشأت ،حلقة نقاشية:"إنعكاس عملية التحول الديمقراطي على حالة الإستقرار والأمن الداخلي للدول".المركز الدولي للدراسات المسقبلية والدولية"، .

http://www.icfsthinktank.org02

2- ابوعامود محمد سعد ،" المفهوم العام للأمن"، على

الموقع:،**www.policemc.gov.bh/reports/2011/april 12-4-**

2011/63437362642979445.pdf

3- السنوسي البسيكري،"تعثر الانتقال الديمقراطي في دول الربيع العربي"،

www.arbi21.com،يوم 2014/07/11.

4- العبيدى ابو محمد "،الثورة المصرية لماذا وكيف وماهى النتائج"،

http://www.almansore.com/Art.php?id=22641

5- العبيدي عادل ،" تونس : ما دور الولايات المتحدة الامريكية في الربيع العربي" :

http:// www. Alameda .tn/management/article-7483.

10- العبدلي جبلاني ،"قراءة في عوامل نجاح الثورة التونسية"،:**www.aljazeera.net**

11- المركز الدولي للعدالة الانتقاليه،:**-http://ictj.org/ar/our**

work/transitional-justice-issues/reparations

12- الجراي فتحي ،الدستور التونسي الجديد و مستقبل الانتقال الديمقراطي، مركز الجزيرة

للدراسات، **http//studies.aljazeera:**

9-"الثورة التونسية" ،**ويكيبيديا الموسوعة الحرة:http://ar.wikipedia.org/wikii**

10-"الثورة التونسية 2011" ، **المعرفة**،على ،**http://www.marefa.org/index.php**

10-العبيدى محمد ،"الثورة المصرية لماذا وكيف وماهى النتائج":

http://www.almansore.com/Art.php?id=22641

11-اخبار الجزيرة،"المتظاهرون مصممون وأنباء عن مفاوضات"،2011/02/4:

http://www.aljazeera.net/news/pages/a14ad2f2-325a-43ec-94f9-

187d86f18123

12-اخبار الجزيرة،"الجيش المصري يصدر بيان رقم01

http://www.aljazeera.net/nens/pages/dafa5218-6869-6889-4665-

987c.ddf6649d23b2

13 اخبارالجزيرة،"العالم يطالب مصر بإصلاحات سياسية"،ر2011/01/30:

http://www.aljazeera.net/news/page

15-بن يونس كمال ،"التهميش الشامل :عوامل إندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/12/116/166

16- تونس تبدأعهدجمهوريتها الثانية، المركزالعربي للأبحاث ودراسةالسياسات

http://www.dohainstitute.org

17-"ثورة 25 يناير"،ويكبيديا الموسوعةالحرة **http//ar.wikipedia.org/wik**

18-حجى لطفى ،"تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان في تونس":

http://www.aljazeera.net/humanrights/pages/1ebf5416-16bf-47f0-a3b5-

95feaa0a3d25

19 - فياض عامر حسين - "شبكة الاقتصاديين العراقيين" - فى 10 / 8

/**http://iraqieconomists.net/ar**2014

20-"قاموس المحيط الالكتروني" **: www.moheet.com**

21-زكريا حسين، "الأمن القومي":

http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2000/11/article2.shtml

22-زقاغ عادل ،"إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج بحث في الأمن المجتمعي"

http://www.geocities.com/adel. Zeggagh/links.html.

23-مزاحم هيثم ، "في معنى الثورة ، نصوص معاصرة "، مركز البحوث المعاصرة في بيروت:

http://www.nosos.net/main/index.php

24-علي عبده محمود،"17 سنة من حكم بن علي: دكتاتورية، استغلال، فساد وعمالة":

http://www.albadil.org/spip.php?article346

25-على عبده محمود،"الثورة التونسية:الأسباب وعوامل النجاح والنتائج"

http://www.sis.gov.eg/VR/34/8.htm

26- ،"مورخون ثورة تونس الأعنف في تاريخها"**:WWW.MAKTOOB.COM**

27-،"ثورة تونس،الأسباب والسياقات والتحديات"**http://www.neelwafurat.coms**

28-. عرب في المهجر يتحدثون عن ثورة الياسمين: تكرار التجربة التونسية في البلاد العربية وارد مع اختلاف النتائج**http://www.elaph.com**

29-"ثورة25 يناير في مصر :اهم الاسباب والنتائج":.**http :www.anasarh.cc/showthrea ?172332**

30-"اسباب ثورة 25 يناير":**http://www.sis.gov.eg/VR/reveulotion/html/2.ht :**

31- عبد الله الفقيه،"أسباب الثورات في تونس ومصر واحتمالات انتقالها الى اليمن"

http://www.altagheer.com/arts7336.html

32-زواوي سالم ،"سبب احداث العنف في تونس"

http://www.shabwaonline.com/vb/showthread.php?t=72219

33-حاتم محمد حسن،"الاسباب العشرة لقيام ثورة 25يناير "**http://zero10.net/284035 :**

34-د.م"بحث عن ثورة25 يناير الاسباب

والنتائج**http://misrstars.com/vb/showthread.php?t=282320**

35-موقع الاتحاد الأوروبي: **Brussels, 31 January 2011 3065th FOREIGN**

AFFAIRS Council meetinCouncil conclusions on Egypt

36-موقع مركز كارنجي للشرق الأوسط بمؤسسة كارنجي للسلام: **http://carnegie-mec.org**

37-"وزير السياحة: السياحة في نسق تصاعدي... 1200مليار مداخيل هذه السنة...7 مليون سائح سيزورون تونس"، تورس،

http://www.turess.com/almasdar/1722013/07/28

38-ياقوت محمد ، "ازمة البحث العلمي في العالم العربي مالحل ؟": **http : llwww .k 128**

.com

39-نصار جمال ،مستقبل الديمقراطية في بلدان الربيع العربي حالة (تونس-مصر)، مركزالجزيرة للدراسات.**http//studies.aljazeera.net**

40- صباح نعوش،ارتفاع النفقات العسكرية في الدول العربية ،موقع الجزيرة نت **www.aljaezzera. net**

ثانيا:باللغة الأجنبية:

❖ **بالإنجليزية:**

books

1-Peter Hough, **understanding global security**. London routledge, 1ed, 2004.

2-Annette JUNEMANN, "Euro-Mediterranean relations after 11September", Frank Cass, London, 2004. from: **www.gigapedia.org** .

3-ames N. ROSENAU , **The United Nations in a Turbulent World**, London: Lynne Rienner publishers, 1992 .

4-Charles-Philippe David et Jean Jaques Rouche, **Théories de la sécurité internationale**, Paris :Édition Montchrestien, 2002.

5-Kenneth N. WALTZ, **Theory of international politics**, New York, MC. GR-HILL, 1979.

6-John Paul Lederach, **Building peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies**, ,Washington, D. C.: United States Institute of Peace Press, 1997.

7-George Klay Jr. Kieh and Ida Rousseau Mukenge ،**Zones of Conflict in Africa: Theories and Cases** ,Lndon: Praeger Publishers, 2002.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

عنـــــــوان	الصفحة
مقدمة.	**01**
الفصل الأول : الاطار النظري لدراسة التحديات الأمنية في الوطن العربي	**10**
المبحث الأول : دراسة ايتمولوجية لمفهوم الأمن	**10**
المطلب الأول : مفهوم الأمن	**11**
المطلب الثاني : خصائص الأمن	**17**
المطلب الثالث : مستويات وأبعاد الأمن	**18**
المطلب الرابع: المقاربات المفسرة لمفهوم الأمن	**19**
المبحث الثاني: ماهية الحراك	**21**
المطلب الثاني : أسباب الحراك العربي	**28**
المطلب الثالث: المقاربات التفسرية للحراك	**36**
المطلب الرابع : فواعل الحراك	**42**
الفصل الثاني: المعضلة الأمنية في الوطن العربي دراسة مقارنة(تونس–مصر)	**46**
المبحث الأول: بيئة الحراك السياسي(تونس– مصر)	**46**
المطلب الأول: دوافع الحراك	**46**
المطلب الثاني: المواقف الاقليمية والدولية تجاه الحراك السياسي (تونس-مصر.)	**62**
المطلب الثالث: نتائج الحراك	**39**
المبحث الثاني: التحديات الأمنية التي تواجه بلدان الحراك العربي (تونس–مصر)	**71**
المطلب الأول: تحديات ذات طابع سياسي–عسكري	**71**
المطلب الثاني: تحديات ذات طابع اقتصادي	**78**
المطلب الثالث: تحديات ذات طابع اجتماعي–ثقافي	**80**
الفصل الثالث: الافاق المستقبلية للدراسة	**88**
المبحث الأول : الافاق السياسية	**88**
المطلب الأول: إشكاليات التحول الديمقراطي	**88**
المطلب الثاني: معيقات الانتقال الديمقراطي	**94**

المطلب الثالث: متطلبات الانتقال الديمقراطي	**101**
المبحث االثاني : الافاق الامنية	**107**
المطلب الأول: على مستوى التجارب	**107**
المطلب الثاني: على مستوى السياسات	**113**
المبحث الثاني: على مستوى الاستراتيجيات	**116**
استنتاجات	**123**
الملاحق.	**127**
قائمة المراجع.	**129**
فهرس المحتويات.	**143**

فهرس الجداول

أولاً: فهرس الجداول.

الرقم	عنوان	الصفحة
01	جدول يبين نسبة عدم الإستقرار في الدول العربية من نهاية عام وبداية عام 2011.	110
02	نسبة الشباب العاطل عن العمل في الدول العربية	111

ملخص

الملخص:

باغت الحراك العربي الحكومات على حين غرة ، حيث أن الديمقراطية في الواقع هي منحى عالمي كان محتما أن تشل مفاعيله الى العالم العربي عاجلا ام آجلا، فليس ثمة شعب يقبل أن يمضي جل عمره مكبلا بالأصفاد،وهو سيسعى الى اطاحة مستبده وتحسين مستوى معيشته، حالما تلوح امامه فرصة لتحقيق ذلك، ففي العقود الماضية اندلعت الديمقراطية في مناطق اخرى من العالم:في امريكا اللاتينية ،اوروبا الشرقية،والوسطى،وفي آسيا و افريقيا،وهي وصلت ايضا الى تركيا،وباكستان،البانيا،واندونيسيا في العالم الإسلامي،وبالطبع ليس هناك بلد يشبه الآخر، وكل مرحلة انتقال الى الديمقراطية لها ظروفها الفريدة،فليس ثمة نماذج للتصدير او مسارات للتقليد ،وهو الشيء الذي يجب تعلمه وهو الشيء الكثير من تفحص و استعراض التجارب العالمية لعملية الانتقال الديمقراطي الى الديمقراطية،حيث ان تحدي الديمقراطية معقد وصعب حقا ولكن الشعوب العربية بصفة عامة والشعب التونسي والمصري بصفة خاصة اكدت ان الديمقراطية تستأهل الكثير من التضحيات ،وهي الآن تسطر كتابها الخاص حول الدمقراطية فيما هي تشق طريقها قدما الى ذلك

Summary:

Startle Arab mobility governments by surprise, as the Aldemqratihvi fact is a global trend inevitably cripple its impact to the Arab world, sooner or later, there is no people accept that the bulk goes shackled in handcuffs old, which would seek to overthrow the tyrannical and improve their standard of living, as soon as looming in front of him opportunity to do so. In the past decades, democracy broke out in other parts of the world: in Latin America, Eastern Europe, and Central, and in Asia and Africa, which also reached Turkey, Pakistan, Albania, Indonesia and in the Muslim world.

And of course there is not a country is like the other, and all the transition to democracy has its own unique circumstances stage, there is no models for export or paths of tradition, something to be learned, a lot of examine and review international experiences to the process of democratic transition to democracy, where the challenge of democracy is complex and difficult thing But really the Arab peoples in general and the Tunisian and the Egyptian people in particular, stressed that democracy deserves a lot of sacrifices, which are now written in terms of her book about the Balkan region with the private is making its way forward to it.